جامعة القاهرة



مركز البحوث والدراسات السياسية

معجم
النظم السياسية الليبرالية
فى
أوروبا الغربية وأمريكا الشمالية

د. حسن نافعة

مركز البحوث والدراسات السياسية

١٩٩١

الآراء الواردة فى هـــذا الـكتاب تعبر عن آراء مؤلفيه ولا تعبر بالضرورة عن وجهـة نظر المركز

الطبعة الأولى ١٩٩١

كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ـ جامعة القاهرة
ت : ٧٢٨٠٥٥ ـ ٧٢٨١١٦ ـ ٧٣٢٩٧٦ ـ ٧٣٢٩٣٣
تلكس 93532 CUTPP UN

محتويات الكتاب

مقدمة

هذا الكتاب ليس دراسة فى أصول النظم السياسية أو تحليلا مقارنا لها ، لكنه بالأحرى أقرب الى كونه أداة معرفية وبحثية تهدف الى تزويد القارىء العادى والباحث المتخصص على السواء بقدر معقول من المعلومات المنظمة والمفاتيح الأساسية لفهم النظم السياسية الليبرالية فى العالم المعاصر .

ويتسم هذا الكتاب بسمتين أساسيتين تميزانه عن غيره من الكتب التى تتناول دراسة وتحليل النظم السياسية .

الأولى : أنه يغطى جميع النظم السياسية فى أوروبا الغربية وأمريكا الشمالية على سبيل الحصر ، ولا يكتفى بانتقاء نماذج معبرة عنها كما جرت العادة . وتشكل هذه النظم الأغلبية الساحقة للنظم الديمقراطية المعاصرة فى العالم أجمع . اذ لا يوجد خارج أوروبا الغربية وأمريكا الشمالية سوى عدد محدود جدا من الدول التى يمكن وصف نظمها السياسية بالليبرالية . وهو عدد لا يتجاوز أصابع اليد الواحدة بأى حال .

وعلى الرغم من أن المكتبة العربية تزخر بالمؤلفات التى تتناول دراسة وتحليل النظم السياسية من خلال مناهج وأطر نظرية وفكرية مختلفة ، سواء فى اطار القانون الدستورى أو الحكومات المقارنة أو السياسات العامة ، الا أنه لا يوجد ، فى حدود علمنا ، مؤلف واحد باللغة العربية يضم كل هذا الكم من النظم ويتيح مثل هذه الاطلالة البانورامية على مجمل النظم الليبرالية فى العالم المعاصر .

ولا يخفى على القارىء أن دراسة هـــذه النظم أصبحت تحتل أهمية خاصة بعد سقوط نظم الحكم فى اوروبا الشرقية ، واهتزاز صورة جميع النظم التى جرت العادة على تسميتها تجاوزا بالديمقراطيات الاجتماعية ، وانكشاف مكامن الضعف الخطيرة فى بنية النظم التى استلهمت الماركسية ، وهبوب رياح التغيير على كافة النظم ذات التوجهات الشمولية ســواء تلك التى ترفع شـــعارات يمينية أو يسارية ٠ ففى هـذا السياق تبدو النظم الليبرالية وكأنها تقدم اطارا للتنظيم المجتمعى أقدر عــلى تعبئة وترشيد الموارد المتاحة ، وتحقيق فاعلية وكفاءة أكبر فى الأداء على كافة الأصعدة ، وخاصة على الصــعيد الاقتصـــادى ، وتتمتع بالمرونة اللازمة للتكيف مع الظروف والأوضاع المتغيرة داخليا وخارجيا ومن ثم تتوافر لهـا فرص أكبر للبقاء والاستمرارية والتجدد ٠

الثانية : أنه ، على خـــلاف المؤلفــات التقليدية ، ينأى بنفسه عن التأصيل والتنظير مكتفيا بفرز وتجميع وتصنيف وعرض المعلومات بطريقة تسمح ليس فقط بالتعرف على سمات وملامح كل نظام وانما أيضـا باجراء المقارنة بينها فى سهولة ويسر ٠ ولذلك رأينا أن يعكس عنوان الكتاب هذه السمة الرئيسية باعتباره معجما وليس دراسة نظرية ٠ وهو بهـذه الصفة يشكل أداة من أدوات البحث والمعرفة تيسر مهمة التأصيل والتنظير أمام الباحثين المتخصصين فضلا عن قيمته فى ذاته باعتباره مصدرا من مصـادر المعلومات المنظمة والمصنفة بطريقة يسهل الرجوع اليهـا بالنسبة لـكل من يحتاجها ٠

وتفتقر المكتبة العربية الى مثل هذه الأدوات مما يجعل مهمة الباحث غاية فى الصعوبة ويؤدى الى تبديد مأساوى للجهد والموارد معا ٠ فعنـدما يحتاج الباحث أو الخبير أو الممارس للعمل العام أو حتى المواطن العادى الى معلومات محددة عن الأحزاب أو النظم الانتخـابية أو الهيئات التشريعية

الموجودة فى دولة أو مجموعة من الدول ، فقد يضطر للتنقيب فى عشرات الكتب والمجلات قبل أن يحصل عليها ، وقد لا يجدها مطلقا ولا يكون أمامه من سبيل آخر سوى البحث فى مصادر المعلومات المدونة باللغات الأجنبية والتى قد لا تكون متوافرة ٠

والواقع أننا فى أشد الحاجة فى مصر والبلاد العربية الى تطوير أدواتنا البحثية والمعرفية وتوفير مصادر المعلومات ٠ وقد استقرت فى الدول المتقدمة مؤسسات ودور نشر متعددة تنحصر مهمتها ، أو تخصص على الأقل جانبا كبيرا من نشاطها ، لجمع وتصنيف وتبويب وعرض المعلومات الأساسية فى كافة فروع المعرفة ٠ فالى جانب المعــاجم والقواميس المتخصصة فى شرح المفاهيم والمدركات هناك موسوعات Encyclopedias وحوليات معلوماتية Almanacs وأرشيفات Archives وملفــات وتقـارير وثائقية و احصائية ، شهرية أو فصلية أو سنوية تعين الباحث فى الحصــول بيسر وسهولة على أى معلومة مجردة يريدها فى أى فرع من فروع المعرفة ٠ وقد اعتمدنا فى هذا الكتاب على العديد من هذه المصادر ومنها على سبيل المثال الموسوعة العالمية للنظم السياسية والأحزاب World Encyclopedia of Political Systems and Parties ، وهى موسوعة متخصصة صدرت الطبعـة الثانية منها عام ١٩٨٨ فى جزءين ، والحولية المعلوماتية الفرنسية المعروفة باســم quid والتى تضم عددا ضخما من المعلومات فى كافة المجالات وتصدر سنويا عن دار نشر Robert Laffont استقينا منهـا مثلا معلومات عن نتائج بعض الانتخابات التشريعية التى جرت فى عام ١٩٨٨ وغيرها من معلومات حيوية ٠

ومن الجدير بالذكر أن مادة هذا الكتاب كانت قد أعدت أصلا لمشروع « القاموس العربى » الذى كان قسم العلوم السياسية فى جامعة الكويت يعكف منذ سنوات لاخراجه هذا العام ٠ لكن الأحداث المـأساوية التى تعرض لها الكويت منذ الثانى من أغسطس المـاضى حالت دون خروج هذا العمـل

الضخم الى النور . ولذلك سوف يلاحظ القارىء أن المادة العامية التى يتضمنها هذا الكتاب والخاصة بكل نظام على حده جاءت شديدة التركيز ولم تتجاوز فى أحسن الأحوال ١٠ ــ ١٥ صفحة على أكثر تقدير .

وتشتمل المادة الخاصة بكل نظام من النظم السياسية فى اوروبا الغربية وأمريكا الشمالية على :

١ ــ مقدمة تحليلية أو لمحة عامة تهدف الى القاء الضوء على طبيعة النظام وملامحه الأساسية وما يتسم به من آليات تعكس خصوصية المجتمع الذى يعبر عنه من حيث النشأة التاريخية أو البنية السياسية والاجتماعية .

٢ ــ نبذة عن العلاقة بين السلطات الثلاث : التنفيذية والتشريعية والقضائية من الناحية الدستورية ، ثم تعريف بكل منها من حيث مكوناتها وطريقة تشكيلها والنظام الانتخابى المتبع ... الخ .

٣ ــ شرح للملامح العامة للنظام الحزبى ونشأته التاريخية والوظائف التى يقوم بها فى النظام السياسى ككل ، ثم تعريف بأهم الأحزاب القائمة وتطور كل منها ووزنه فى الحياة السياسية وأطروحاته الفكرية والأيديولوجية وبرامجه الاقتصادية والاجتماعية .

٤ ــ نبذة عن جماعات المصالح ودورها فى النظام السياسى وأساليب عملها ومدى استقلاليتها وعلاقتها بالأحزاب السياسية أو جماعات الضغط الأخرى .

٥ ــ خاتمة توضح مواطن القوة والضعف فى النظام وأهم المشكلات والتحديات التى يواجهها .

كما أضفنا أخيرا الى هذه القائمة توضيحا لأهم ارتباطات الدولة المعنية بالمنظمات الدولية أو الأحلاف العسكرية أو التجمعات والتكتلات الاقتصادية.

وقد اعتمدنا فى تصنيف الدول وتوزيعها على فصول الكتاب المختلفة معيارا يجمع بين الاعتبارات الجغرافية واعتبارات أخرى تقديرية . فخصصنا الفصل الأول للنظم السياسية فى دول أمريكا الشمالية ويشمل كل من كندا والولايات المتحدة الأمريكية . والفصل الثانى للنظم السياسية فى الدول الاسكندنافية ويشمل كل من ايسلندة ، والدانمارك ، والسويد ، وفنلنده والنرويج . أما الفصل الثالث فخصصناه لما أسميناه بدول الجماعة الأوروبية ذات النظم السياسية المستقرة ويشتمل على النظم السياسية لكل من المانيا ، وايطاليا ، وبلجيكا ، وسويسرا ، وفرنسا ، والمملكة المتحدة ، والنمسا ، وهولندة . وخصصنا الفصل الرابع لما أسميناه بالنظم السياسية لدول الجماعة الأوروبية حديثة العهد بالديمقراطية ويشتمل على النظم السياسية لكل من اسبانيا وايرلندة والبرتغال واليونان . أما الفصل الخامس والأخير فخصصناه للنظم السياسية للدويلات الأوروبية ويشتمل على النظم السياسية لكل من أندورا ، وموناكو ، وسان مارينو ، وليشتنشتاين ، ولوكسمبورج ومالطة بالاضافة الى الفاتيكان وهو نظام له طبيعة خاصة .

ولا يخلو هذا التقسيم بالطبع من قدر من التحكم . فالدانمارك مثلا دولة عضو فى الجماعة الأوربية وعريقة فى الديمقراطية ويتمتع نظامها السياسى بالاستقرار ، وكذلك الحال بالنسبة للكسمبورج . وهما بهذه الصفة يمكن أن يدرجا ضمن النظم السياسية التى يشتمل عليها الفصل الثالث . لكننا فضلنا ادراج الدانمارك ضمن دول الفصل الثانى على أساس أن الدول الاسكندنافية تشكل مجموعة متميزة سواء من حيث موقعها الجغرافى أو من حيث تشابه النظم السياسية فيها الى حد ما فضلا عن أنها تنتمى معا الى منظمة دولية واحدة تضمها جميعا وهى المجلس الشمالى Nordic Council . أما لكسمبورج فان صغر حجمها هو الذى دفع بنا الى ضمها الى مجموعة الدول التى يشتمل عليها الفصل الخامس . وأخيرا يلاحظ

على مجموعة الدول التى يشتمل عليها الفصل الرابع أن نظمها السياسية متباينة الى حد كبير ، فضلا عن أنها مشتتة جغرافيا بين الشمال الغربى لأوروبا (ايرلندة) وجنوبها الغربى (اسبانيا والبرتغال) وجنوبها الشرقى (اليونان) . لكنها تشترك فى سمة واحدة على الاقل وهى أن نظمها السياسية وتجاربها الديمقراطية الخاصة لم تستقر بعد على أرض صلبة وما تزال تواجهها تحديات كثيرة ومتنوعة .

من ناحية أخرى رأينا أنه قد يكون من الأفضل أن نفرد لايرلندة الشمالية معالجة خاصة على الرغم من أنها تعتبر من الناحيتين السياسية والقانونية جزء لا يتجزأ من المملكة المتحدة . لكنها فى الواقع تنتمى الى النسيج الاجتماعى والسياسى الأيرلندى وليس البريطانى ، وتختلف خريطتها السياسية بشكل عام والحزبية بشكل خاص اختلافا جوهريا عن خريطة بريطانيا السياسية والحزبية . كما تصورنا أن المكان الأنسب لها فى الترتيب يأتى بعد جمهورية ايرلندة أى ضمن الفصل الرابع .

ولما كان اخراج هذا العمل فى صورته الحالية يسمح بأكثر من قراءة للنظم السياسية الليبرالية ، وفقا لقناعات القارىء ومعتقداته الشخصيه وتوجهاته الأيديولوجية ، فقد كنا حريصين من جانبنا على ألا نحاول أن نصادر مقدما على ما يمكن أن يتوصل اليه القارىء بنفسه من نتائج أو انطباعات . لكننا وجدنا أنه قد يكون من المفيد فى الوقت نفسه ، بل قد يكون من واجبنا أيضا ، أن نفرد خاتمة موجزة لهذا العمل نعرض فيها بعضا من ملاحظاتنا المستمدة من قراءتنا المقارنة للنظم السياسية فى الدول الغربية على ضوء الجدل الدائر منذ فترة على الساحتين العربية والاسلامية حول قضيتى الأصالة والمعاصرة وعلاقة الدين بالسياسة ، أملا فى دفع هذا الجدل نحو دائرة البحث العلمى وبعيدا عن المهاترات والمقولات العامة والمضللة .

بقى فى ختام هذه المقدمة أن أتوجه بخالص الشكر والتحية والعرفان الى جميع هؤلاء الذين يرجع اليهم الفضل فى اخراج هذا العمل . وهم كثيرون . وأود أن أخص بالشكر أولا كلا من الأستاذ الدكتور محمد محمود ربيع والأستاذ الدكتور اسماعيل صبرى مقلد ، استاذا العلوم السياسية بجامعة الكويت ، واللذان يعكفان بدأب واصرار منذ سنوات على الاشراف على اعداد القاموس السياسى العربى ، وهو عمل ضخم يستحق الاشادة والتقدير . فلولا اصرارهما على مشاركتى فى هذا العمل الكبير ، وهو اصرار ينم عن تقدير أعتز به وأتشرف ، وبدون الحاحهما وملاحقتهما المستمرين ما كنت لأوجه جهدى أصلا الى هذا الحقل البحثى . فلم يكن هذا الموضوع فى حقيقة الأمر واحدا من بين أولويات اهتماماتى البحثية فى هذه الفترة . كذلك أتوجه بخالص الشكر والتقدير الى زميلى وصديقى الأستاذ الدكتور كمال المنوفى ، الذى تفضل مشكورا بقراءة مخطوطة هذ العمل ، وكان لرأيه ، وهو الأستاذ المتخصص والقدير أكبر الأثر فى تشجيعى وحتى على نشره فى كتاب . واخيرا وليس آخرا أتوجه بالشكر والعرفان الى الصديق الكبير الأستاذ الدكتور على الدين هلال ، مدير مركز البحوث والدراسات السياسية ، الذى تفضل بدوره مشكورا بقراءة مخطوطة هذ العمل ووافق على نشرها على الفور ضمن اصدارات المركز . فاليه اذن يرجع الفضل الأول والأخير فى اتاحة هذا الجهد العلمى المتواضع أمام جمهور القراء والباحثين . وأود أن أنتهز هذه الفرصة لأحيى جهوده الطيبة للارتقاء بالعلوم السياسية وتطويرها فى مصر .

ارجو من الله العلى القدير أن يكون فى هذا العمل ما ينفع الناس وبه نستعين ومنه التوفيق .

حسن نافعة

القاهرة فى ٣٠ ديسمبر ١٩٩٠

الفصل الأول

النظم السياسية فى دول أمريكا الشمالية

١ - كندا

٢ - الولايات المتحدة

١ ـ كنـــدا

لمحة عامة :

جاء النظام الكندى متأثرا الى حد كبير بالنظام السياسى البريطانى . فهو نظام برلمانى ديمقراطى تتولى السلطة التنفيذية فيه وزارة مسئولة جماعيا أمام البرلمان الذى يتكون بدوره من مجلسين احدهما معين والآخر منتخب ، فضلا عن أن اهم حزبين فيه نشأ فى البداية كصدى أو كامتداد لنظيريهما فى المملكة المتحدة . وقد يثير هذا الوضع قدرا من الدهشة فى بلد تكاد تتماثل بنيته التاريخية والاجتماعية مع جاره القوى ، والذى تمتد معه حدوده كلها جنوبا وغربا الى ما يقرب من تسعة آلاف كيلو متر ، ألا وهو الولايات المتحدة الامريكية . ولكن هذه الدهشة سرعان ما تتبدد اذا ما تذكرنا أن كندا ارتبطت تاريخيا بعلاقة خاصة جدا مع بريطانيا . فقد ورثت بريطانيا منذ عام ١٧٦٣ كافة المستعمرات الفرنسية هناك وأصبح الشمال الامريكى كله تحت الادارة البريطانية . وعندما اندلعت حرب الاستقلال فى الولايات البريطانية الثلاث عشر ، والتى شكلت فيما بعد نواة الولايات المتحدة الامريكية ، لم تكن المستعمرات البريطانية فى الشمال هادئة فقط ولكنها شكلت أيضا ملاذا لآلاف المهاجرين الذين نزحوا اليها من الجنوب أثناء الحرب وبمرور الزمن أصبح الوجود البريطانى ثم ارتباط كندا العضوى بالتاج البريطانى ، بعد أن أصبحت عضوا بالكومنولث عام ١٨٦٧ ، يمثل أو يدرك من جانب الكنديين على أنه ضمانة ضد احتمالات الابتلاع الامريكى لها أكثر منه عائقا أمام استقلالها .

لكن النظام السياسى الكندى يعكس أيضا فى الوقت نفسه خصوصية الدولة والمجتمع فى كندا . فكندا دولة فيدرالية تشكلت نواتها الأساسية من أربعة أقاليم كبرى بمقتضى قانون شمال أمريكا البريطانية الصادر عام

١٨٦٧ ثم انضمت اليها أقاليم وأراضى أخرى تباعا . وتتفاوت هذه الأقاليم تفاوتا شاسعا من حيث المساحة وعدد السكان ولكل منها هيئاتها ومؤسساتها التنفيذية والتشريعية والقضائية الخاصة . ورغم أن التوتر يشوب أحيانا العلاقة بين الحكومات الاقليمية والحكومة الفيدرالية ، الا أن الدستور حاول اقامة نوع من التوازن بينهما على أساس هيمنة الحكومة المركزية على شئون الخارجية والدفاع والاقتصاد والتجارة والمالية والعدل (فى المسائل الجنائية) وترك شئون التعليم والصحة والخدمات الاجتماعية والعدل (فى المسائل المدنية) للحكومات المحلية كلية وقد انعكس هذا الوضع الاقليمى الخاص على كافة مؤسسات النظام السياسى الكندى . كما عكست الثقافة السياسية الكندية خصوصية مجتمع من المهاجرين مختلفى الأصول الاثنية والثقافية والدينية لم تتمكن مؤسساته الفيدرالية من أن تتحول الى بوتقة للصهر على الطريقة الامريكية .

العلاقة بين السلطات :

تقوم العلاقة بين السلطات فى النظام الكندى كأى نظام برلمانى ، على أساس من التوازن مع وجود تداخل عضوى بين السلطتين التنفيذية والتشريعية وذلك لأن مجلس الوزراء المسئول جماعيا أمام البرلمان يتكون هو نفسه من بين أعضاء البرلمان . ولا يستطيع الاستمرار فى الحكم بدون التمتع بثقة الأغلبية البرلمانية .

السلطة التنفيذية :

تمتعت كندا بوضع الدومنيون داخل الكومنولث فى الفترة من ١٨٦٧ الى ١٩٥٣ ثم أصبحت ملكية مستقلة ترتبط باتحاد شخصى مع ملكة بريطانيا بوصفها ملكة لكندا ورئيس للكومنولث . وفى هذا الاطار يتعين التفرقة بين السلطة الشكلية التى تجسدها ملكة بريطانيا والسلطة الفعلية التى يتولاها مجلس الوزراء .

ويمثل الملكة فى كندا حاكم عام تعينه بناء على اقتراح من رئيس

الوزراء ، يعاونه مجلس استشارى خاص Privy Council يعين بالطريقة نفسها وقد جرى التقليد منذ عام ١٩٥٩ على أن يتناوب فى منصب الحاكم العام ممثلون لكل من الفرانكفونية والأنجلو ـ ساكسونية . ويمارس الحاكم العام وظائف شكلية يغلب عليها الطابع الاحتفالى ، وأحيانا يلعب الحاكم العام والمجلس دورا استشاريا لرئيس الوزراء .

وتتركز السلطة التنفيذية فى مجلس وزراء يرأسه زعيم الأغلبية وعادة ما يتمتع حزب واحد بأغلبية فى مجلس العموم ولذلك فمن غير المألوف تشكيل حكومات ائتلافية فى كندا . وفى الفترات القليلة التى لم يتمكن فيها حزب واحد من الفوز بأغلبية برلمانية ، تشكل الحكومة عادة من الحزب الحاصل على أكبر عدد من المقاعد فى مجلس العموم وتعمل على ضمان بقائها اما من خلال تحالف برلمانى مستمر مع حزب ثالث أو تحالف متغير وفقا لطبيعة القضايا المطروحة فى البرلمان .

ويتمتع رئيس الوزراء بحرية مطلقة من الناحية القانونية ، فى اختيار أعضاء وزارته ، لكنه مقيد عمليا باعتبارين : الأول يتعلق بالرغبة فى الحفاظ على تماسك حزبه ، وهو ما يدفعه عادة الى منح كافة الشخصيات المؤثرة فى الحزب من أعضاء البرلمان مناصب وزارية ، والثانى يتعلق بالرغبة فى مراعاة التمثيل الاقليمى المتوازن داخل مجلس الوزراء ، وهو ما يدفعه الى أن يختار من كل اقليم عضوا واحدا على الأقل فى المجلس وأن يعكس تشكيل المجلس ثقل الأقاليم المختلفة مساحة وسكانا .

السلطة التشريعية :

ويتولاها برلمان يتكون من مجلسين أحدهما منتخب وهو مجلس العموم وآخر معين وهو مجلس الشيوخ .

ويتكون مجلس العموم من ٢٨٢ عضوا يمثل كل منهم دائرة انتخابية فردية وتقسم الدوائر الانتخابية وفقا لتعداد السكان ، وتعدل مع كل احصاء جديد والذى عادة ما يسبق الانتخابات . ويتفاوت نصيب الأقاليم

من مقاعد المجلس تفاوتا كبيرا جدا ففى انتخابات ١٩٨٤ كان نصيب اكبرها (اونتاريو) ٩٥ مقعدا يليها كويبك ٧٥ مقعدا أما أصغرها (يوكون) فكان نصيبه مقعدا واحدا .

أما مجلس الشيوخ فيتكون من ١٠٤ مقاعد . وكان المفروض أن يجسد ، كما هو الحال فى نظيره الامريكى ، فكرة المساواة بين الأقاليم الأربعة التى شكلت نواته الأصلية وكان لكل منها ٢٤ مقعدا . لكن الوضع تغير مع دخول اقاليم جديدة وأراضى جديدة . وتوزع المقاعد بين الأقاليم حاليا على أساس ٢٤ مقعد لكل من أونتاريو وكويبك ، ١٠ مقاعد لكل من شمال سكوتلنده وبرونزفيك ، ٦ مقاعد لكل من الأقاليم الأخرى فيما عدا جزيرة الأمير ادوارد ٤ ، يوكون ١ ، الأراضى الشمالية الغربية ١ .

ويتولى الحاكم العام تعيين أعضاء مجلس الشيوخ بناء على اقتراح رئيس الوزراء وعادة ما ينتهز رئيس الوزراء فرصة وجود هذا المجلس للاستفادة من الخبرات النادرة وتصحيح تمثيل الأقاليم التى قد لا تكون ممثلة بما فيه الكفاية فى مجلس العموم .

وقد لعب هذا المجلس فى السنوات الأولى بعد قيام الاتحاد الفيدرالى دورا هاما فى الحياة السياسية الكندية لكن هذا الدور تلاشى بالتدريج ، ورغم أنه ما يزال ، من الناحية الدستورية ، يقف على قدم المساواة مع مجلس العموم . وتتركز وظيفته الحالية فى العمل على تصحيح الصياغة القانونية والمضمونية لمشروعات القوانين المقترحة وضمان اتساقها وازالة ما قد يشوبها من قصور أو تعارض . كما يعقد هذا المجلس جلسات استماع عديدة حول أهم القضايا الاجتماعية والسياسية . وهكذا تتركز الوظيفة التشريعية الرئيسية فى يد مجلس العموم وحيث ان الحكومة تسيطر على الأغلبية فى هذا المجلس كما ان هناك فى العادة انضباطا حزبيا فان المبادرة التشريعية تصبح من الناحية العملية فى يد الحكومة .

السلطة القضائية :

يقتصر النظام القضائى الفيدرالى على المحاكم العليا فقط ، أما المستويات الأدنى من التقاضى فتتم فى نطاق الأقاليم . ولكل اقليم نظامه القضائى الكامل بدءا بالمحاكم الابتدائية وانتهاء بالمحكمة العليا . وجدير بالذكر ان القانون الجنائى فقط هو قانون موجود وسارى المفعول فى كافة الأقاليم بخلاف القانون المدنى فيختلف من اقليم لآخر ويدخل ضمن الاختصاصات التشريعية لبرلمانات الأقاليم . ويتم تعيين قضاة المحاكم الفيدرالية والمحاكم الاقليمية العليا بواسطة الحكومة الفيدرالية . وتعتبر المحكمة الفيدرالية العليا هى أعلى سلطة قضائية فى النظام القضائى الكندى وقد أصبحت منذ عام ١٩٤٩ آخر درجات محاكم الاستئناف . أما قضاتها فيعينهم الحاكم العام بناء على اقتراح من رئيس الوزراء .

النظام الحزبى والتيارات الفاعلة :

تأثر النظام الحزبى فى كندا الى حد كبير بالنظام والتيارات السياسية التى سادت فى بريطانيا خلال النصف الثانى من القرن الماضى الا ان الأحزاب الكندية عكست ، فى تطورها ومزاجها وهياكلها التنظيمية ، خصوصية الثقافة السياسية الكندية والواقع الكندى . وقد أفرزت الحياة السياسية فى كندا حزبان كبيران تداولا السلطة مع وجود حزب ثالث يستطيع ، ان لم يشكل تهديدا مباشرا للحزبين المتنافسين ، ان يشكل على الأقل قوة برلمانية لا يستهان بها . وتتفاوت درجة تغلغل هذه الأحزاب الثلاث الكبيرة جغرافيا من اقليم لآخر وفقا لنوع وطبيعة الأنشطة الاقتصادية ودرجة نمو هذه الأقاليم ومدى تنوع الأقليات الدينية أو العرقية أو الثقافية ... الخ . وفيما عدا الحزب الليبرالى يغلب على الهيكل التنظيمى للأحزاب الكندية طابعها الفيدرالى وضعف سلطة القيادة المركزية . وبالاضافة الى الأحزاب الثلاث الكبيرة توجد أحزاب اقليمية أخرى كثيرة قد يكون لها ثقل سياسى ضخم داخل الأقاليم التى نشأت فيها لكنها ضعيفة أو

منعدمة التأثير خارجها ، كما ان هناك أحزاب أخرى قومية من حيث الطموح لكنها عديمة التأثير والفاعلية على المستويين الاقليمي والفيدرالي .

١ ـ الحزب المحافظ :

وهو حزب نشأ فى أحضان الحكم البريطانى منذ البداية واشتهر قديما بولائه الشديد لبريطانيا ومشاعره المعادية للولايات المتحدة . وأدار دفة الحكم طوال ما يقرب من ثلث القرن الأول من عمر الدولة الوليدة (١٨٦٧ ـ ١٨٩٧) . وتبنى خلال هذه الفترة سياسة تهدف الى اقامة صناعة وطنية قوية من خلال الحماية الجمركية . ثم بدأت شعبية الحزب تتضاءل ، وخصوصا داخل اقليم كوبيك ، أثناء الحرب العالمية الأولى بسبب مشاركته فيها وبسبب سياسة التجنيد التى انتهجها ثم أصيب الحزب بنكسة أخرى أثناء فترة الكساد العظيم . وحاول الحزب ابتداء من الحرب العالمية الثانية تحسين صورته المحافظة ومواقفه التى تتسم بالجمود ونجح فى ذلك نسبيا بعد أن اندمج فيه الحزب التقدمى وأصبح اسمه الحزب التقدمى المحافظ . وبعد أن استقر وضعه لفترة كثانى أكبر الأحزاب بعد الحزب الليبرالى بدأ نجمه يصعد من جديد وحقق فى انتخابات ١٩٨٤ مفاجأة كبيرة بفوزه بمائتين وأحد عشر مقعدا أى حوالى ٧٥٪ من اجمالى مقاعد مجلس العموم . ويبدو أن زعامة ميلرونى للحزب قد حسنت من صورة الحزب كثيرا فى كوبيك ، لأنه كاثوليكى ، ونشأ فى كوبيك ، ويجيد الفرنسية رغم أنه ليس من الفرانكفون . وكانت أحد المشاكل المزمنة للحزب هى عجزه عن انتخاب زعيم ينتمى الى الفرانكفون .

ويحظى الحزب عموما بتأييد الشرائح الاجتماعية العليا والبروتستانت وكبار السن . ويقع مركز ثقله الانتخابى أساسا فى كندا البريطانية .

أما سياسة الحزب الحالية فتتمثل ، داخليا ، فى محاولة التخلص من الترهل البيروقراطى ورفع شعار ادارة الحكومة مثلما تدار المشروعات التجارية Government run as business ومكافحة البطالة وتشجيع رأس المال

الخارجى . أما خارجيا فترتكز سياسته على بناء جيش كندى قوى ودعم الصلات مع حلف شمال الأطلسى ، وحركة أوسع على الصعيد العالمى لدعم وتشجيع المبادرات السلمية .

٢ ـ الحزب الليبرالى :

وهو حزب نشأ بدوره كامتداد لنظيره البريطانى وتبنى سياسات مناهضة للسياسات التقليدية للمحافظين وطالب بحرية التجارة وازالة العوائق أمام كافة أنواع المبادلات الدولية كما تبنى سياسة مناهضة للاكليرية والتعليم الدينى فى كوبيك .

والحزب الليبرالى هو الوحيد من بين الأحزاب الثلاثة الكبار الذى حاول صهر هياكله التنظيمية لتبدو أقرب الى شكل المؤسسة القومية منها الى التجمع الفيدرالى . ومن تقاليده الراسخة تناوب الرئاسة بين الفرانكفون والناطقين بالانجليزية .

وقد أصبح الحزب الليبرالى أهم الأحزاب السياسية فى كندا منذ مطلع القرن وتولى السلطة خلال معظم هذه الفترة . لكنه بدأ يضعف تدريجيا وازدادت الانقسامات داخل صفوفه منذ الثمانينات ، كما غلبت عليه النزعة اليمينية والمحافظة بعد تزعم تيرنر له . وجاءت نتيجة الانتخابات التشريعية فى عام ١٩٨٤ بمثابة كارثة حيث لم يحصل الحزب الا على أربعين مقعدا فقط وهو أدنى عدد من المقاعد حصل عليه منذ الحرب .

وتتمحور سياسات الحزب داخليا حول الاصلاح الاقتصادى والاجتماعى مع التركيز على علاج مشكلة البطالة المتفاقمة وخصوصا بين الشباب ، وخارجيا على تحسين علاقة الحزب مع الولايات المتحدة وحلف شمال الأطلسى .

٣ ـ الحزب الديمقراطى الجديد :

وترجع أصوله الى عام ١٩٣٣ بعد تحالف عدد من المجموعات والأحزاب

الصغيرة ذات التوجه الاشتراكى والاصلاحى وأصبح الحزب يعرف ابتداء من ١٩٦١ بالحزب الديمقراطى الجديد بعد أن كان اسمه « اتحـــاد الكومنولث التعاونى » • ويستمد الحزب قوته الانتخــــابية من تأييد جانب من القوى العاملة والمنظمات النقابية ، والأوساط المشتغلة بالزراعة والرعى وخصوصا فى مانيتوبا • لكن موقف الحزب ضعيف جدا فى كوبيك • وقد حصل هذا الحزب فى انتخابات ١٩٨٤ على ٣٠ مقعدا •

ويرفع الحزب شعارات يغلب عليها الطابع الاشتراكى المعتدل • وهو أكثر الأحزاب الكندية الكبيرة معاداة للولايات المتحدة وتشكيكا فى نواياها للهيمنة على كندا ، ويناهض سياستها الخارجية عموما وفى أمريكا الجنوبية والشرق الاوسط على الأخص •

الأحزاب الاقليمية والأحزاب الصغيرة :

تسمح قوانين الانتخابات الفيــدرالية لأى حزب سياسى بالتسجيل رسميا اذا كان قادرا على التقدم بخمسين مرشحا على الأقل فى الانتخابات • وفى انتخـــابات ١٩٨٤ تقــدم خمسة عشر حزبا أو مجمــوعة سياسية للتسجيل ، لكن أحد عشر فقط من بينهم هم الذين تمكنوا من استيفاء الشروط المطلوبة • ومع ذلك لم يحصل أى من هـذه الأحزاب ، باستثناء الأحزاب الثلاثة الكبيرة ، على مقاعد فى مجلس العموم • وربما كان أهم هذه الأحزاب الصغيرة هو حزب « الأمان الاجتماعى » Social Credit Party الذى نشأ فى البرتا عام ١٩٣٥ كرد فعـل مباشر للكساد الاقتصادى • وأصبح أهم حزب سـياسى على مستوى الاقليم ثم تمكن من مد نفوذه الى كولومبيا البريطانية وكوبيك وتمكن من الحصول على ١٥ مقعد فى مجلس العموم عام ١٩٧٢ • لكنه تراجع بعد ذلك كثيرا على المستوى الفيدرالى خلال السنوات العشر الأخيرة ، ولم يحصل على أى مقعد فى انتخابات ١٩٨٠ ، ١٩٨٤ •

وفى هذا السياق يمكن الاشارة أيضا الى حزب « الخراتيت » وهـو عبارة عن جماعة وطنية تستخدم السخرية للتهكم من النخبة السياسية كلها • وحصل على ١ر١٪ من الأصوات فى انتخابات ١٩٨٤ دون الفوز بأى

مقاعد • وهناك أيضا أحزاب يسارية متطرفة مثل الحزب الشيوعى الكندى (أقل من ١٪ من الأصوات) والحزب المـاركسى - اللينى وهـو حزب ماوى لا وزن له •

اما الأحزاب الاقليمية والتى تلعب دورا رئيسيا فى الحيـاة السياسية للاقاليم فهى كثـيرة ومتعـددة وربمـا كان أشـهرها حـزب كوبيك Parti Quebecois الذى اسسه ليفيك Rene' Levesque عام ١٩٦٨ وتمكن من الوصول الى السلطة وتشكيل حكومة كوبيك المحلية عام ١٩٧٦ • وطالب الحزب باستقلال اقليم كوبيك وان كانت الخلافات قد تصاعدت فى الآونة الأخيرة حول أنسب سبل تحقيق الاستقلال وأدت الى أزمة انتهت باستقالة زعيمه • لكن الحزب ما زال أقوى الأحزاب فى كوبيك رغم انه لا يمارس أى تأثير خارجها •

وفى السياق نفسه يمكن أن نشير أيضا الى حزب المفهوم الغربى لكندا Western Concept Party الذى ظهر عام ١٩٨١ ويهدف الى انسحاب مانيتوبا وساسكا تشوان ، وانبرتا ، وكولومبيا البريطانية وحصول هـذه الأقاليم على الاستقلال وغيرها من الأحزاب الرامية الى نفس الغرض •

جماعات المصالح :

ودورها فى النظام السياسى لا يبدو قويا فى كندا ربما بسبب طبيعته الفيدرالية الخاصة وتكويناته الاجتماعية والثقافية الفريدة • وربما كانت النقابات العمـالية هى أهم الجماعات المنظمة وان كانت درجة تنظيماتها لا تقارن بالمجتمعات الأوربية بسبب كثرة انشقاقها وخصـوصا فى الفترة الأخيرة وبعض هذه النقابات له صلة عضوية بالحزب الديمقراطى الجـديد ولكنها صلة تتسم بالمرونة •

كمـا تجدر الاشارة هنا أيضـا الى « رابطة النخبة الكندية » Canada Corporate Elite وهى تتشكل من مجموعة العائلات التى تسيطر على الاقتصاد القومى فى كندا ويقال انها لا تتجاوز الألف أسرة • ويعتبر

مثل هذا التركز العائلى ظاهرة غير مالوفة فى الاقتصاديات الغربية . ويبدو اثر هذه الرابطة جليا خلال الحملات الانتخابية وعملية جمع التبرعات .

اهم المشكلات السياسية :

يبدو النظام السياسى الكندى وكأنه يتمتع بقدر لا باس به من الاستقرار رغم كثرة المشكلات الاقتصادية . وكان حصول الحزب المحافظ على حوالى ٧٥٪ من مقاعد مجلس العموم فى انتخابات ١٩٨٤ ظاهرة لافتة للنظر أدت اليها عوامل كثيرة أهمها ضعف الأحزاب المنافسة داخليا وازدهار التيار المحافظ خارجيا وخصوصا مع أكثر دول العالم تأثيرا على كندا وهما بريطانيا والولايات المتحدة ولكن من الصعب التكهن بمستقبل هذه الظاهرة الجديدة فى الحياة السياسية الكندية . ففى بلد تبلغ مساحته حوالى ٩ مليون كيلو متر مربع ولا يقطنه سوى ما يقرب من ٢٥ مليون نسمة فقط ، فان وجود نسبة بطالة وخصوصا بين الشباب تبلغ حوالى ١٩٪ من قوة العمل قد يعنى وجود مشكلة هيكلية داخل الاقتصاد والمجتمع الكندى وسوف يتعين على اى حزب ايجاد حل حقيقى لها ان اراد الاستمرار . وكذلك فان تزايد اواصر العلاقات الكندية الامريكية على المستويين الاقتصادى والاستراتيجى قد تتيح من الفرص بقدر ما تثير من مشكلات .

اهم الارتباطات الدولية :

كندا دولة عضو بالأمم المتحدة وبكافة وكالاتها المتخصصة . وهى أيضا عضو فى الكومنولث ويربطها بالمملكة المتحدة اتحاد شخصى كما انها عضو بحلف شمال الأطلسى وبمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية وترتبط كندا منذ ١٩٥٣ باتفاقية دفاع مشترك مع الولايات المتحدة الامريكية . وقد وقعت مع الولايات المتحدة عددا من الاتفاقيات الدولية الرامية الى تحقيق مزيد من التنسيق بين الدولتين على المستويين الاقتصادى والاستراتيجى . من الجدير بالذكر أيضا أن كندا من الدول الموقعة على البيان الختامى لمؤتمر هلسنكى عام ١٩٧٥ وحضرت بانتظام كافة اجتماعات مؤتمر التعاون والأمن الأوروبى .

المراجع

1 — Bellamy, David et al. The Provincial Political System. Toronto : Methuin Press, 1976.

2 — Thorburn, Hagh (ed.). Party Politics in Canada Scarborough, Canada; Prentice Hall, 1985.

3 — Van Loon, R & M. Whittington. Canadian Political System Toronto : Mc Graw. Hill Ryerson, 1981.

٢ ـ الولايات المتحدة الأمريكية

لمحة عامة :

يعبر النظام السياسى للولايات المتحدة الامريكية تعبيرا دقيقا عن خصوصية المجتمع الامريكى ذو التكوين الاجتماعى والاقتصادى والثقافى الفريد · فهذا المجتمع هو أولا مجتمع من المهاجرين تختلف أصولهم العرقية والدينية اختلافا بينا وهو ثانيا مجتمع حديث النشأة يفتقر الى العمق التاريخى بأعبائه ومزاياه : فعمره السياسى لا يزيد على قرنين من الزمان ، ووجوده المادى على رقعة الأرض التى يسكنها لا يزيد على خمسة قرون على أكثر تقدير · وهو ثالثا مجتمع غير محدد الهوية من المنظور الحضارى · صحيح انه خرج من رحم أوروبا ، بكل تناقضاتها وتنوع روافدها وفروعها لكنه لم يندمج مع أصحاب الأرض الأصليين وبعد أن تمكن من استئصالهم واستقرت له الأمور ، خاض ضد الوطن « الأم » حرب تحرير واستقلال بحثا عن مستقبل خاص به · وهو رابعا وأخيرا كيان ضخم أقرب الى شكل الامبراطورية منه الى الدولة ويشكل بثرواته الطبيعية الضخمة وقوته الاقتصادية والعسكرية الناجمة عن تجربته الخاصة فى التعامل مع هذه الثروة ، ظاهرة تكاد تكون غير مألوفة فى التاريخ من حيث قدرتها وطريقتها فى التأثير على أقدار ومصائر الشعوب الأخرى وعلى مسار النظام العالمى ككل ·

ولكى يحقق النظام السياسى الامريكى عنصرى الاستمرارية والفاعلية فى سياق كهذا ، كان عليه أن يوائم بين متناقضات كثيرة للحفاظ على الرغبة الجامحة فى الانطلاق والحرية الفردية وفى الوقت نفسه خلق الآليات المجتمعية اللازمة لصنع نسيج موحد من خيوط متنافرة ، وللجمع بين واقع اللامركزية والطموح نحو بناء الدولة الموحدة والقادرة · وفى ثنايا عملية

التشكل القومى عبر المجتمع الامريكى على صيغة مبتكرة لتحقيق هذه الموائمة تتمتع بقدر كبير من المرونة .

فالدستور الامريكى هو أقدم الدساتير المطبقة حاليا فى العالم ويقتصر على المبادىء العامة ويتمتع بقدسية خاصة . فقد تم اقراره عام ١٧٧٨ وظل معمولا به حتى الآن بعد أن أدخل عليه ، على مدى قرنين من الزمان ، أربع وعشرون تعديلا فقط وكفل هذا الدستور للمواطن الامريكى حقوقا واسعة وأرسى فى الوقت نفسه قواعد راسخة لنظام فيدرالى يقوم على الفصل الكامل بين السلطات مع احداث توازن بينها يجعلها قادرة على مراقبة بعضها البعض بفاعلية . وخلق مؤسسات تتمتع بالقوة والمرونة فى الوقت نفسه . فرئيس الولايات المتحدة يتمتع بسلطات تنفيذية هائلة ، لكنها تتم تحت رقابة سلطة تشريعية قوية بدورها وفى ظل نظام قضائى يراقب أداء السلطتين معا ويمارس دوره كحارس أمين على الدستور . والسلطات الفيدرالية الثلاث تعمل من خلال نسق يحافظ على ذاتية واستقلالية كل ولاية ويكفل استقلال أجهزتها التنفيذية والتشريعية والقضائية بشرط احترامها للدستور وعدم خروجها على مبادئه وأحكامه .

كذلك أفرزت الثقافة السياسية الامريكية نظاما حزبيا ثنائيا يتسم بمرونة شديدة سواء فى بنيته التنظيمية أو فى نسقه العقيدى أو الفكرى مما ترك الباب مفتوحا لجماعات المصالح من كل لون ونوع لتمارس تأثيرها على السلطتين التشريعية والتنفيذية . وتقوم هذه الجماعات بضبط أداء النظام كله على النحو الذى يتوافق مع مصالح وطموحات القوى الحية والفاعلة فى المجتمع . ولذلك يمكن القول ان النظام السياسى الامريكى ينطوى على آليات معقدة للفرز الاجتماعى تضمن البقاء للأقوى ليس فقط على مستوى الأفراد ولكنه على مستوى المؤسسات ايضا .

العلاقة بين السلطات :

وضع الدستور الامريكى عددا من الضمانات للفصل بين السلطات مع

كفالة التوازن بينها . فالسلطة التنفيذية هى من اختصاص الرئيس وحده ، وأما السلطة التشريعية فهى من اختصاص الكونجرس بمجلسيه الشيوخ والنواب وتملك كل من السلطتين فى مواجهة الأخرى ضمانات الاستقلال . فالرئيس لا يملك حل الكونجرس او تأجيل اجتماعاته أو توجيه أعماله . وفى الوقت نفسه لا يملك الكونجرس حق عزل الرئيس أو تنحيته ولا يسأل أمامه سياسيا لا هو ولا وزرائه . ومن مظاهر هذا الاستقلال أيضا عدم جواز الجمع بين المنصب التنفيذى وعضوية اى من مجلسى التشريع .

لكن استقلال السلطتين التشريعية والتنفيذية لا يعنى انفصال كل منهما عن الأخرى ، اذ توجد مناطق اختصاص مشتركة أو متداخلة . فللرئيس دور فى العملية التشريعية يتمثل فى حقه فى الاعتراض على القوانين التى يقرها الكونجرس ، وله أن يمارس هذا الحق خلال عشرة أيام من تاريخ اقرارها ، وفى هذه الحالة يتعين على الكونجرس اعادة مناقشتها فاذا أقرها الكونجرس مرة أخرى بأغلبية الثلثين ، رغم اعتراض الرئيس ، تصبح نافذة . وللكونجرس دور فى مباشرة بعض اختصاصات السلطة التنفيذية يتمثل فى ضرورة موافقة مجلس الشيوخ على تعيين الوزراء والسفراء والقضاة الفيدراليين وكبار رجال الدولة عموما ، كما لا تدخل المعاهدات الدولية التى يبرمها الرئيس حيز التنفيذ الا اذا صدق عليها مجلس الشيوخ بأغلبية الثلثين .

السلطة التنفيذية :

تتركز فى يد الرئيس المنتخب والذى يجمع بين رئاسة الدولة ورئاسة الحكومة . فهو الذى يعين الوزراء ويعزلهم . والوزراء مسئولون أمامه وحده وليس أمام الكونجرس . ولا يوجد فى النظام الامريكى مجلس وزراء بالمعنى التقليدى أو هيئة تنفيذية لها ارادة جماعية . اذ يستمد الجهاز التنفيذى برمته ارادته من ارادة رئيس الدولة . ولذلك يعتبر الوزراء مساعدين للرئيس وليسوا شركاء له فى السلطة .

ويمنح الدستور الامريكى الرئيس سلطات تنفيذية واسعة جدا • فهو القائد الأعلى للقوات المسلحة والرئيس الأعلى لكافة أجهزة الأمن ، والمسئول الأول عن ادارة العلاقات الخارجية ••• الخ •

ويختار الرئيس معاونيه لادارة جهاز الدولة ولذلك عادة ما يرتبط وصول قادم جديد الى البيت الأبيض بتعيين ما يقرب من أربعة آلاف شخص فى المواقع القيادية ليصبحوا رجاله فى تسيير دفة الحكم بدلا من « طاقم » الرئيس السابق •

ولكن على الرغم من تركز السلطة التنفيذية فى يد فرد واحد ، من الناحية القانونية ، الا أن هذه السلطة تنحو عمليا نحو « التنظيم المؤسسى ». اذ ينتظم البيت الأبيض نسق مؤسسى معقد حيث يعاون الرئيس مكتب تنفيذى (E.O.P) يشتمل على أجهزة عديدة أهمها وأشهرها : مكتب الادارة والميزانية (O.M.P) ، ومجلس الأمن القومى (NSC) ومجلس المستشارين الاقتصاديين (CEA) وغيره من المجالس الاستشارية الفنية . هذا بخلاف هيئة موظفى البيت الأبيض (WHS) والمكونة من حوالى ٤٠٠ موظف يعملون تحت امرة الرئيس مباشرة دون اشتراط موافقة الكونجرس على تعيينهم ، ويتولون عرض الأوراق المختلفة عليه وتنظيم مقابلاته واتصالاته • وتلعب هذه الأجهزة جميعا دورا بالغ الأهمية فى صنع القرار يختلف من جهاز لآخر باختلاف شخصية الرئيس •

أما فيما يتعلق بانتخاب الرئيس فانه يتم وفقا لنظام معقد جاء كحل وسط بين أنصار الانتخاب المباشر وأنصار الانتخاب غير المباشر • ومن الناحية العملية هناك مرحلة الانتخابات الأولية التى تجرى لاختيار مرشحى الأحزاب للرئاسة ، وتنتهى بكل حزب الى عقد مؤتمر عام يسمى فيه شخصية مرشحه ولا يكتفى فى النظام الامريكى بطرح أسماء المرشحين للرئاسة للاقتراع المباشر • فوفقا للدستور الامريكى فان الذى يختار الرئيس هو مجمع انتخابى يتكون من عدد من الناخبين يماثل عدد أعضاء الكونجرس

بمجلسيه (٥٣٧ ناخبا) • وتختار كل ولاية عددا من الناخبين يماثل عدد المقاعد المخصصة لها فى مجلس النواب (وهو يختلف من ولاية لأخرى) مضافا اليه عدد المقاعد المخصصة لها فى مجلس الشيوخ (اثنان من كل ولاية) ويصبح المرشح الذى يحصل على أغلبية أصوات المجمع رئيسا للولايات المتحدة الامريكية لمدة أربع سنوات •

وجدير بالذكر أن هذا النظام ينطوى على مفارقة غريبة • فالمرشح الذى يحصل فى التصويت الشعبى على أغلبية الأصوات يكسب كافة أصوات الولاية فى المجمع الانتخابى • ومعنى هذا انه يمكن نظريا أن يحصل مرشح على أغلبية تزيد بصوت واحد فى كل من الولايات السبع الأكثر تعدادا ، عند التصويت الشعبى ، لكى يضمن أغلبية قدرها ٣٧٧ صوتا فى المجمع الانتخابى هى مجموع ناخبى هذه الولايات السبع فى المجمع • ومعنى هذا احتمال فوز مرشح برئاسة الولايات المتحدة دون أن يحصل على أغلبية شعبية • وهو ما لم يحدث فى تاريخ الولايات المتحدة سوى مرة واحدة عام ١٨٨٨ • لكن يوجد دائما تفاوت ضخم بين نسبة ما حصل عليه الرئيس المنتخب من أصوات فى الاقتراع الشعبى ونسبة ما حصل عليه من أصوات المجمع الانتخابى •

السلطة التشريعية :

وهى مركزة فى يد الكونجرس والذى يتكون من مجلسين هما مجلس الشيوخ ومجلس النواب • أما مجلس الشيوخ فيتألف من مائة مقعد بواقع مقعدين عن كل ولاية من الولايات المتحدة الخمسين • بينما يتألف مجلس النواب من ٤٣٧ مقعدا وتختص كل ولاية بعدد من المقاعد يختلف من ولاية الى أخرى حسب اختلاف عدد السكان (يتراوح بين ٤٧ مقعد لكاليفورنيا – ٤ مقاعد لنيفادا) • وهكذا يجسد مجلس الشيوخ فكرة المساواة فى السيادة بين الولايات فى الوقت الذى يعكس فيه تشكيل مجلس النواب بعدا من أبعاد المساواة فى الحقوق بين المواطنين • وتختلف مدة كل من المجلسين • فهى فى مجلس الشيوخ ست سنوات وتجرى الانتخابات لتجديد ثلث

المجلس كل سنتين ضمانا للحفاظ على مستوى معين من الخبرة والكفاءة وانتقالها بسلاسة من دورة الى أخرى ومن جيل الى آخر . أما مدة مجلس النواب فهى سنتين فقط . وترجح كفة مجلس الشيوخ اذ ينفرد دون مجلس النواب بمشاركة الرئيس بعض الاختصاصات التنفيذية . فهو الذى يوافق على التعيينات ويصدق على المعاهدات الدولية .

ويختص الكونجرس بمجلسيه أساسا باقتراح واقرار مشروعات القوانين ، لكنه يمارس فى الوقت نفسه وظيفة لا تقل عن ذلك خطورة وهى مراقبة أداء السلطة التنفيذية من خلال سلطاته التى تكاد تكون مطلقة فى مجال الاعتمادات المالية وتشكيل ما يراه من لجان استماع ولجان تحقيق ... الخ . وقد تؤثر أعمال بعض هذه اللجان على مكانة الرئيس الى درجة دفعه الى الاستقالة (وهو ما اضطر اليه نيكسون بسبب التحقيقات التى جرت حول فضيحة « ووترجيت » فى ١٩٧٣) كما أثارت تحقيقات بعضها الآخر (مثل لجنة التحقيق فى فضيحة « ايران ـ كونترا » لعام ١٩٨٧) ردود فعل داخلية وخارجية مدوية .

وينتمى أكثر من ٩٩٪ من أعضاء الكونجرس الى الحزبين الجمهورى والديمقراطى وكان نصيب الحزب الديمقراطى فى السيطرة على الكونجرس منذ الثلاثينات وحتى الآن أوفر كثيرا من نصيب الحزب الجمهورى . ويندر وجود شخصيات مستقلة أو ممثلة للأحزاب والقوى الصغيرة داخل الكونجرس . ولكن الانتماء الحزبى لا يعنى انضباطا فى التصويت الذى تتحدد خطوطه فى العادة وفقا لاعتبارات لا تستند بالضرورة الى أسس حزبية . وكان هناك فى الكونجرس على الدوام تحالف محافظ غير معلن بين أعضاء الحزبين ومن المعروف أن معظم أعضاء الحزب الديمقراطى الذين يمثلون ولايات الجنوب يشكلون فى العادة أكثر الأجنحة المحافظة تطرفا داخل الحزب .

السلطة القضائية :

ويتولاها جهاز قضائى يباشر اختصاصاته فى استقلال تام عن السلطتين التشريعية والتنفيذية وتعتبر المحكمة العليا هى أعلى سلطة قضائية فى الولايات المتحدة وتشكل من تسع قضاة يعينون بقرار من الرئيس الامريكى بعد أخذ موافقة مجلس الشيوخ ، ولا يجوز عزلهم من مناصبهم الا فى ظروف خاصة جدا وقاهرة . ويسرى على تعديل لائحة المحكمة ال عليا نفس الاجراءات المتبعة لتعديل الدستور الامريكى ذاته اذ يشترط موافقة ثلثى أعضاء الكونجرس بالاضافة الى ثلاثة ارباع المجالس التشريعية فى الولايات .

وقد اختلف دور المحكمة العليا وأهميتها النسبية فى النظام السياسى الامريكى باختلاف رئيسها . ومنذ عهد القاضى جون مارشال (١٨٠١) تأكدت واستقرت أهم وظائفها الحالية ألا وهى الرقابة على دستورية القوانين ، وأصبح من الأمور العادية ألا تكتفى المحكمة بتفسير القانون ولكن يمكنها أيضا أن تقرر أن القانون نفسه معيب وغير صالح للتطبيق بسبب تعارضه مع الدستور . ويؤكد معظم الباحثين على أن درجة انغماس المحكمة العليا فى المشكلات السياسية واضحة بطريقة غير معهودة فى النظم الغربية.

والواقع أن المحكمة العليا أسهمت فى تشكيل الملامح الأساسية للنظام السياسى الامريكى فى مبادىء عامة أو قواعد معينة ... الخ . ولذلك أصبح قضاة المحكمة بصفة عامة ورئيسها بصفة خاصة عناصر نشطة فى العملية السياسية ، وهو ما أدى الى أن تتحكم الاعتبارات والعوامل السياسية فى عملية اختيارهم وقد شهدت المحكمة العليا عصرها الذهبى فى عهد القاضى ايرل وارين (٥٣ ـ ١٩٦٧) حيث ساهمت أحكامها فى محاصرة العديد من مظاهر التفرقة العنصرية ووسعت من نطاق تطبيق قواعد العدالة والمساواة والحرية . وقد حاول نيكسون ثم من بعده ريجان على وجه الخصوص تعيين العناصر المحافظة كلما سنحت له الفرصة .

الهيئات المستقلة ذات الطبيعة الخاصة Independant Regulatory Agencies

وهى هيئات نشأت بقوانين من الكونجرس لأداء وظائف ذات طبيعة حساسة وتديرها لجان من الخبراء ينتمون الى الحزبين الجمهورى والديمقراطى بالتساوى تقريبا ويتم تعيينهم بقرار من الرئيس بعد أخذ موافقة مجلس الشيوخ ولفترات تتراوح بين ٥ _ ١٤ سنة ويصعب تنحيتهم أو عزلهم . وقد اصبح لهذه الهيئات قدرا من الاستقلال الذاتى والخطورة جعلها تبدو كما لو كانت فرعا رابعا للسلطة .

ومن بين هذه الهيئات تلك المنبثقة عن نظام الاحتياطى الفيدرالى FRS وفى القلب منها البنك المركزى الامريكى والذى يمارس دورا هائلا فى الاقتصاد الامريكى من خلال سيطرته على عمليات الائتمان . ولجنة التجارة الفيدرالية F T C والتى تضع الضوابط الخاصة بالمنافسة التجارية ومكافحة الغش والتدليس ، ولجنة الأمن والمبادلات SEC التى تشرف على أسواق الاستثمار ، لجنة الاتصالات الفيدرالية FCC التى تهيمن على كافة المسائل الفنية والسيادية المتعلقة بالبث والارسال الاذاعى والتليفزيونى والاتصالات ولجنة الرقابة النووية Nuclear Regulatory Commission المسئولة عن الأمن النووى فى الاستخدامات السلمية ، وغيرها . وربما كان من أهم هذه الوكالات مكتب المحاسبة العامة General Accounting Office والذى يعتمد عليه الكونجرس كثيرا فى رقابته المالية على أداء الحكومة خصوصا فيما يتعلق بأوجه انفاق المال العام .

النظام الحزبى :

ساعدت الثقافة السياسية الامريكية على استقرار الثنائية كقاعدة فى العمل السياسى . ففى بداية عهد الجمهورية انقسمت النخبة السياسية الى مؤيدين ومعارضين للفيدرالية وكان هناك شعورا معاديا للأحزاب عموما ، ولكن الفيدراليين شكلوا بزعامة الكسندر هاملتون جبهة داخل أول كونجرس بدت أقرب فى تنظيمها الى شكل الحزب ، وفى مواجهتها شكل

جيفرسون فيما بعد حزبا معارضا أسماه حزب الجمهوريون _ الديمقراطيون ثم حدثت انشقاقات داخل هذا الحزب أدت الى ظهور حزبين هما الحزب الديمقراطى وحزب الهويج Whigs فشكل الديمقراطيون حزبهم بزعامة اندرو جاكسون عام ١٨٢٨ ، وبعد ذلك بحوالى ربع قرن قام تحالف بين الهويج والجناح المناهض للعبودية داخل الحزب الديمقراطى ونجم عن هذا التحالف قيام الحزب الجمهورى عام ١٨٥٤ . ومنذ ذلك التاريخ يسيطر الحزبان الديمقراطى والجمهورى على الحياة السياسية فى الولايات المتحدة .

وتعتبر الأحزاب فى النظام السياسى الامريكى أقرب الى كونها قنوات للترشيح ، للرئاسة أو لعضوية الكونجرس على المستويين الفيدرالى والمحلى ، منها الى منابر للصراع الايديولوجى أو حتى السياسى . فلا توجد للأحزاب فى الولايات المتحدة فى أغلب الأحيان سياسات عامة مستمرة ومتفق عليها وثابتة لكل حزب كما لا توجد لها بنية تنظيمية هرمية ويصعب التمييز بين مواقفها السياسية . وقد بدا التمايز فى السياسات بين الحزبين يتضح بصورة أكبر منذ الثلاثينات من هذا القرن .

١ _ الحزب الديمقراطى :

أصبحت صورته النمطية تعكسها حزمة السياسات التى انتهجها فرانكلن روزفلت منذ عام ١٩٣٢ لمعالجة الأزمة الاقتصادية وهى السياسات التى عرفت باسم New Deal والتى أبرزت أهمية تدخل الدولة لحماية الفقراء والمسنين والعاطلين مع وضع ضوابط على النشاط الاقتصادى الخاص . وقد ساعد التحالف الذى التف حول روزفلت ، وتشكل من النقابات العمالية وصغار الزراعيين والجماعات الاثنية والنخبة المثقفة من البيض فى الشمال والجنوب على تمكين الحزب الديمقراطى من السيطرة على الرئاسة على مدى ثلث قرن وعلى الكونجرس على مدى ما يقرب من نصف قرن بعد أزمة الكساد العالمى الشهيرة .

وقد شكل الحزب الديمقراطى فيما بعد مظلة لمعظم التيارات ذات

النزعات الليبرالية الاصلاحية مثل حركات حقوق الانسان ، والحركات النسائية المطالبة بالمساواة أو اباحة الاجهاض والقيادات التى قاومت استمرار الحرب الفيتنامية ... الخ • وعلى صعيد السياسة الخارجية يصعب أن نفرق بين سياسته وسياسة الحزب الجمهورى وان كان يمكن القول بصفة عامة أن الحزب الديمقراطى أكثر قبولا للافكار الرامية الى خفض النفقات العسكرية وتقليص حجم التدخل الامريكى فى الشئون العالمية •

وحتى عام ١٩٨٦ كان ٤٤٪ من الناخبين الامريكيين يعتبرون أنفسهم ديمقراطيين ويصوت حوالى ٩٠٪ من السود لصالح مرشحى الحزب الديمقراطى والذى يمثل عنصر جذب أيضا لاصوات الكاثوليك واليهود فضلا عن جذبه لأوساط الفقراء ومحدودى الدخل بصفة عامة وبدأت مكانة الحزب تهتز بسبب افتقاره الى القيادات القوية وصعود الموجة المحافظة داخل الولايات المتحدة وفى العالم •

٢ ـ الحزب الجمهورى :

نشأ كما ذكرنا كحركة معارضة للعبودية وأصبح على الفور هو الحزب المعبر عن رجال الأعمال وأصحاب الصناعات فى الشمال • وتمكن من السيطرة على مقعد الرئاسة وعلى الكونجرس طوال معظم الفترة من ١٨٦١ ـ ١٩٣١ ، ثم تراجع بعد الأزمة الاقتصادية العالمية الممتدة واستمر فى التراجع لفترة طويلة لدرجة انه بعد وصول كيندى الى السلطة عام ١٩٦٠ اعتقد البعض أن الحزب الجمهورى لن يقوى على البقاء ، لكن سرعان ما دبت فيه الحياة وأصبح ، وخصوصا بعد تولى ريجان للسلطة ، يبدو أكثر نشاطا وحيوية من الحزب الديمقراطى •

ومن المبالغ فيه بل ليس من الصحيح التأكيد على أن الحزب الجمهورى كان دائما على يمين الحزب الديمقراطى فى القضايا الاقتصادية والاجتماعية . فقد انقسم الجمهوريون تاريخيا الى جناحين أحدهما معتدل وأقرب فى تفكيره الاجتماعى الى سياسات الحزب الديمقراطى والآخر متطرف ويطالب بالغاء

التشريعات الاجتماعية التى سنها الديمقراطيون • ومنذ عام ١٩٦٤ وبعد ترشيح الحزب بارى جولدوتر للرئاسة اصبح الجناح المحافظ هو الأقوى وازدهر هذا الجناح مع وصول ريجان الى السلطة وظهور تيارات فكرية محافظة منظمة وقوية خارج الاطر الحزبية مثل الأغلبية الأخلاقية Moral Magority استفاد منها الحزب كثيرا •

وقد قفزت نسبة الناخبين الامريكيين الذين يعلنون انتماءهم للحزب الجمهورى فى ١٩٨٦ الى ٣٦٪ بعد أن كانت لا تتجاوز ٢١٪ عام ١٩٧٧ • ويستمد الحزب نفوذه وتأييده من أوساط رجال الأعمال وأصحاب المهن الحرة والبيض عموما ، ولا يكاد يلقى تأييدا يذكر داخل النقابات العمالية باستثناء عدد محدود جدا منها •

وقد انتهج الحزب خلال حكم ريجان سياسة يمينية متطرفة تقوم على تخفيض الدعم الموجه للفقراء وتقليص الاتفاق على الخدمات الاجتماعية وخفض الضرائب وزيادة الانفاق العسكرى • وعلى صعيد السياسة الخارجية شدد الحزب على أهمية محاصرة نفوذ الاتحاد السوفيتى فى كل مكان واجباره على التراجع وجره الى سباق للتسلح يستحيل كسبه • ويبدو أن هذه السياسة وخاصة فى شقها الخارجى قد حققت نتائج طيبة •

الأحزاب الصغيرة أو القوى الثالثة :

لا تمثل مجتمعة أكثر من ٥٪ من أصوات الناخبين على أكثر تقدير • وهى أحزاب تقوم وتختفى بسرعة فى كثير من الأحيان ويغلب عليها الطابع الايديولوجى أو الحماس لقضية معينة • وهى لا تطمع فى الغالب سوى فى التعبير عن الاحتجاج أو الغضب • لكن هذا لا يمنع من حصول مرشحو بعض هذه القوى أو الأحزاب فى انتخابات الرئاسة أحيانا ولأسباب ظرفية على نسبة لا بأس بها من الأصوات • وأعلى نسبة هى تلك التى حصل عليها مرشح الحزب التقدمى عام ١٩٢٤ حيث حصل على ١٦ر٦٪ من اجمالى أصوات الناخبين •

جماعات المصالح :

تلعب جماعات المصالح فى النظام السياسى الامريكى دورا يفوق الدور الذى تلعبه مثيلاتها فى أى نظام ديمقراطى آخر بسبب الطبيعة البراجماتية للنظام وللعقلية الامريكية بصفة عامة وليست الأحزاب السياسية فى الواقع سوى مجرد بالونات تنفخ فيها جماعات المصالح من كل لون ونوع كل حسب قدراته وامكاناته • ونظرا لحرية التجمع والخطابة التى يكفلهما الدستور الامريكى وضخامة المجتمع الامريكى وتنوعه الاثنى والثقافى ، فان هناك الآلاف من هذه الجماعات التى يعبر بعضها عن مصالح اقتصادية فى اطار تجمعات ذات طبيعة نقابية أو مهنية عامة او قطاعية وبعضها يعبر عن مصالح جماعات اثنية أو يتبنى قضية تتعلق بسياسات بعينها كالتعليم أو الصحة او البيئة أو سباق التسلح ••• الخ وتتفاوت أحجام وامكانات وقدرات هذه الجماعات على التأثير فى عملية صنع القرار السياسى تفاوتا كبيرا • بعض هذه الجماعات اشتهر بضخامة حجمه وامكاناته كالنقابات العمالية واهمها اتحاد العمال الامريكى ـ مؤتمر المنظمات الصناعية (AFL — CIO) والذى يضم تحت مظلته ثلاثة أرباع النقابات العمالية الامريكية وبعضها الآخر اشتهر بمفرداته التعبوية والتنظيمية الكبيرة مثل المنظمات اليهودية المختلفة ••• الخ •

وتمارس جماعات المصالح تأثيراتها على عملية صنع السياسة فى أوقات الانتخابات بصفة أساسية من خلال ما تنظمه من حملات لجمع التبرعات أو لحشد التأييد والدعاية الانتخابية لصالح مرشحين معينين فى انتخابات الرئاسة او الكونجرس مقابل وعود محددة أو الالتزام بسياسات عامة تستجيب لمصالح هذه الجماعات • وكانت هذه الحملات مجالا واسعا للفساد والابتزاز حاول القانون الخاص بتمويل الحملات الانتخابية والصادر عام ١٩٧٤ اصلاحه لكن أمكن الالتفاف حول بعض ما سده هذا القانون من ثغرات من خلال تشكيل لجان تسمى لجان العمل السياسى PAC وقد وصل عدد هذه اللجان فى انتخابات ١٩٨٤ الى أكثر من ٣٠٠٠ لجنة

تعبر كلها عن جماعات مصالح مختلفة أنفقت أكثر من ١٠٠ مليون دولار فى الانتخابات الرئاسية لعام ١٩٨٤ •

ولا تكتفى جماعات المصالح بالنشاط فى أوقات الانتخابات ولكنها تحاول أن تحصل على مقابل ما أنفقته من جهد ومال بالسعى والاتصال الدائم باعضاء الكونجرس وبالادارات المعينة فى واشنطن Lobbying وللجماعات الهامة مكاتب دائمة فى واشنطن لتحقيق هذا الغرض •

اهم المشكلات السياسية :

تكمن قوة النظام السياسى الامريكى أساسا فى المرونة الفائقة التى تتمتع بها مؤسساته وهى مرونة تجعل هذه المؤسسات قادرة على الاستجابه بسرعة والتكيف مع التيارات التى تفرزها البنية الاقتصادية والاجتماعية للنظام ولذلك فلا مكان للتحولات الفجائية الكبرى •

لكن هذا لا يعنى أن المجتمع الامريكى لا يواجه مشكلات حادة فرغم كل ما يقال عن الليبرالية والشفافية والأبواب المفتوحة للحراك الاجتماعى امام الأفراد والفئات الاجتماعية فيه الا أن حركة الحقوق المدنية فى المجتمع كانت بطيئة وصادفها وما زالت تصادفها عقبات كثيرة • فالسود الذين يشكلون أكثر من ١٥٪ من السكان ما يزالون من أكثر فئات المجتمع تعرضا للقهر والبطالة وانتشار المخدرات بل والجوع • ويواكب انتشار القمار المحافظ فى المجتمع الامريكى الآن تزايد وعى السود والفئات الاجتماعية الأخرى بحقوقهم وظهرت حديثا بعض القيادات القادرة على تعبئتهم واقناعهم بالتخلى عن السلبية والمشاركة فى العملية السياسية • من أبرز هذه القيادات جيسى جاكسون القس الأسود الذى حقق نتائج طيبة فى الانتخابات الأولية لمرشحى الحزب الديمقراطى للرئاسة عام ١٩٨٨ ولا شك أن وضع السود فى المجتمع الامريكى يمثل أحد العوامل المحددة لشكل الخريطة السياسية والحزبية فى الولايات المتحدة خلال ربع القرن القادم •

وربما كانت الملاحظة اللافتة للنظر هى ضعف المشاركة السياسية للمواطن الامريكى فرغم ان المظهر الوحيد لهذه المشاركة يكاد يقتصر على الانتخابات الا ان نسبة المشاركين فيها لا يتجاوز بالكاد ٥٠٪ ممن لهم حق التصويت ولذلك لا احد يستطيع ان يتكهن بالذى يمكن ان يحدث فى الولايات المتحدة اذا ما تحركت هذه « الأغلبية الصامتة » ولا يستطيع أحد ان يتنبأ بطبيعة الأحداث « الجسام » التى من شأنها أن تحرك هذه الأغلبية.

ويسيطر المزاج المحافظ على العقلية الامريكية الآن فعلى الرغم من ان سياسات ريجان المتطرفة فى القضايا الاجتماعية والاقتصادية كانت ، بعد فترة نجاح اولى ، قد بدأت تظهر آثارها الجانبية السلبية العديدة ومن بينها تدهور مستوى الخدمات الاجتماعية وخصوصا فى مجالى التعليم والصحة ، وانتشار المخدرات بدرجة كبيرة ... الخ ، الا أن هذا التيار سيستفيد ولا شك من التحولات الضخمة الجارية فى المعسكر الاشتراكى الآن .

اهم الارتباطات الدولية :

الولايات المتحدة هى زعيمة المعسكر الغربى ، عضو مؤسس فى الأمم المتحدة (وتتمتع فيها بمقعد دائم بمجلس الأمن) وعضو فى المنظمات الدولية المتخصصة ، فيما عدا منظمة العمل الدولية واليونسكو التى انسحبت منها عام ١٩٨٤ ، وهى ايضا عضو مؤسس بمنظمة حلف شمال الأطلنطى (الناتو) ومنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية ومنظمة الدول الامريكية .

المراجـــع

1 — NELSON, Michael. The presidency and the Publicit System, Washington D.C : Congressional Quartly Assoc. 1984.

2 -- Wilson, Graham K. Interest Groups in the United Shtes London. Oxford. University Press, 1981.

3 — Meny, Yves : Politique Comparee. Les democratie : Etats-Unies, France, Grande-Bretagne, Italie R.F.A 2e ed. Montchrestein, Paris, 1988.

الفصل الثانى

النظم السياسية فى الدول الاسكندنافية

١ - ايسلندة

٢ - الدانمارك

٣ - السويد

٤ - فنلندة

٥ - النرويج

١ ـ ايسلندة

لمحة عامة :

النظام السياسى لايسلندة هو نظام جمهورى برلمانى . وكانت ايسلندة قد خضعت فى عام ١٢٦٢ للتاج النرويجى لفترة قصيرة قبل ان تصبح مستعمرة دانماركية . وفى عام ١٨٧٤ « منح » ملك الدانمارك هذه المستعمرة دستورا خاصا وحصلت على نوع من الحكم الذاتى عام ١٩٠٤ ثم استقلت سياسيا عام ١٩١٨ ، ولكن فى اطار وحدة التاج الدانماركى . وفى عام ١٩٤٤ اصبحت ايسلندة جمهورية مستقلة وصدر دستورها الخاص فى ١٧ يونيو من نفس العام .

وتعكس المؤسسات السياسية القائمة خصوصية النظام الايسلندى . فالبرلمان الحالى والذى يسمى Althingi هو فى الواقع تطوير معاصر للمؤسسة السياسية الرئيسية التى قامت فى هذه الجزيرة عام ٩٣٠ وتعتبر أقدم مؤسسة سياسية معاصرة فى العالم . وتعتبر الأحزاب فى ايسلندة هى مفتاح الحياة السياسية وتلعب فيها دورا أهم وأخطر من أى مؤسسة سياسية اخرى . وقد تأثر النظام السياسى بشكل عام والنظام الانتخابى بشكل خاص بالنظم المتبعة فى الدانمارك مع فارق هام وهو أن الحركة الاشتراكية الديمقراطية فى ايسلندة ظلت ضعيفة بالمقارنة بمثيلتها فى الدانمارك وفى دول الشمال الأوروبى .

العلاقة بين السلطات :

وتقوم العلاقة بين السلطتين التنفيذية والتشريعية على أساس من التداخل والتعاون . فمنصب رئيس الجمهورية يغلب عليه الطابع الشكلى وتتركز السلطات التنفيذية فى يد حكومة مسئولة امام البرلمان . وتشكل الحكومة بدورها من ائتلاف حزبى يحظى بالأغلبية البرلمانية . لكن يبدو

رجحان كفة السلطة التنفيذية واضحا فى النظـــام الايسلندى حيث يمكن لرئيس الجمهورية أن يصدر مرسوما بحل البرلـــان فى أى وقت بناء على نصيحة الحكومة . وفى واقع الأمر يتوقف أداء المؤسسات السياسية فى ايسلندة على طبيعة العلاقة بين الأحزاب الأربعة الكبيرة والتى تفوز معا بأكثر من ٩٥٪ من المقاعد ، دون أن يتمكن اى منها من الحصـــول على أغلبية . فالصفقات الحزبية هى التى تحدد عادة مصير السلطتين التنفيذية والتشريعية معا .

السلطة التنفيذية :

ويتولاها شكلا كلا من رئيس الجمهـــورية والحكومة . أما رئيس الجمهورية فينتخب بالاقتراع المباشر لمدة أربع سنوات . وهو الذى يعين رئيس الوزراء بعد التشاور مع زعماء الأحزاب عقب الانتخابات التشريعية ، ويعين الوزراء بناء على اقتراح رئيس الوزراء . والواقع أن رئيس الجمهوريه يمارس اختصاصاته كرئيس دولة من خلال رئيس الوزراء ولذلك يغلب على اختصاصاته الطابع الشرفى أما الادارة الفعلية لدفة الحكم فتتركز فى يد رئيس الوزراء وأعضاء الحكومة . ومع ذلك يمكن لرئيس الجمهورية أن يلعب دورا سياسيا هاما من خلال سلطاته الدستورية فى طرح أى قانون للاستفتاء العام ، وهى سلطة لم يستخدمها حتى الآن ، أو من خلال الدور الذى يلعبه عند اختيار رئيس الوزراء لأن عدم حصول أى حزب على أغلبية برلمـــانية ، وهو ما تكرر دوما طوال تاريخ الحياة البرلمـــانية منذ الاستقلال ، يمنحه دورا هاما عند تشكيل الحكومة الائتلافية .

السلطة التشريعية :

ويباشرها برلمـــان Althingi مكون من ثلاثة وستين عضوا ينتخبون بالاقتراع المباشر وبنظام التمثيل النسبى للقوائم الحزبية كل أربع سنوات . وينقسم البرلمـــان فور اتمام الانتخابات التشريعية وفى أول جلســـة الى غرفتين ، العليا : وتتكون من ثلث الأعضاء ، والسفلى : تتكون من الثلثين

الآخرين . ويعكس تشكيل كل من الغرفتين ثقل المجمـــوعات البرلمـــانية المختلفة . والمقصود من هذا التنظيم تقسيم العمل بطريقة أفضل حيث تتم مناقشة الميزانية والمسائل الخاصة بطرح الثقة والاستجوابات ... الخ فى جلسة مشتركة للبرلمـــان بغرفتيه أما باقى المســـائل فتتوزع على الغرفتين لتسهيل العمل .

ويعتبر البرلمـــان الايســـلندى Althingi مؤسسة سياسية غـــير تقليدية اذ تضرب بجذورها عميقـــا فى تاريخ ايسلندة ، حيث نشأت عام ١٩٣٠ كمؤسسة قائدة تمارس الوظيفتين التشريعية والقضائية معا ثم فقدت سلطتها التشريعية نهائيا عام ١٨٠٠ ثم أعيدت عام ١٨٤٥ كجمعية استشارية لملك الدانمارك ، ثم أعيدت اليها بعض السلطات التشريعية والمـــالية فى ظل دستور ١٨٧٤ ، وبدأت تباشر صلاحياتها كمؤسسة تشريعية حديثة بعـــد حصول ايسلندة على استقلالها .

السلطة القضائية :

ويباشرها الجهاز القضائى فى استقلال تام عن السلطتين التشريعيـــة والتنفيذية وتعتبر المحكمة العليا Haestirettur Islands التى أنشئت عام ١٩٢٠ هى أعلى هيئة قضـــائية وتتكون من ثمانية قضـــاة يعينهم رئيس الجمهورية بناء على اقتراح وزير العدل . ولهذه المحكمة صلاحية النظر فى مدى دستورية القوانين .

وجدير بالذكر أيضا أن النظام القضائى فى ايسلندة يتضمن محكمة خاصة هى محكمة الدولة العليا Landsdomur تختص بمحاكمـــة أعضـــاء الحكومة لكنها في الواقع لم تدعى للانعقاد منذ انشائها فى عام ١٩٠٥ .

النظام الحزبى :

بدأت الحياة الحزبية فى التبلور بشكل واضح فى ايسلندة مع بداية القرن . وكانت قضية الاستقلال هى أهم محاور العمل الحزبى ، لـــكنها لم

تعد قضية أساسية بعد حصول ايسلندة على استقلالها الشكلى عام ١٩١٨ واصبحت القضايا والمشكلات الاقتصادية والاجتماعية هى أهم محاور التمايز والخلافات بين الأحزاب مع وجود بعد خاص بالسياسة الخارجية يتعلق بعلاقة ايسلندة بمنظمة حلف شمال الأطلنطى ووجود احدى قواعده العسكرية على اراضيها فى كيفلافيك ٠

ويسيطر على الحياة الحزبية فى ايسلندة أربع أحزاب هى من اليمين الى اليسار : حزب الاستقلال ، الحزب التقدمى ، الحزب الاشتراكى الديمقراطى ، وحزب تحالف الشعب ٠

١ ـ حزب الاستقلال IP :

تأسس عام ١٩٢٩ بعد انصهار كل من حزب المحافظين وحزب الأحرار فى اطار حركة يمينية هدفت الى توحيد صفوف المعارضة لكل من الحزب التقدمى (الوسطى) والحزب الاشتراكى الديمقراطى (اليسارى) ٠ وأصبح هذا الحزب بعد عام ١٩٤٢ هو أكبر أحزاب ايسلندة على الاطلاق وكان هو العمود الفقرى فى جميع الائتلافات الحكومية التى تشكلت منذ ذلك الوقت وأصبح هو الحزب المرشح للحكم بشكل طبيعى ٠ وقد حدث انقسام فى الحزب عام ١٩٨٠ حين قام نائب الحزب ومعه عدد من النواب بعقد صفقة لتشكيل حكومة ائتلافية مع حزب التقدم ، وحزب التحالف الشعبى ٠ لكن هذه الأزمة لم تؤثر على الحزب كثيرا وحصل الحزب فى انتخابات ١٩٨٣ على ٣٨ر٧٪ من الأصوات (٢٣ نائبا) لكنه هبط بشكل ملحوظ مرة أخرى عام ١٩٨٧ اذ لم يحصل الا على ٢ر٢٧٪ من الأصوات (١٨ نائبا) ٠

وقد تطورت سياسة الحزب بالتدريج من سياسة يمينية محافظة الى سياسة أكثر براجماتية ويجسدها شعار « الليبرالية الاجتماعية » التى تقبل تدخل الدولة فى الحياة الاقتصادية وأن يكون لها دور فى الرفاهة الاجتماعية من خلال التخطيط ٠ أما على الصعيد الخارجى فيؤيد الحزب بقاء

ايسلندة فى عضوية حلف الأطلنطى ووجود القاعدة العسكرية فى كفلافيك ٠

٢ ـ الحزب التقدمى PP :

وهو فى حقيقة الأمر حزب وسط نشأ كحزب فلاحى عام ١٩١٦ وكان له ارتباط عضوى بالحركة التعاونية التى شكلت ثقلا كبيرا فى المناطق الريفية ٠ وبرز فى العشرينات وتمكن من الحصول على ما لا يقل عن ٢٥٪ من مجموع الأصوات بعد عام ١٩٢٣ ٠

ولذلك شكل أحد أهم الأحزاب وربما أهمها على الاطلاق خلال العشرينات والثلاثينات ولم يبق فى المعارضة أكثر من خمس سنوات طوال الفترة من ١٩١٧ ـ ١٩٤٢ ٠ ثم تضاءلت أهميته بعد ذلك وأصبح اشتراكه فى الائتلافات الحكومية رهنا بالظروف ٠ لكنه عاد وبرز فى السنوات العشر الأخيرة بعد انفتاحه على الطبقة المتوسطة ككل ٠ ويدور وزنه الانتخابى حول ٢٠٪ من أصوات الناخبين (١٤ ـ ١٥ نائب) ٠

ويحاول الحزب أن يدافع عن مصالح الفلاحين والثقافة التقليدية بصفة خاصة وعن مصالح الطبقة المتوسطة بصفة عامة ويدافع عن الاقتصاد المختلط الذى يجمع بين القطاع الخاص والقطاع العام والقطاع التعاونى ٠ وعلى صعيد السياسة الخارجية يتفهم بقاء ايسلندة فى عضوية حلف شمال الأطلنطى ولكنه ينتقد التواجد العسكرى فى كيفلافيك ويطالب بازالة القاعدة العسكرية منها ٠

٣ ـ الحزب الاشتراكى الديمقراطى SDP :

تأسس عام ١٩١٦ كجناح سياسى للحركة النقابية التى ارتبط بها ارتباطا عضويا حتى عام ١٩٤٢ ٠ وقد غلب عليه الطابع اليسارى والطبقى فى البداية ثم اتخذ منحى اصلاحيا بعد ذلك ٠ وبعد صعود تدريجى مكنه من الحصول عام ١٩٣٤ على ٢٠٪ من مجموع الأصوات تضاءل وزنه بعد

ذلك على عكس الحال بالنسبة للتيار الاشتراكى الديمقراطى فى دول الشمال الأوروبى ، واصبح لا يمثل أكثر من ١٤ ـ ١٦٪ من مجموع أصوات الناخبين · ويتميز هذا الحزب بتغير وتنوع تحالفاته من مرحلة لأخرى وأيضا باختلاف نتائجه فى الانتخابات وتقلبها بشكل واضح (٩ر١٪ عام ١٩٧٤ ـ ٢٢٪ عام ١٩٧٨ ، ٢ر١٥٪ عام ١٩٨٧) ·

وقد حاول الحزب فى السنوات الأخيرة تبنى سياسة جديدة حول قضايا تهم المواطنين بشكل خاص مثل مكافحة التضخم والبحث عن طرق مختلفة للمشاركة السياسية لكن مشكلته تكمن فى عجزه عن ارضاء ناخبى الوسط واليسار معا · أما سياسته الخارجية فتقوم على تأييد عضوية ايسلندة فى الناتو وبقاء القواعد العسكرية فيها رغم انتقاد شباب الحزب لهذه السياسة ·

٤ ـ حزب تحالف الشعب PA :

وهو على يسار الحزب الاشتراكى الديمقراطى وتكون من عدد من التيارات المنشقة على الحزبين الشيوعى والاشتراكى الديمقراطى · وأعاد تنظيم نفسه عام ١٩٦٨ وطرح نفسه كحزب اشتراكى يؤمن بالديمقراطية ويطمح فى اقامة مجتمع اشتراكى من خلال العمل البرلمانى والاختيار الديمقراطى للشعب · يطالب بالملكية العامة لأهم وسائل الانتاج ولكنه يرفض صراحة النموذج السوفيتى والتخطيط المركزى القسرى · والواقع أن الحزب يضم جماعات متباينة الأفكار من شيوعيين واشتراكيين ديمقراطيين وخضر ··· الخ · شارك الحزب فى الائتلافات الحاكمة فى ١٩٧١ ، ١٩٧٤ ، ١٩٧٨، ١٩٧٩ ، ١٩٨٠/١٩٨٣ ، وتتراوح قوة الحزب الانتخابية عادة بين ١٧ ـ ٢٢٪ · لكنه حصل فى الانتخابات الأخيرة عام ١٩٨٧ على ٣ر١٣٪ فقط ·

٥ ـ الأحزاب الصغيرة :

توجد فى ايسلندة أحزاب صغيرة أخرى كثيرة · اذ لا توجد قيود تذكر

على تشكيل الأحزاب · ويكفى لأى حزب يريد التقدم بقائمة انتخابية لخوض الانتخابات ان يحصل على توقيعات تتراوح بين ٥٠ ـ ٢٠٠ ناخب · لكن قليلة هى الأحزاب التى تمكنت من الوصول الى البرلمان · من بين هذه الأحزاب يمكن أن نذكر هنا قائمة المرأة (أو تحالف المرأة) وهو حزب يركز على قضايا المرأة وحصل فى انتخابات ١٩٨٧ على ١ر١٠٪ من الأصوات (٦ مقاعد) مقابل ٥ر٣٪ وثلاث مقاعد فى انتخابات ١٩٨٣ · وحزب المواطنين وهو حزب خاض الانتخابات لأول مرة عام ١٩٨٧ وحصل على ٩ر١٠٪ من الأصوات (٧ مقاعد) ·

جماعات المصالح :

واهمها اتحاد العمال ASI واتحاد الموظفين VSI ويلعب هذان الاتحادان دورا هاما فى النظام السياسى ويمارسا دورهما الآن بشكل مستقل · وكان اتحاد العمال قبل عام ١٩٤٢ مرتبطا ارتباطا عضويا بالحزب الاشتراكى الديمقراطى · أما اتحاد الموظفين وغرفة التجارة فلهما برنامجهما السياسى والاقتصادى الخاص المستقل وان كان يتشابه الى حد كبير مع برنامج حزب الاستقلال ·

أهم المشكلات السياسية :

حققت ايسلندة نموا اقتصاديا كبيرا فى الحقبة الماضية لكن هذا النمو اقترن بنسبة مرتفعة جدا من التضخم · وقد بلغت نسبة هذا التضخم عام ١٩٨٣ : ١٠٠٪ · وتعتبر مكافحة التضخم مع المحافظة على مستوى المعيشة والاهتمام بالبيئة ومكافحة التلوث أهم المشكلات التى تواجه الاحزاب السياسية حاليا ·

أهم الارتباطات الدولية :

ايسلندة عضو فى كل من : الأمم المتحدة والوكالات المتخصصة المرتبطة بها ، منظمة حلف شمال الأطلنطى ، منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية ، الرابطة الأوروبية للتجارة الحرة ، مجلس دول الشمال الأوروبى ، المجلس الأوروبى ·

المراجع

1 — Grimsson, O.R. "Iceland : A Multilevel Coalition System". In Brown and Dreijmanis (eds) : Governments Coalitions in western Democraties, Longman, New York, 1982.

2 — Wistl, Folmer (ed). Nordic Democracy. Copenhagen : Det denske Selskab, 1981.

٢ ـ الدانمارك

لمحة عامة :

يعتبر النظام السياسي الدانماركي واحدا من أقدم الملكيات الدستورية فى اوروبا · فعلم الدانمارك الذى ترفعه حاليا هو نفس العلم المستخدم منذ عام ١٢١٩ وبعض مؤسساتها السياسية الحالية ترجع أصولها الى دستور يونيو ١٦٦٥ · وقد تطور النظام السياسى بشكل سلمى ومتدرج وتحول الى نظام ديمقراطى برلمانى كامل اعتبارا من ١٩٠١ ، ومن ثم فهو نظام يعكس قدرا كبيرا من الاستمرارية التاريخية والمؤسسية التى يجسدها دستورها المعمول به حاليا والصادر عام ١٩٥٣ ·

ومن أهم السمات التى تميز الحياة السياسية فى الدانمارك خصوبة وتنوع وثراء الأفكار السياسية والتى يتداخل فيها القديم مع الجديد بطريقة تجعلها فى حالة تطور دائم يتجاوز الأطروحات الأيديولوجية ويتجه بها نحو البرامج والسياسات العملية · وكانت احدى النتائج الأساسية التى ترتبت على هذه السمة هو عجز أى حزب سياسى أن يحصل منفردا على أغلبية برلمانية منذ بداية القرن والاتجاه المتزايد نحو التفتت لا الاندماج السياسى· وبعد أن كان النظام الحزبى يرتكز على قاعدة مستقرة من أربعة أو خمسة أحزاب دخل مرحلة جديدة بعد عام ١٩٧٣ وأصبحت عدد الأحزاب الممثلة فى البرلمان لا تقل عن عشرة أحزاب مع حصول أكبرها على نسبة لا تتجاوز ٣٠٪ من اجمالى المقاعد · لكن رغم الصعوبات المتزايدة التى تواجه عملية تشكيل الحكومة أو طريقة بناء الأغلبية البرلمانية ، الا أن التقاليد المدنية للمجتمع الدانماركى مكنته من التعامل والتكيف الايجابى مع هذا الوضع ·

ويتميز النظام الانتخابى فى الدانمارك كذلك بشدة تعقيده ومحاولة الاقتراب قدر الامكان من تحقيق أصدق صورة ممكنة للتمثيل النسبى ، مع

منح الأحزاب والناخبين خيارات متعددة عند الترشيح وعند التصويت أيضا .

وتجدر الاشارة هنا الى ان جزر الفارو التابعة للدانمارك تتمتع بحكم ذاتى منذ عام ١٩٤٨ ولها برلمان خاص Ljtingid وحكومة Landsstyrid من اربعة أعضاء مسئولة أمامه . ولكن السياسة الخارجية والتعليم والقانون المدنى والجنائى والشئون الاجتماعية والدينية هى من اختصاص السلطات المركزية ويمثل جزر الفارو فى البرلمان الدانماركى Folketiug بعضوين . أما جرينلاند فقد حصلت على استقلالها الذاتى فى عام ١٩٧٩ وتتمتع بمؤسسات سياسية شبيهة بمؤسسات جزر الفارو ويمثلها فى برلمان الدانمارك عضوين أيضا . وكانت جرينلاند قد قررت فى أول فبراير ١٩٨٢ الانسحاب من السوق الاوروبية المشتركة وأصبح هذا الانسحاب ساريا اعتبارا من ١٩٨٥ . ولم يؤثر هذا الانسحاب بالطبع على وضع الدانمارك داخل الجماعة الأوروبية .

العلاقة بين السلطات :

من الناحية الدستورية البحتة ينفرد الملك (أو الملكة) بالسلطة التنفيذية ويتقاسم السلطة التشريعية مع البرلمان . لكن من الناحية العملية يمارس السلطة التنفيذية مجلس وزراء مسئول أمام البرلمان . وتتداخل السلطتين التنفيذية والتشريعية تداخلا عضويا شأنها فى ذلك شأن النظم البرلمانية الأخرى . أما القضاء فهو مستقل عن السلطتين .

أولا ـ السلطة التنفيذية :

يختص الملك (الملكة) بتعيين رئيس وأعضاء الحكومة ويرأس مجلس الدولة الذى يقر التشريعات الصادرة عن البرلمان . وفيما عدا ذلك يمارس وظائف وصلاحيات شكلية وذات طابع احتفالى كرمز للدولة وتجسيد لوحدتها .

ويعين الملك فى منصب رئيس الوزراء أحد زعماء الأحزاب القادرين

على تشكيل حكومة تحظى بثقة الأغلبية البرلمانية . ويعين الوزراء بناء على ترشيح رئيس الوزراء الذى يختارهم عادة من بين النواب أصحاب المواقع القيادية فى حزبه أو الأحزاب المتحالفة معه والوزارة مسئولة أمام البرلمان ، ولا تستطيع الاستمرار فى الحكم بدون ثقة البرلمان . ولكن نظرا للتركيبة الحزبية الخاصة للبرلمان الدانماركى تعددت صيغة الحكم من فترة لأخرى : فهى أحيانا حكومة ائتلافية تشكل اقلية أو اغلبية برلمانية وأحيانا حكومة اقلية حزبية غير ائتلافية ، وبالتالى تعتمد اما على أغلبية برلمانية دائمة أو اغلبية متحركة وفقا لطبيعة التشريعات المقترحة .

ثانيا ـ السلطة التشريعية :

ويباشرها برلمان يتكون من مجلس واحد Folketing مكون من ١٧٩ عضوا : اثنان منهم يمثلان جزر الفارو واثنان آخران يمثلان جزر جرينلاند . وينتخبون بالاقتراع المباشر وبنظام التمثيل النسبى لمدة أربع سنوات . لكن السمة الخاصة بالنظام الحزبى فى الدانمارك تؤدى الى تكرار الانتخابات التشريعية تقريبا كل عامين بحيث أصبح مثل هذا الاجراء يكاد يكون تقليدا الآن . وتلعب المجموعات البرلمانية للأحزاب دورا رئسيا فى قيادة العمل التشريعى وتجتمع بطريقة شبه يومية ويزداد دورها عندما تكون الحكومة القائمة حكومة أقلية تعتمد على أغلبية متحركة تتغير بحسب طبيعة مشروعات القوانين المقترحة .

وجدير بالذكر أنه يتعين اللجوء الى الاستفتاء فى حالات كثيرة لا يكتفى فيها بموافقة البرلمان من ذلك : تعديل الدستور ، والمعاهدات التى تمس سيادة الدولة وتكاملها الاقليمى وبعض الجوانب المتعلقة بممارسة حق الانتخاب ... الخ . وفى جميع الأحوال يتعين اللجوء الى الاستفتاء اذا طلب ذلك ثلث أعضاء البرلمان بالنسبة لأى مشروع معروض على البرلمان ويرفض المشروع اذا رفضته أغلبية تمثل على الأقل ٣٠٪ من مجموع الناخبين .

ثالثا ـ السلطة القضائية :

ويباشرها نظام قضائى يمارس دوره فى استقلال تام عن السلطتين التشريعية والتنفيذية . ومن الجدير بالذكر أن المحاكم فى النظام ا لقضائى الدانماركى تملك صلاحية النظر فى مدى دستورية القوانين اذا ما طلب منها ذلك . ولكن لوحظ أنها حكمت بالدستورية فى جميع القضايا العشر التى أحيلت اليها منذ بداية القرن . كذلك تملك المحاكم صلاحيات خاصة للنظر فى الطعون المتعلقة بالقرارات الادارية ، لكن يتعين على المدعى اثبات وجود شوائب أو اعتبارات خارجية تسببت فى صدور القرار المطعون فى صحته .

وفى جميع الأحوال يستطيع المواطن الدانماركى أن يلجأ الى المحقق البرلمانى Ombudsmand الذى يعينه البرلمان لفحص وتحقيق شكاوى المواطنين فى مواجهة الادارة . وتحظى قراراته فى الواقع بالاحترام من جانب الجهاز الادارى بكافة مستوياته .

النظام الحزبى وأهم القوى السياسية :

خرجت الأحزاب السياسية فى الدانمارك الى حيز الوجود فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر . فقام الحزب الليبرالى كحركة معارضة ضد السياسة المحافظة التى انتهجتها طبقة كبار الملاك . ثم نظمت هذه الطبقة صفوفها فى اطار حزب محافظ . ومع ظهور الأفكار الراديكالية ثم الاشتراكية انسلخ التيار الراديكالى عن الحزب الليبرالى ليشكل حزبه الخاص ، ثم أسس التيار الاشتراكى حزبه أيضا . وسيطرت هذه الأحزاب الاربعة على الحياة ا لسياسية فى الدانمارك من خلال سيطرتها على البرلمان (وعلى السلطة التنفيذية بالتالى) حتى عام ١٩٧٣ ، رغم الانشقاقات ورغم ظهور أحزاب وتيارات جديدة . وكانت انتخابات عام ١٩٧٣ بمثابة مؤشر لانتهاء سيطرة الأحزاب الأربعة القديمة وحصول التيارات والقوى الجديدة أو

المنشقة على نسبة متزايدة من مقاعد البرلمان الى درجة أنه أصبح من الصعوبة تشكيل حكومة تحظى بأغلبية برلمانية على أسس ثابتة ودائمة .

فيما يلى نبذة مختصرة عن أهم هذه الأحزاب والتيارات :

١ ـ الحزب الاشتراكى الديمقراطى SD :

تأسس عام ١٨٧١ مستلهما المبادىء والنظرية الماركسية . وركز فى سنواته الأولى على بناء وتنظيم الحركة العمالية ثم تحول الى حزب جماهيرى ودخل البرلمان لأول مرة عام ١٨٨٤ وغلب عليه الطابع الاصلاحى والبراجماتى ، وأصبح منذ عام ١٩٢٤ وحتى الآن أكبر الأحزاب تمثيلا فى البرلمان . ومنذ الحرب العالمية الثانية وحتى ١٩٨٦ بلغت نسبة الفترة التى شارك فيها الحزب فى الحكم ٦٧٪ . وما زال الحزب يشكل أقوى مجموعة برلمانية حتى الآن رغم تآكل وزنه النسبى (٥٦ نائبا فى انتخابات ١٩٨٤ مقابل ٥٩ فى انتخابات ١٩٨١ ، ٦٨ فى انتخابات ١٩٧٩) .

ويعكس البرنامج الحالى للحزب مجموعة من التوجهات تدور حول ما يلى :

داخليا : دعم الحريات الفردية وحرية التنظيم والتجمع والسيطرة على صنع القرار الاقتصادى من خلال حكومة منتخبة ديمقراطيا مع رقابة الدولة ، ديمقراطيا ، على السياسات الاستثمارية ، ومشاركة العمال فى الادارة . كما يطالب الحزب بهيمنة الدولة على قطاع الخدمات الاجتماعية والصحية والرقابة الفعالة على الصناعة الدوائية وعلى الصيدليات . ويعمل الحزب على تحقيق العدالة الاجتماعية من خلال الضرائب التصاعدية وخصوصا على الملكية العقارية والأراضى والدخول الرأسمالية والتركات . وعلى صعيد السياسة الخارجية : يطالب الحزب بدعم الأمم المتحدة وتحقيق مزيد من التعاون بين الدول الاسكندنافية . أما تأييده للجماعة الأوروبية فتشوبه الكثير من المحاذير . وقد عارض الحزب فى عام ١٩٨٥ مجموعة الاجراءات الرامية الى زيادة سلطة البرلمان الأوروبى وتضييق نطاق استخدام الفيتو بالنسبة

لدول الجماعة ويرى أن حرية القرار الدانمـاركى مطلوبة من أجـل بلورة سياسة فعالة للمحافظة على البيئة . أما بالنسبة لموقفه من حلف شمال الأطلنطى فيطالب بأن يلعب الحلف دورا أفضل لتحقيق الاسترخاء الدولى اعترض على نشر صواريخ بيرشيخ وكروز وشـكل أغلبية معارضـة لرفض اعتماد النفقات اللازمة لبناء قواعدها .

٢ ـ حزب الشعب المحافظ KF :

تأسس عام ١٨٧٦ للمحافظة على مصالح الفئات التى كانت تهيمن فى ذلك الوقت على مجلس الشيوخ Landstinget فى مواجهة صعود الفئات الاجتماعيـة الأخرى التى حاول حزب الأحرار تنظيمها ومثلت الأغلبية فى مجلس النواب . وقد حمل الحزب فى ذلك الوقت اسم « مجمـوعة اليمين الموحد » والتى فقدت دورها منذ عام ١٩٠١ (بعد اقرار مبدأ مسـئولية الحكومة أمام مجلس النواب) ثم انضم ما تبقى منها الى جناح محـافظ من الليبراليين ليشكلا معا حزب الشعب المحافظ فى ديسمبر ١٩١٥ وأصبح له بعض الدور فى النظام السياسى بعد قبوله للاصـلاحات الدسـتورية والضريبية التى اقترحها الليبراليون . وقد بلغت نسبة المدة التى شارك فيها فى الحكم فى الفترة من ١٩٤٦ ـ ١٩٨٦ حوالى ٢٥٪ ولكن دون أن يكون له الدور القيادى ، حيث ظلت المبادرة على جبهة اليمين فى يد الليبراليين . وقد حقق حزب الشعب المحافظ مفاجأة فى انتخابات ١٩٨٤ حين حصل على ٤٢ مقعدا (مقابل ٢٥ مقعدا فقط فى عام ١٩٨١) . وهكذا بدأ يعـود الى موقع القمة ويمسك بزمام المبادرة والقيادة على جبهة اليمين .

والواقع أن حزب الشعب المحافظ قد أصبح ، بسبب آليـة الحركة الاجتماعية فى الدانمارك ، أكثر قربا من أحزاب الوسط مـع احتفاظه فى الوقت نفسه ببعض العلامات المميزة . ويركز فى سياساته الداخلية عـلى قضية مكافحة التضخم مـع تخفيض الضرائب وتبسيطها واتبـاع سياسة سكانية واقتصادية تمكن جميع الفئات من الادخار والملكية . أما على صعيد

السياسات الخارجية فيعتبر الحزب أشد الأحزاب تأييدا لحلف شمال الأطلنطى وللوحدة الأوروبية ويؤكد على أن السوق المشتركة أفادت رجال الصـناعة والفلاحين والمهنيين ، فضلا عن أنهـا أداة أساسية لتحقيق الأمن الأوروبى ومن ثم أمن الدانمارك . كذلك يعتبر حزب الشعب المحافظ من أشد الأحزاب تحمسا لزيادة النفقات العسكرية والدفاعية .

٢ ـ الليبراليون V :

تأسس عام ١٨٧٠ وهو أول حزب منظم فى تاريخ الدانمارك . وقاد معارك من أجل الديمقراطية ضد الملك وضد كبار الملاك ولعب دورا أساسيا فى ارساء دعائم النظام البرلمـانى . ثم تضاءل دوره مع ظهور أحزاب جديدة أكثر راديكالية ، ولكنه استمر كأحد القوى الرئيسية فى الحياة السياسية . وشـارك بعـد الحرب الثانية فى سـتة حكومات شكل بعضها منفردا كحكومات أقلية وبعضها الآخر مع المحافظين أو مع الراديكاليين الليبراليين أو حتى مع الاشتراكيين الديمقراطيين . ويركز الحزب فى سياساته عـلى الحريات الفردية وعلى قضايا التعليم والثقافة والدين ومن أشد المدافعين عن حرية الاعتقاد بالنسبة للأقليات . أما على الصعيد الاقتصـادى فهـو من أنصار اقتصاديات السوق ودعم النظام الخاص ومع حرية التجارة الدولية . ويعمل الحزب على اضعاف دور النقابات العمالية التى يرى فيها عائقا يكبل قدرة الاقتصاد الوطنى على المنافسة . أما على الصعيد الخارجى فيعتبر الحزب من أشد المدافعين عن الأمم المتحـدة والمطالبين بتقوية دورها فى النظام الدولى ، وزيادة المساعدة للدول الفقيرة مع ربطها بحرية التجارة الدولية .

وقد تميزت قوة الحزب الانتخابية بالثبات النسبى خـلال السنوات العشرين المـاضية حصل فيها الحزب على حوالى ٢٢ مقعدا فى كافة الانتخابات التشريعية التى جرت أثناءها ، وذلك فيما عدا انتخابات عـام ١٩٧٥ التى حصل الليبراليون فيها على خمسة وأربعين مقعدا .

٤ ـ حزب الشعب الاشتراكى SF :

أسسه آكسل لارسين Aksel Larsen عام ١٩٥٩ بعد طرده من زعامة الحزب الشيوعى بسبب خروجه على الخط السوفيتى ومطالبته بنمط دانماركى للاشتراكية ويعارض الحزب اشتراكية الدولة فى نفس الوقت الذى يعارض فيه الراسمالية ويطرح حلولا اشتراكية للمشكلات الدانماركية تقوم على تفجير الطاقات الخلاقة للطبقة العاملة فى مجتمع لامركزى الملكية فيه مشتركة والادارة ذاتية • وقد تصاعد دور هذا الحزب فى النظام السياسى واصبح بشكل قوة انتخابية لا يستهان بها بعد أن حصل فى انتخابات ١٩٨١ ، ١٩٨٤ على ٢١ مقعدا •

٥ ـ الليبراليون الراديكاليون RV :

وهو حزب منشق عن الحزب الليبرالى وتأسس عام ١٩٠٥ • وترجع أهمية هذا الحزب الى انه كان وما يزال يمثل نقطة ارتكاز بين اليمين واليسار فى الدانمارك • لكن قوة الحزب الانتخابية متذبذبة : ٢٠ مقعد (١٩٧٣) ، ٦ (١٩٧٧) ، ١٠ (١٩٨٤) •

٦ ـ الأحزاب والتيارات الأخرى :

من أكثر الأحزاب اثارة فى النظام الدانماركى حزب التقدم FP الذى أسسه عام ١٩٧٢ أحد المحامين المتخصصين فى الضرائب وركز برنامجه على الغاء الضرائب على الدخول واصلاح النظام الادارى باحلال العمالة المنتجة محل العمالة البيروقراطية وخفض عدد نواب البرلمان من ١٧٩ عضو الى ٤٠ عضوا فقط والغاء التمثيل الديبلوماسى الخارجي والنفقات العسكرية • وحصل الحزب فى أول انتخابات يخوضها على ٢٨ مقعد وحافظ على ثقله كمجموعة برلمانية هامة حتى عام ١٩٨١ (١٦ مقعد) ولكنه بدأ ينهار مع انتخابات عام ١٩٨٤ (٦ مقاعد فقط) • وقد أدين زعيمه بتهمة التهرب من الضرائب بعد محاكمة استمرت ثمان سنوات !!

وهناك أيضا حزب الوسط الديمقراطى CD وهو انشقاق عن

الاشتراكيين الديمقراطيين ويطمح أن يصبح هو الحزب المعبر عن الطبقة المتوسطة • ويتسم بالتذبذب الكبير فى قوته الانتخابية وقد حصل فى انتخابات ١٩٨٤ على ثمان مقاعد مقابل ١٤ (١٩٧٣) ، ٤ (١٩٧٥) ، ١٥ (١٩٨١) • وحزب الشعب المسيحى KrF الذى تأسس عام ١٩٧٠ ويركز على القضايا الأخلاقية والمشكلات العائلية وتراوحت كتلته البرلمانية بين ٤ ـ ٧ مقاعد • وحصل فى انتخابات ١٩٨٤ على خمس مقاعد • وحزب اليسار الاشتراكى VS وهو حزب ثورى متطرف منشق عن حزب الشعب الاشتراكى وتغلب عليه الرومانسية ، ولكنه استطاع خلال السنوات العشر الأخيرة ان يحافظ على وجوده كمجموعة برلمانية تتراوح بين ٤ ـ ٦ أعضاء •

النظام الانتخابى :

يعتبر النظام الانتخابى فى الدانمارك من أعقد النظم الانتخابية فى العالم • وتتراوح المقاعد المخصصة لكل دائرة من ٢ ـ ١٥ مقعد • ويسمح للأحزاب بالتقدم بثلاث قوائم مختلفة من المرشحين وأن يجمعوا بين هذه القوائم فى تشكيلات متعددة يمكن أن تختلف من دائرة لأخرى • كما يسمح للناخب بعدد كبير من الاختيارات •

وبعد التصويت ، يتم شغل المقاعد على مرحلتين فى مرحلة أولى يتم شغل ١٣٤ مقعدا فى كل الدوائر وفقا لنظام حسابى شديد التعقيد على مستوى كل دائرة على حدة • أما المقاعد الخمسة والأربعون المتبقية فتوزع أخذا فى الاعتبار نتائج الانتخابات على المستوى القومى ككل • ويتعين حصول الحزب على ٢٪ على الأقل من الأصوات ليمثل فى البرلمان • ولا توجد انتخابات تكميلية حيث يحل المرشح من نفس الحزب الذى حصل على المرتبة التالية من حيث الأصوات محل العضو الذى خلت دائرته •

اهم المشكلات السياسية :

تعتبر الدانمارك واحدة من أكثر الدول الأوروبية رفاهية وتحقيقا لمعدلات زيادة سنوية عالية فى متوسط نصيب الفرد من الدخل القومى رغم ارتفاع الضرائب (٢ر٤٦٪) . لكن تطور النظام السياسى يتجه نحو مزيد من الاستقطاب بين اليمين واليسار مع مزيد من التفتت داخل صفوف كل منهما ، وهو ما يجعل عملية تشكيل الحكومة مسالة صعبة وتتجه نحو مزيد من التعقيد . واذا كانت تقل التقاليد المدنية والسياسية رفيعة المستوى فى الدانمارك قد مكنت هذا النظام التعددي المتميز من العمل بصورة مرضية حتى الآن . الا ان قدرته على الاستمرار سوف تتوقف فى المستقبل على قدرة فصائله ، يمينا أو يسارا أو وسطا ، على عقد تحالفات على أسس وقواعد واضحة تضمن للنظام بعض الاستقرار . قد يستلزم الأمر تعديل النظام الانتخابى أيضا .

اهم الارتباطات الدولية :

الدانمارك عضو بعدد من المنظمات التى تربطها بباقى الدول الاسكندنافية والتى لا صبغة اقتصادية وثقافية لها ، وعضو مؤسس فى حلف شمال الأطلنطى (١٩٤٩) وعضو بالجماعة الاقتصادية الأوروبية منذ (١٩٧٢) .

المراجع

1 — Cerny, Karl (ed) : Scandinavia at the Polls : Recent Trends in Danemark, Norway and Sweden, Washington D.C American Enterprise Institute, 1977.

2 — Fitzmaurice, John. Politics in Danemark. London : C. Hurst & Co., 1981.

3 — Delury, George (ed) World Encycolpedia of Political Systems & Parties. 2nd ed. Vol. 1, Facts on File, New York, 1988. PP. 267 - 286.

٣ ـ السـويد

لمحة عامة :

النظام السياسى السـويدى هو نظام ملكى دستورى برلمانى . ولأسباب تاريخية عديدة تأخرت الاصلاحات السياسية فى السويد . فحتى بداية القرن العشرين تركزت السـلطات السياسية فى يد الملك وفقا للترتيبات الدستورية المعمول بهـا منذ ١٨٠٩ . ولم يعترف بمسئولية الوزارة أمام البرلمـان الا بعد ١٩١٧ كما لم يؤخذ بنظام الاقتراع العـام المباشر فى الانتخابات التشريعيـة الا فى عام ١٩٢١ . أما الاصـلاحات الدستورية لعام ١٩٧٤ فقد قلصت دور الملك تماما فى الحياة السياسية .

وقد اتسم النظام السياسى فى السويد بقدر كبير من الاستقرار منذ الثلاثينات وحتى الآن نتيجة سيطرة الحزب الاشتراكى الديمقراطى وتمكنه من تشكيل حكومة أغلبية خلال معظم هذه الفترة . فقد تولى هـذا الحزب مقاليد السلطة دون انقطاع خلال الفترة ١٩٣٢ ـ ١٩٧٦ . ولم يبتعد عن السلطة الا خلال الفترة ٧٦ ـ ١٩٨٢ فقط تشكلت خلالها عدة حـكومات اقلية غير اشتراكية ، ثم عاد بعد ١٩٨٢ بحكومة اغلبية اشتراكية . ولهذا صاغت الايديولوجية الاشتراكية الديمقراطية حيـاة السويد ومؤسساتها السياسية أكثر مما صاغها أى شىء آخر .

كذلك فان أحد المميزات الرئيسية للنظام السياسى السويدى تتمثل فى ارسائه تقاليد للعمل التشريعى تتسم بالدقة والديمقراطية الحقة . اذ تسند عملية اعداد مشروعات القوانين الهامة الى لجنة خاصـة تضم نوابا ينتمون الى الحكومة والمعارضة معا وخبراء مستقلين وموظفين عموميين واحيانا ممثلين عن جماعات المصالح المعنية بالتشريع المقترح . وعادة ما يستغرق

عملها من سنتين الى ثلاث سنوات ثم يطبع تقريرها ويوزع على المؤسسات الحكومية وغير الحكومية المعنية للتعليق عليه . ويرفق ملخص للتقرير النهائى يكون بمثابة ورقة خلفية لمشروع القانون حين عرضه على البرلمان .

العلاقة بين السلطات :

تقوم العلاقة بين السلطتين التنفيذية والتشريعية فى النظام السويدى شأنها فى ذلك شأن أى نظام برلمانى آخر ، على أساس التعاون والتداخل . فالحكومة مسئولة أمام البرلمان . ولكن رئيس الوزراء يصبح محور النظام السياسى والشخصية المهيمنة حين يتمتع بأغلبية برلمانية مريحة . وفى الوقت نفسه تبدو كفة السلطة التشريعية هى الأرجح فى حالات كثيرة مثل تعيين رئيس الوزراء وأعضائه وأيضا عند تعديل الدستور ... الخ . أما السلطة القضائية فتباشر مهامها فى استقلال تام عن السلطتين التشريعية والتنفيذية .

السلطة التنفيذية :

لا يتمتع الملك بأى سلطات تنفيذية . وتتركز هذه السلطات فى يد رئيس الوزراء الذى يعينه رئيس البرلمان ، وليس الملك كما هو متبع فى النظم الملكية الدستورية . ويختار رئيس الوزراء أعضاء حكومته من بين نواب البرلمان عادة . وفى حالة عدم حصول أى حزب على أغلبية برلمانية يقترح رئيس البرلمان ، بعد التشاور مع نوابه ومع رؤساء المجموعات البرلمانية الممثلين للأحزاب ، رئيسا للوزراء يصوت عليه البرلمان . وليس من غير المألوف تشكيل حكومات أقلية فى السويد . فقد كان هذا هو الوضع الغالب فى الفترة من ١٩٢٠ – ١٩٣٢ وأيضا فى الفترة من ١٩٧٦ – ١٩٨٢ .

السلطة التشريعية :

ويباشرها برلمان من مجلس واحد Riksdag مكون من ٣٤٩ عضوا

ينتخبون لمدة ثلاث سنوات . ويلاحظ أن عدد نواب البرلمان كان ٣٥٠ عضوا لكن التجربة البرلمانية خلال الدورة ٧٠ – ١٩٧٣ ، ٧٣ – ١٩٧٦ أدت الى انقسام البرلمان الى كتلتين متساويتين تماما واحدة اشتراكية والأخرى غير اشتراكية مما فرض ضرورة تعديل عدد نواب البرلمان .

وينتخب النواب بالاقتراع المباشر على أساس نظام التمثيل النسبى للقوائم الحزبية وجدير بالذكر أن عدد المقاعد التى توزع على الدوائر الانتخابية يبلغ ٣١٠ مقعد فقط أما المقاعد المتبقية وعددها ٣٩ مقعدا فتوزع على الأحزاب المختلفة وفقا لنظام مقعد يطلق عليه اسم نظام St Lague الذى يهدف الى المطابقة قدر الامكان بين نسبة الأصوات التى تحصل عليها الأحزاب فى الانتخابات ونسبة المقاعد المخصصة لها فى البرلمان .

وفى أول جلسة للبرلمان يتم انتخاب الرئيس وثلاث نواب له بعد التشاور بين ممثلى الأحزاب ومنهم جميعا يتشكل مجلس رئاسة البرلمان الذى يلعب دورا هاما وخاصة فيما يتعلق بتعيين رئيس الوزراء .

وفى حالة قيام الحكومة بحل البرلمان ، فان البرلمان المنتخب الجديد يكمل فقط المدة المتبقية لكى ينهى البرلمان القديم فترة الثلاث سنوات المحددة له . ويتعين أن تجرى الانتخابات التشريعية بشكل منتظم وفى مواعيد محددة سلفا كل ثلاث سنوات .

ولتعديل الدستور يتعين التصويت على مشروع التعديل مرتين فى البرلمان تفصل بينهما انتخابات تشريعية جديدة . ويمكن لثلث النواب بعد التصويت الأول المؤيد لمشروع التعديل ، اقتراح طرح مشروع التعديل للاستفتاء العام . وجدير بالذكر أن النظام السياسى السويدى يجيز للبرلمان أيضا سن قوانين خاصة تنطوى على ضرورة الرجوع الى المواطنين لاقرار موضوعات معينة من خلال الاستفتاء .

السلطة القضائية :

تمارس السلطة القضائية وظائفهــا فى استقلال تام عن السلطتين التشريعية والتنفيذية . ويتضمن النظام القضائى فى السويد نظامين فرعيين الأول خاص بالمسائل المدنية والجنائية وتقف على رأسه محكمة عليا والثانى خاص بالمسائل الادارية وكل ما يصدر عن الحكومة والأجهزة التنفيذية من قوانين وقرارات وتقف على رأسه محكمة ادارية عليا . وتعين الحكومة قضاة هاتين المحكمتين وتكفل لهم كافة الضمانات التى تمكنهم من أداء واجباتهم فى استقلال كامل .

ومن الجدير بالذكر ان تعديلا دستوريا دخل حيز التنفيذ عام ١٩٧٩ نفى بعدم نفاذ ما تسنه السلطات التشريعية والتنفيذية من قوانين وقرارات اذا كانت تنطوى على مساس واضح بالدستور .

النظام الحزبى :

لا توجد قيود قانونية على تشكيل الأحزاب فى السـويد ، وتقدم الحكومة السويدية اعانات فى صور متعددة للأحزاب لأنها ترى فيهـا أداة مهمة جدا لنجاح وتدعيم الديمقراطية . ويتعين حصول أى حزب على ٤٪ على الأقل من الأصوات على المستوى القومى أو ١٢٪ علـى مستوى الدائرة لضمان تمثيله فى البرلمان .

وقد سيطر على الحياة الحزبية فى السويد حتى الحرب العـالمية الأولى حزبا المحافظين والأحرار . وأدى الأخذ بنظام التمثيل النسبى عام ١٩٠٩ الى تمكين الفلاحين من اقامة حزب خاص بهم للدفاع عن مصالحهم كما بزغ نجم التيار الاشتراكى الديمقراطى . ومع منتصف الثـلاثينات استقرت الحياة الحزبية حول خمسة أحزاب أو تيـارات رئيسية هم من اليسار الى اليمين على التوالى : الشيوعيون ـ الاشتراكيون الديمقراطيون ـ المزارعون (الوسط) ، الأحرار والمحافظين . وفيما يلى نبذة مختصرة عن هذه الأحزاب مرتبة حسب أهميتها .

١ ـ الحزب الاشتراكى الديمقراطى SAP :

تأسس عام ١٨٨٩ وكان أقرب الى الاتجاه الليبرالى ولكنه تبنى بعد ١٨٩٧ برنامجا ماركسيا مستوحى من برنامج الحزب الاشتراكى الألمانى ثم بدأ يتخلى تدريجيا عن المضمون المـاركسى وخصوصا بعد الحرب العـالمية الأولى . وقد حكمت عليه المواقف التكتيكية تأييد الاتجاه الليبرالى والتحالف معه لتحديث النظام السويدى والارتقاء بالنظام البرلمـانى . وشق الحزب تدريجيا طريقه نحو القمة فقبيل الحرب العالمية الأولى كان يمثل ثلث القاعدة الانتخابية وأصبح مع بداية الثلاثينات أكبر أحزاب السويد قاطبة وحصل وحده على الأغلبية البرلمـانية عام ١٩٤٠ .

ولم يتأثر الحزب بانشقاق بعض التيارات الراديكالية داخله . ورغم أنه واجه بعض انتكسات كان أقساها عام ١٩٧٦ والتى حصل فيها عـلى ٤٢ر٧٪ فقط من الأصوات الا انه استرد عافيته بالـكامل عام ١٩٨٢ حين حصل على عدد من المقـاعد فى البرلمـان يفوق ما حصلت عليـه الأحزاب الثلاث غير الاشتراكية مجتمعة .

ويؤكد الحزب فى برنامجه على دولة الرفاهية والعدالة الاجتمـاعية ويرفع منذ عدة سنوات شعار الديمقراطيــة الاقتصادية كضرورة حتميـة لتكملة مسيرة الديمقراطية السياسية . وقد أسهم هذا الحزب اسهاما كبيرا فى دعم الحركة النقابية وتحقيق استقلالها . وما زال هو التعبير السياسى عن الطبقة العاملة رغم أن تأييد النقابات العمالية له قد انخفض مؤخرا من أربعة أخماس الى الثلثين ، لـكنه استعاض عن فقدان هــذه النسـبة من الأصوات بنسبة مماثلة أو أكثر من الطبقة المتوسطة .

٢ ـ حزب اليسار الشيوعى VPK :

وهو انشقاق من التيار الاشتراكى والتحق بالدولية الثالثة وأصبح اسمه فى الفترة من ١٩٢١ ـ ١٩٦٧ الحزب الشيوعى السويدى . وقـد تميزت الحركة الشيوعية التى جسدها هذا الحزب بانقسامات متكررة وتراوح

ثقلها الانتخابى بين ٣ ـ ٥ر٤٪ وكان أقصى نسبة حصلت عليها فى تاريخها هى ٣ر١٠٪ عام ١٩٤٤ بسبب سمعة الاتحاد السوفييتى الطيبة فى ذلك الوقت ودوره فى مكافحة النازية .

وفى الوقت الذى يعلن فيه هذا الحزب التزامه بالنظام الديمقراطى البرلمانى يطالب بتأميم الصناعات الرئيسية والبنوك وشركات التأمين والعمل على تحويل السويد تدريجيا الى مجتمع شيوعى . ورغم هجومه المستمر على التيار الاشتراكى الديمقراطى الذى يتهمه بالتواطؤ مع النظام الرأسمالى ، الا انه يتحالف معه عادة لابعاد اليمين عن السلطة . وقد حصل هذا الحزب فى انتخابات ١٩٨٥ على ٤ر٥٪ من الأصوات (١٩ مقعد) .

٣ ـ حزب الوسط :

وهو التسمية الحديثة للحزب الزراعى القديم Bondeforbundet الذى أسس عام ١٩١٣ وكان يمثل صغار المزارعين فى ذلك الوقت واندمج مع حزب آخر كان يمثل كبار المزارعين فى عام ١٩٢١ وشكلا معا كتلة تصويتية برلمانية هامة تراوحت بين ١١ ـ ١٤٪ . وقد تغير اسم الحزب عام ١٩٥٨ الى « حزب الوسط » كتعبير عن رغبة زعامته الجديدة فى توسيع قاعدته الانتخابية والانفتاح على الطبقة المتوسطة من غير الفلاحين . وقد أثمرت هذه الاستراتيجية التى وصلت ذروة النجاح عام ١٩٧٣ حين حصل الحزب على ١ر٢٥٪ من أصوات الناخبين . وقد أصبح هذا الحزب أقوى أحزاب المعارضة غير الاشتراكية ورأس زعيمه الوزارة فى تحالف الأحزاب غير الاشتراكية التى وصلت الى السلطة خلال الفترة ١٩٧٦ ـ ١٩٨١ لكن هذا التحالف لم يكن صلبا وتحطم عام ١٩٨١ . ولم يتجاوز الحزب ٤ر١٢٪ من الأصوات عام ١٩٨٥ (٤٤ نائبا) .

وتدور سياسة الحزب حول القضايا التى تهم الطبقة المتوسطة عموما مثل قضايا اللامركزية والبيئة والدفاع عن مصالح الشركات والمؤسسات الصغيرة واصلاح الخلل بين الريف والمدينة ... الخ .

٤ ـ الحزب الليبرال :

ظهر أولا كمجموعة برلمانية عام ١٨٩٥ ثم كحزب رسمى عام ١٩٠٢ واصبح يشكل مع حزب المحافظين دعامة الحياة الحزبية فى ذلك الوقت ويتناوبا السلطة . ومع ادخال نظام التمثيل النسبى وبزوغ قوى سياسية جديدة بدأ يفقد قوته التى لم تتجاوز قبل الحرب العالمية الثانية ١١ ـ ١٢٪ وبعد الحرب لاح لفترة وكأنه قادر على تجميع القوى غير الاشتراكية وحصل خلال الفترة ١٩٤٨ ـ ١٩٥٦ على حوالى ربع مقاعد البرلمان لكنه عاد وانكمش بشدة لدرجة أنه لم يحصل عام ١٩٨٢ على أكثر من ٩ر٥٪ من الأصوات . ثم قفز فجأة فى عام ١٩٨٥ ليرتفع الى ٢ر١٤٪ (٥١ مقعدا) .

ويعارض هذا الحزب كلا من الاشتراكيين والمحافظين من حيث المبدأ ولكنه تحالف مع كل منهم بالنسبة لقضايا معينة فى مراحل مختلفة . وقد تغير موقف الحزب من القضايا الاقتصادية بتغير زعاماته وانتقل من الدفاع عن الاستراتيجية الليبرالية التقليدية « دعه يعمل دعه يمر » الى استراتيجية « الليبرالية الاجتماعية » التى تطالب باشتراك الدولة مع المؤسسات الخاصة لمعالجة أمراض « اقتصاديات السوق » .

٥ ـ الحزب المعتدل :

وهو الاسم الذى يطلق منذ عام ١٩٦٩ على حزب اليمين المحافظ . وكان أقوى الأحزاب فى بداية الحياة الحزبية فى السويد ومثل تقليديا كبرى الشركات ورجال الأعمال وكبار الملاك ... الخ . وظل حتى عام ١٩٤٨ أقوى الأحزاب غير الاشتراكية ثم تراجعت أهميته حتى بداية السبعينات (٥ر١١٪) حين بدأ يستعيد بعضا من عافيته مرة أخرى . وقد حصل فى انتخابات ١٩٨٢ على ٦ر٢٣٪ من الأصوات (٨٦ مقعد) وفى انتخابات ١٩٨٥ حصل على ٣ر٢١٪ (٧٦ مقعد) .

ويعتبر هذا الحزب من أقوى المدافعين عن القطاع الخاص والمعارضين للاصلاح الضريبى والرافضين للتوسع فى القطاع العام . ويطالب الحزب

بسياسة دفاعية نشطة وبرنامج نووى سويدى قوى . ولا يعتقد الحزب أن انضمام السويد الى الجماعة الأوروبية يمكن أن يؤثر على حيادها التقليدى .

جماعات المصالح :

حرية تكوين النقابات العمالية والروابط والتجمعات المهنية وغيرها من أشكال جماعات المصالح المختلفة مكفولة فى النظام السويدى . وتمارس هذه الجماعات عادة نشاطها كجماعات مستقلة لكنها تمارس تأثيرها على الأحزاب وعلى الحياة السياسية عموما بوسائل وأشكال مختلفة . ويرتبط بعضها بطريقة مباشرة أو غير مباشرة بالأحزاب السياسية سواء من خلال الدعم المالى أو الارتباطات التنظيمية التى تختلف من حالة الى أخرى . ومن المعروف مثلا أن اتحاد النقابات العمالية والحركة التعاونية السويدية مرتبطان بشكل أو آخر بالحزب الاشتراكى الديمقراطى وهناك تقارب واضح بين من ناحية اتحاد الموظفين السويديين واتحاد الصناعة السويدى من ناحية والحزب المحافظ (المعتدل) من ناحية أخرى كما أن جماعات المثقفين والكنائس الحرة لا تخفى تعاطفها مع الحزب الليبرالى ... وهكذا .

أهم المشكلات والتوقعات :

يبدو النظام السويدى من أكثر النظم السياسية استقرارا فى العالم . وقد استطاع الحزب الاشتراكى الديمقراطى أن يعالج باقتدار مشكلات السويد الاقتصادية والاجتماعية بأكبر قدر من المرونة والبراجماتية وترك طابعه وبصماته على الحياة السياسية وكافة المؤسسات السويدية . ولذلك كان اغتيال زعيمه أولوف بالم فى ٢٨ فبراير ١٩٨٦ من أكثر الأحداث التى مر بها هذا النظام درامية .

أهم الارتباطات الدولية :

كانت السويد دولة محايدة منذ عام ١٨١٨ وتمكنت من الاحتفاظ بحيادها أيضا خلال الحربين العالميتين الأولى والثانية . وهى عضو فى الأمم المتحدة وكافة المنظمات الدولية المتخصصة المرتبطة بها . كما أنها عضو بمجلس دول الشمال الأوروبى وبالرابطة الأوروبية للتجارة الحرة .

المراجع

1 — Berglund, Sten and Lindstrom, Ulf. The Scandinavian party System (S). Lund : Student litteratur, 1978.

2 — Elvander, Nils. Scandinavian Social Democracy : Its Strength and weakness. Acta Universitatis. No 39, 1979.

3 — Delury, George (ed) word Encyclopedia of political systems and parties. Vol. II. Facts on File Publicitions, New York, 1988 PP. 1029 - 1043.

٤ - فنلنـــدة

لمحة عـامة :

النظام السياسى فى جمهورية فنلندة هو نظام رئاسى - برلمانى اى انه نظام مختلط يحمل بعض ملامح النظام الرئاسى وبعضا من ملامح النظام البرلمانى فى مزيج يعكس خصوصية المجتمع وطبيعـة الفرص والقيـــود المتاحة أمام الدولة الفنلندية . ولذلك نجد أن النظام الفنلندى يختلف عن النظم الرئاسية أو البرلمانية أو حتى النظم المختلطة القـائمة فى أوروبا وأمريكا الشمالية .

ومن المعروف أن فنلندة خضعت لحكم السويد المباشر لفترة تزيد على ستة قرون قبل أن تصبح دولة تابعة لروسيا القيصرية لفترة تزيد على قرن من الزمان ، ولم تحصل على استقلالها الا بعد اندلاع الثورة البلشفية عام ١٩١٧ . وقامت الجمهورية فى عام ١٩١٩ . وقد انعكس تاريخها وموقعهـا الجيوليتيكى على نظامها السياسى بطريقة مباشرة وغير مباشرة .

ويتسم المجتمع الفنلندى بحـدة الاستقطاب السياسى والاجتماعى لأسباب لغوية وثقافية او لأسباب تتعلق بطبيعة العلاقة بين الريف والحضر او لأسباب طبقية . وغلب الطابع التعـددى على النظام السـياسى . ولم يتمكن اى حزب أن يحصل متفردا على اغلبية برلمانية تمكنه من تشـكيل حكومة متجانسة . ولذلك نجد أن جميع الحكومات التى شكلت ، وخصوصا بعد الحرب العالمية الثانية ، كانت حكومات ائتلافية وقصيرة العمر . وألقت طبيعة العلاقات الخاصة مع الاتحاد السوفيتى بثقلهـا على آليـة وديناميكية التحالفات الحزبية . فقد كان من الصعب مشاركة احزاب يمينية محافظة أو متطرفة تعادى الاتحاد السوفيتى صراحة ، فى الحكومات الائتلافية . ولذلك غلب على هذه الحكومات طابع الوسطية وتشكلت من ائتلاف أحزاب يسـار

الوسط أو يمينه حسب الظروف . وفى هـذا السياق ظهرت فيما يبدو الحاجة الماسة الى وجود رئيس قوى ومعمر للجمهورية لاحداث التوازن المطلوب بين الصراعات الداخلية والضغوط الخارجية باعتبارها الوسيلة الوحيدة لتهيئة أفضل الظروف للاستقرار المطلوب للانطلاق على طريق التنمية وهو ما نجحت فيه فنلندة الى حد كبير .

العلاقة بين السلطات :

تتميز العلاقة بين السلطات برجحان كفة السلطة التنفيذية على السلطة التشريعية وفى داخل السلطة التنفيذية برجحان كفة رئيس الجمهورية على رئيس الوزراء والوزراء واستقلال السلطة القضائية .

السلطة التنفيذية :

أولا ـ رئيس الجمهورية :

ويختار لمدة ٦ سنوات بطريق الانتخاب غير المباشر بواسطة مجمع انتخابى مكون من ٣٠١ عضو ينتخبون بالاقتراع المباشر وبنظام التمثيل النسبى . لكن هذه الاجراءات الدستورية لم تتبع فى حالات معينة . ففى أعوام ١٩١٩ ، ١٩٤٤ ، ١٩٤٦ اختار البرلمان رئيس الجمهورية . وفى أعوام ١٩٤٠ ، ١٩٤٣ انتخب رئيس الجمهورية نفس المجتمع الانتخابى الذى شكل عام ١٩٣٧ . وفى عام ١٩٧٣ قرر البرلمان تأجيل انتخابات رئاسة الجمهورية التى كان مقررا عقدها عام ١٩٧٤ ، ومد فترة الرئاسة أربع سنوات لتمكين الرئيس كيكونن Kekonen من الاستمرار فى مفاوضاته الطويلة مع السوق الأوروبية المشتركة .

ويتمتع رئيس الجمهورية بصلاحيات واسعة فهو الذى يعين رئيس الوزراء والوزراء (مجلس الدولة) ويقيلهم وهو الذى يعين كافة القيادات العليا فى الأجهزة الادارية والقضائية والدينية . وله سلطة حل البرلمان والتصديق أو الاعتراض على القوانين الصادرة عنه . ويتولى قيادة الجيش وتصريف الشئون الخارجية .

وعادة ما تقترن سلطات الرئيس فى مواجهة مجلس الدولة والبرلمان والأحزاب بشخصيته وقدراته القيادية وانجازاته . وعلى سبيل المثال فقد فرضت شخصية كيكونن نفسها على الحياة السياسية فى فنلندة الى درجة اجماع أكبر الأحزاب الست على تجديد انتخابه لفترة رئاسية خامسة عام ١٩٧٨ . واستقال عام ١٩٨٢ لأسباب صحية بعد أن أمضى فى رئاسة الدولة ستة وعشرون عاما .

ثانيا ـ مجلس الدولة Valtioneuvosto :

ويتكون من رئيس الوزراء ونائبه بالاضافة الى خمسة عشر وزيرا على الأكثر . وله وضع خاص وحرج فى النظام الفنلندى لأن رئيس الدولة هو الذى يعينه ويقيله وفى الوقت نفسه يحتاج الى ثقة البرلمان ليمارس دوره بشكل طبيعى . ويسأل الوزراء قانونيا وسياسيا عن أعمالهم . وبسبب طبيعة النظام الحزبى فى فنلنده كانت جميع الحكومات التى شكلت بعد الحرب العالمية الثانية ائتلافية . وتشكل الائتلاف فى الفترة من ١٩٤٥ ـ ١٩٦٦ من احزاب يمين الوسط ثم من يسار الوسط منذ عام ١٩٦٦ حتى الآن . ويناقش المجلس مشروعات القوانين التى يتقدم بها ، من خلال الرئيس ، الى البرلمان . والمفروض أن يناقش القرارات التى يتخذها الرئيس قبل صدورها . ولكن ليس من الشائع وجود صراع بين الرئيس والمجلس . ويقوم المجلس أيضا بتيسير شئون الدولة والاشراف على تنفيذ القرارات والقوانين المختلفة .

السلطة التشريعية :

ويختص بها مجلس واحد Eduskunta مكون من ٢٠٠ عضو بالاضافة الى عضو يمثل جزر آلاند Aaland التى تحظى باستقلال ذاتى ، ينتخبون كل أربع سنوات بالاقتراع المباشر وبنظام التمثيل النسبى .

ومن الناحية الدستورية لا توجد حدود على سلطة البرلمان فى التشريع وتختلف الأغلبية المطلوبة فى حالة القوانين الأساسية

Fundamental Laws عنها فى حالة القوانين العادية حيث يتطلب الأمر اعلان أهمية مسألة أو الحاجة العاجلة لها يصدر باغلبية خمسة اسداس وعند عرض المشروع المقترح للتصويت يتعين موافقة أغلبية الثلثين ، أو الموافقة على المشروع مرتين باغلبية الثلثين على أن يفصل بينهما انتخابات عامه .

السلطة القضائية :

وهى مستقلة عن السلطتين التنفيذية والتشريعية ويباشرها جهاز قضائى يشمل ثلاث أنواع من المحاكم : عادية (عامة) ، وخاصة وادارية . وتعتبر المحكمة العليا هى أعلى سلطة قضائية . وتتكون من رئيس ونائب الرئيس وثلاثة وعشرين عضوا يعينهم رئيس الدولة . ولا يدخل فى اختصاص هذه المحكمة مراقبة دستورية القوانين التى تختص بها اللجنة الدستوريه فى البرلمان . ولكن تجدر الاشارة الى أن للمحكمة سلطة محاكمة رئيس الدولة بتهمة الخيانة العظمى .

النظام الحزبى :

أصبحت التعددية السياسية متبلورة وواضحة تماما منذ عام ١٩٠٦ بعد أن كانت ارهاصاتها قد بدأت مع منتصف القرن التاسع عشر حيث ظهرت الانقسامات بين المتحدثين بالفنلندية والمتحدثين بالسويدية قبل أن تتضح مظاهر التعارض بين مصالح الريف والحضر أو مصالح الفئات الاجتماعية المختلفة والتى شكلت خطوطا فاصلة بين الأحزاب والقوى السياسية . ومن الجدير بالذكر أنه لا توجد قيود قانونية حول حريه تشكيل الأحزاب والتى لم يرد ذكرها فى النصوص الدستورية . وتعامل الأحزاب معاملة التشكيلات والتجمعات المدنية . لكن ذلك لم يمنع من اللجوء الى حل أحزاب قائمة اتهمت بالتطرف مثل الحزب الشيوعى (١٩٢٨) وبعض التيارات الموالية للفاشية (١٩٤٤) .

وهناك الآن ما يقرب من عشرة أحزاب ممثلة فى البرلمان ويتراوح

عدد المقاعد التى تمثل كل منها بين مقعدين وسبعة وخمسين مقعدا . وفيما يلى نبذة موجزة عن أهم هذه الأحزاب .

١ - الحزب الاشتراكى الديمقراطى :

تأسس عام ١٨٩٩ كحزب معبر عن المصالح العمالية مستلهما الايديولوجية الماركسية . وعندما سمح القيصر لأول مرة عام ١٩٠٧ بانتخاب البرلمان (الدايت) الفنلندى بالاقتراع المباشر حصل هذا الحزب على ٨٠ مقعدا متجاوزا بفارق كبير أى حزب آخر ، بل انه حصل عام ١٩١٦ على ١٠٣ مقعد أى أغلبية مطلقة ورفض القيصر دعوة البرلمان عقب هذه الانتخابات وبعد الثورة البلشفية تصاعدت حدة الاستقطاب السياسى فى فنلندة الى حد الحرب الأهلية التى انتهت بتصفية الحزب ونفى زعمائه الى الخارج . وبعد أن هدأت الأمور فى الداخل عاد الجناح المعتدل والاصلاحى وشكل حزبا يماثل الأحزاب الاشتراكية الديمقراطية فى أوروبا . وأدت الانقسامات الكثيرة فى صفوفه الى اضعافه ووصل الى أدنى مستوى له عام ١٩٦٢ ثم عاد وبرز كأقوى حزب فى البلاد وقاد معظم الحكومات الائتلافية التى شكلت بعد عام ١٩٦٦ . وفى عام ١٩٧٩ أصبح زعيمه كويفستو Koivisto رئيسا للوزراء قبل أن ينتخب عام ١٩٨٢ رئيسا للجمهورية .

وينتهج الحزب سياسة اقتصادية اصلاحية ذات مضمون اجتماعى أما بالنسبة للسياسة الخارجية فقد اتخذ موقف المعارضة الصريحة للاتحاد السوفيتى حتى الستينات ثم أصبح موقفه أكثر اعتدالا وبراجماتية بعد ذلك . وقد حصل الحزب فى انتخابات ١٩٨٧ على ٥٦ مقعدا .

٢ - عصبة الشعب الديمقراطية S K D L :

تأسست عام ١٩٤٤ كانشقاق عن الاشتراكيين الديمقراطيين وتتكون من مجموعات من الاشتراكيين المستقلين والشيوعيين . ويعتبر هذا التيار فى شكله الحالى تجسيدا وامتدادا لتيار الشيوعية الأوروبية . ويهدف الى اقامة مجتمع اشتراكى على مراحل . وتؤيد غالبيته خط الحياد النشط كما

بلوره الرئيس كيكونن بالنسبة للسياسة الخارجية رغم أن به أقلية شيوعية تتحفظ فى توجيه أى انتقادات للاتحاد السوفيتى · ويشكل الحزب كتلة برلمانية لا يستهان بها (١٦ مقعدا فى انتخابات ١٩٨٧) ·

٣ ـ حزب الوسط :

وظهر عام ١٩٠٦ تحت اسم « الاتحاد الزراعى » ، وغير اسمه الى حزب الوسط بعد احساسه بالحاجة الى الانفتاح على الطبقة الوسطى غير الزراعية ، واصبح هذا الحزب اقوى أحزاب يمين الوسط لكن تدهورت مكانته النسبية نتيجة لسياسة التحديث ونقص سكان الريف بالمقارنة بالحضر · لكن ظل دائما أحد الركائز الأساسية فى الحكومات الائتلافية وخرج من صفوفه أكثر رؤساء الجمهورية والوزارات بالمقارنة بالأحزاب الأخرى · وحصل هذا الحزب فى انتخابات ١٩٨٧ على ٤٠ مقعدا ·

٤ ـ حزب الريف الفنلندى :

تاسس عام ١٩٥٦ كانشقاق عن « الاتحاد الزراعى » أو حزب الوسط السابق ذكره متهما اياه بالتخلى عن صغار المزارعين والفلاحين وأصحاب الصناعات الريفية الصغيرة · وهو أيضا أحد الأحزاب الوسطية وحقق أقصى نجاح له فى عام ١٩٧٠ حين حصل على ثمانية عشر مقعدا (١٠ر٥٪ من الأصوات) لكنه عاد وتراجع · وقوته تتسم بالتذبذب بصفة عامة · وحصل فى انتخابات ١٩٨٧ على تسع مقاعد ·

٥ ـ حزب التحالف الوطنى (الحزب المحافظ) :

تاسس عام ١٩١٨ كامتداد لبعض الجماعات الوطنية المحافظة · وارتبطت صورته بتطرفه كحزب يمينى تحالف أحيانا مع حركات فاشية · ولفترة طويلة لم يتجاوز الثقل الانتخابى للحزب ٢٠٪ من الأصوات لكن نفوذه الحقيقى فى فترة ما بين الحربين تجاوز ذلك كثيرا خصوصا وأن أحد زعمائه أصبح رئيسا للجمهورية فى الفترة من ١٩٣١ ـ ١٩٣٧ · وشارك فى معظم الحكومات فى الفترة من ١٩٢٥ ـ ١٩٤٦ · ولكنه لم يشارك بعد

الحرب الا فى ثلاث وزارات فقط · وبعد أن سيطر خط كيكونن الخاص بسياسة « الحياد النشط » أصبح غير مقبول كشريك فى الحكم · لكنه بدأ ينتهج رغم ذلك سياسة أكثر اعتدالا وكان أحد الأحزاب الستة التى أيدت بالاجماع اعادة انتخاب كيكونن للمرة الخامسة عام ١٩٧٨ · وقد حقق الحزب قفزة كبيرة فى السنوات الأخيرة وأصبح له عام ١٩٨٧ : ٥٣ مقعدا (مقابل ٤٤ عام ١٩٨٣) · وأصبح ثانى أكبر الأحزاب فى فنلندة بعد أن تجاوز حزب الوسط ·

٦ ـ حزب الشعب السويدى :

تاسس عام ١٩٠٦ كتعبير عن مصالح الناطقين بالسويدية والذين يشكلون حوالى ٩٪ من السكان · وقد استطاع هذا الحزب أن يجذب اليه أصوات بعض من لا ينتمون الى أصول سويدية وتراوحت نسبة ما كان يحصل عليه من أصوات خلال الثلاثينات من ١٠ ـ ١٤٪ لكن شعبيته تضاءلت بعد الحرب العالمية الثانية · ومع ذلك فانه ما زال يشكل كتلة برلمانية لا يستهان بها (١٣ مقعد عام ١٩٨٧) · ومنذ عام ١٩٦٨ وهو يعتبر نفسه جزءا من تحالف يسار الوسط ·

وبالاضافة الى هذه الأحزاب يوجد عدد من الأحزاب الصغيرة ذات التوجهات اليمينية أو اليسارية الأكثر تطرفا ·

نظام الانتخاب :

تجرى الانتخابات التشريعية والمحلية وكذلك الانتخابات الخاصة باختيار المجمع الانتخابى وفق نظام للتمثيل النسبى يكاد يكون متطابقا · وينطوى هذا النظام على بعض السمات الفريدة · اذ يحدد الناخب اسم المرشح الذى يختاره · ويسجل التصويت أيضا لصالح الحزب الذى ينتمى اليه · وترتب أسماء المرشحين على كل قائمة حزبية حسب عدد الأصوات التى يحصلون عليها · ويسجل لكل قائمة حزبية رقم مقارن بحيث يحصل الحزب الفائز بأعلى الأصوات على رقم يعادل مجموع الأصوات الصحيحة فى

الدائرة ، والذى يليه فى الترتيب على نصف هذا الرقم والثالث على ثلثه ... وهكذا ، ثم يعاد تصنيف الأحزاب وفقا لهذا التوزيع ويحصل كل حزب على حصته القابلة من المقاعد المتاحة • وفى الوقت نفسه تفيد عملية ترتيب أسماء المرشحين فى تحديد موقع المرشح على القائمة الحزبية •

جماعات المصالح :

تنتظم الفئات الاجتماعية المختلفة فى جماعات وروابط لها هياكلها ومؤسساتها التنظيمية • ومن أهم هذه الجماعات النقابات العمالية ، وهى رغم استقلالها القانونى عن الأحزاب فهى مرتبطة مصلحيا وسياسيا عادة بالحزب الاشتراكى الديمقراطى • أما جماعات المصالح الزراعية مثل اتحاد المنتجين الزراعيين MTK واتحاد صغار المزارعين PVK والرابطة المركزية للتعاونيات الفنلندية SOK فهى مرتبطة تقليديا بحزب الوسط • وهناك أيضا أصحاب الأعمال والموظفين وتنظيماتهم الخاصة مثل اتحاد الصناعات ، اتحاد الموظفين ، وغرفة التجارة المركزية وهى تنظيمات لها روابط سياسية ومالية مع حزب التحالف الوطنى اليمينى •

أهم المشكلات السياسية :

كان أداء النظام السياسى الفنلندى فى ظل ظروف فنلندة الخاصة مرضيا بدرجة كبيرة • ولم تحدث أزمات حادة بين مؤسسات النظام أو تنتكس المسيرة الديمقراطية على الرغم من السمة الديكتاتورية لمؤسسة الرئاسة والسمة الديمقراطية للبرلمان والنظام الحزبى • وربما كان احساس الشعب الفنلندى بطبيعة القيود المفروضة على حركته مع توفر القيادة البراجماتية الواعية هى التى أدت الى انضباط الأمور ومكنت فنلندة من تحقيق الاستقرار التى سمح لها بانطلاقة لا بأس بها على طريق التنمية • لكن صعود الحزب المحافظ بالاضافة الى التغييرات الضخمة الحادثة داخل أوروبا الشرقية والاتحاد السوفيتى قد يكون لها تأثير فى اتجاه تغيير قواعد اللعبة السياسية هناك •

أهم الارتباطات الدولية :

عضو بالأمم المتحدة منذ عام ١٩٥٥ ، عضو بمجلس دول الشمال الأوروبى وبمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية منذ عام ١٩٦٩ • وقد وقعت فنلندة اتفاقا للتجارة الحرة ، فى عام ١٩٧٤ ، مع دول السوق المشتركة ، وترتبط باتفاقية تعاون اقتصادى مع الكوميكون • وقد أصبحت ، منذ عام ١٩٨٦ ، عضوا بالرابطة الأوروبية للتجارة الحرة • أما من الناحية السياسية فهى دولة محايدة •

المراجـــع

1 — Haranne, Markku. "Dialectics Between Occupational and Party Structures : Finland Since World War II, Acta Sociologica, Vol. 6, No 4, January 1980.

2 — Arter, David, "All Party Government for Finland ?" Parliamentary Affairs, Vol. 21. No 1, January 1980.

٥ ـ النرويـــج

لمحة عـامة :

النظام السياسى النرويجى هو نظام ملكى دستورى برلمـانى · وقـد صدر الدستور النرويجى المعمول به حاليا عام ١٨١٤ ، وكان أكثر الدساتير الأوروبية ليبرالية فى ذلك الوقت ، وتم ادخال العديد من التعديلات عليه ، ويعتبر أقدم الدساتير الأوروبية المكتوبة ·

وقد ظلت النرويج تابعة للتاج الدانماركى لمدة أربعة قرون ثم اصبحت تابعة للتاج السويدى (من خلال اتحـاد شخصى) فى الفترة من ١٨١٤ ـ ١٩٠٥ قبل أن تصبح مستقلة استقلالا كاملا ، واختار الشعب فى استفتاء عام جرى فى ١٩٠٥ عودة الأسرة الملكية النرويجية القديمة ·

وقد تحققت الديمقراطية الكاملة فى النرويج بالتدريج ودون نكسات او اضطرابات كبرى وحصل الشعب النرويجى مبكرا على حق الانتخـاب بالاقتراع المباشر عام ١٨٩٨ · وتعتبر النرويج من أكثر النظم السـياسية استقرارا · ومن النادر اللجوء الى حل البرلمـان أو اجراء انتخابات تشريعية فى غير مواعيدها المقررة كل أربع سـنوات · ولم يؤثر انتقـال السلطة وتداولها بين حزب العمال والأحزاب الأخرى ، وهو ما حـدث فى منتصف الثلاثينات ثم فى منتصف السـتينات ، على الخيـارات الأساسية للدولة والمجتمع ·

العلاقة بين السلطات :

مثل أى نظام برلمـانى توجد علاقة وثيقة بين السلطتين التنفيـذية والتشريعية حيث تسند السلطة التنفيذية الى الحزب (أو الأحزاب) الحاصل على الأغلبية البرلمـانية وتعتبر الحكومة مسئولة أمام البرلمـان ولا تستطيع

الاستمرار فى الحكم بدون تمتعها بثقته ولكن يلاحظ أن حالات سحب الثقة من الحكومة أو انفضاض الائتلاف الحكومى والبرلمانى مسائل نادرة الحدوث فى النظام النرويجى • وتتمتع السلطة القضائية بالضمانات التى تكفل لها القيام بوظائفها فى استقلال كامل عن السلطتين التنفيذية والتشريعية •

السلطة التنفيذية :

ويمارسها شكلا الملك وتنتقل السلطة بين أفراد الأسرة المالكة من خلال نظام وراثة قاصر على الذكور فقط • فالملك هو القائد الأعلى للقوات المسلحة ورئيس الكنيسة، وهو الذى يصدر القوانين والقرارات الادارية ، ويعين رئيس وأعضاء الحكومة وكافة القيادات التنفيذية • لكنه أصبح ومنذ بدء العمل بالنظام البرلمانى الكامل عام ١٨٨٤ يمارس هذه السلطات من خلال حكومة مسئولة أمام البرلمان • ويتعين على الملك تكليف زعيم الحزب الحاصل على الأغلبية البرلمانية بتشكيل الحكومة ، فاذا لم يحظ أى حزب منفردا بهذه الأغلبية تشاور الملك مع رئيس البرلمان لتكليف الشخص الأكثر قدرة على تشكيل حكومة تتمتع بثقة الأغلبية •

السلطة التشريعية :

ويمارسها برلمان منتخب بالاقتراع المباشر وفقا لنظام التمثيل النسبى يسمى ستورتنج Storting • وفور اتمام الانتخابات ينقسم البرلمان الى غرفتين : الأولى (العليا) تتكون من ربع الأعضاء (٣٩ عضوا) وتسمى Lagting وينتخبها البرلمان ويعكس تشكيلها الأوزان النسبية للأحزاب الممثلة فى البرلمان • والثانية (السفلى) وتتكون من الأعضاء الباقين وتسمى Odelsting •

وهناك مسائل تشريعية معينة يتعين بحثها من جانب البرلمان ككل لكن معظم التشريعات العامة تناقش بشكل منفصل فى واحدة منهما أو فى كليهما • ونظرا لأن توزيع المقاعد على القوى السياسية المختلفة يكاد يكون متطابقا فى الغرفتين ، مم غير المتوقع نشوب أزمة بينهما أو عرقلة احداهما

عمل الأخرى ، وفى حالة ظهور خلاف يحسم عن طريق التصويت بأغلبية الثلثين فى اجتماع البرلمان ككل •

ويتعين حصول أى مشروع لتعديل الدستور على أغلبية الثلثين ثم تجرى انتخابات عامة ، فاذا ما أقر البرلمان الجديد مشروع التعديل بأغلبية الثلثين أيضا دخل حيز التنفيذ •

السلطة القضائية :

المحكمة العليا والتى تسمى فى النظام القضائى النرويجى Hoiesterett هى أعلى سلطة قضائية فى البلاد • ويعين الملك قضاتها لكنه لا يستطيع تنحيتهم الا من خلال اجراءات خاصة • وتعتبر حماية الدستور والتأكد من مطابقة القوانين والتشريعات له هى احدى أهم وظائف هذه المحكمة • أما محاكمة كبار المسئولين وعزلهم فتتم من خلال محكمة خاصة عليا يختار ثلث أعضاؤها من قضاة المحكمة العليا أما الثلثين الآخرين فتختارهم الغرفة الأولى (العليا) The lagting فى البرلمان •

النظام الحزبى واهم القوى والتيارات السياسية :

لا توجد قيود قانونية على تشكيل الأحزاب • ولكن يتعين على الأحزاب الراغبة فى التقدم بقوائم لمرشحيها فى الانتخابات والراغبة فى الحصول على دعم الدولة اتباع اجراءات معينة تحددها وزارة العدل • وهناك تقاليد قديمة وراسخة للعمل الحزبى الذى تعرفه الساحة السياسية النرويجية منذ قرن كامل أو أكثر قليلا • وقد تمتع النظام الحزبى بقدر كبير من الاستمرارية والاستقرار • وحتى عام ١٩٧٣ كانت نسبة التغير فى عدد الأصوات التى تفوز بها الأحزاب فى الانتخابات المتتالية لا تتجاوز ٣٪ وهو ما يعكس درجة كبيرة من الارتباط بين الحزب وناخبيه • أما الآن فقد ضعف هذا الارتباط بدرجة ملحوظة • ويوجد ما لا يقل عن ٢٥٪ من الأصوات العائمة التى لا تحدد مواقفها الانتخابية مسبقا •

ويصل عـــدد الأحزاب الممثلة فى البرلمـان حاليـــا الى حوالى عشرة أحزاب ، ولم يحصل أى حزب متفردا على أغلبية برلمـانية مطلقة منذ فترة طويلة • وفيما يلى نبذة مختصرة عن أهم هذه الأحزاب •

١ ـ حزب العمال النرويجى DNA :

تأسس عام ١٨٨٧ وأصبح أكبر الأحزاب النرويجية فى العشرينات من هذا القرن وشكل الحكومة اعتبارا من ١٩٣٥ ولمدة ثلاثين سنة لم تنقطع الا خلال فترات قصيرة واثناء الاحتلال الألمـانى • وتمتع فى البرلمـان باغلبية مطلقة فى الفترة من ١٩٤٥ ـ ١٩٦١ ، ولكن تضاءل وزنه النسبى بعـد ذلك • ولم يحصل عام ١٩٧٣ الا على ٣ر٣٥٪ من الأصوات وهى أسوأ نسبة يحصل عليها منذ الثلاثينات ، لكن مركزه تحسن نسبيا بعد ذلك • حصل فى انتخابات ١٩٨٥ على ٧١ مقعدا (٨ر٤٠٪) من الأصوات وما زال يشكل أكبر كتلة انتخابية فى النرويج حتى الآن •

وينتهج الحزب سياسة راديكالية على الصعيدين الاقتصادى والاجتماعى، ويعتبر الحزب بالمقارنة بالأحـــزاب الأخرى المشـــابهة فى أوروبا أكثر ميلا للتخطيط المركزى والتدخل الحكومى فى الاقتصاد • أما على صعيد السياسات الداخلية فقد كان من مؤيدى سياسة حلف الأطلنطى فى الأربعينات ، وقاد محاولة ربط النرويج بالسوق الأوروبية المشتركة ولكن رفض الناخبين فى استفتاء ١٩٧٢ هذا الانضمام أدى الى تخليه عنها •

٢ ـ الحزب المحـافظ :

تأسس عام ١٨٨٤ كحزب معـارض للحزب الليبرالى وأصـبح منـذ الستينات من هذا القرن احد العناصر الأساسية فى تحالف اليمين • وهـو الآن اقوى احزاب اليمين على الاطلاق ويكاد يقترب من وزن حزب العمال • وشكل الحزب ، لأول مرة عام ١٩٨١ حـكومة أقلية تم توسـيعها لتصـبح حـكومة اغلبية بعد تحالف حزب الوسط وحزب الشعب المسيحى معها • واستمرت هذه الحـكومة فى السلطة بعد انتخابات ١٩٨٥ •

وينتهـج الحزب سـياسة يمينية محـافظة فى المجـالين الاقتصـادى والاجتماعى ويؤيد ، على الصعيد الخارجى التقارب الواضح وغير المتحفظ مع منظمة حلف شـمال الأطلنطى وكان من أقوى مؤيدى الانضـمام للسـوق المشتركة وتأثرت شعبيته قليلا بعد الرفض الشعبى للانضمام ثم استعاد مواقعه السابقة بعد أن تلاشى الاهتمام بعضوية النرويج للجماعة الأوروبية •

٣ ـ حزب الشعب المسيحى KrF :

تأسس عام ١٩٣٣ وأصـبح بعد الحرب العـالمية الثـانية ثالث أكبر الأحزاب النرويجية • وينتهج الحزب سياسة أصولية مسيحية ويتميز دون كافة الأحزاب الأخرى بتركيزه الشديد على أهمية القيم المعنوية والأخلاق المسيحية • وعارض بشدة مشروع السماح بالاجهاض والذى قدمه حزب العمال للبرلمـان وما زال متمسكا بصلابة بموقفه من هذه المسألة • أما فى القضايا الاقتصادية فله مواقف وسياسات تعارض سياسات حزب العمال وان كان موقف الحزبين يكاد يكون متقاربا فى المسائل الاجتماعية • وقد حصل الحزب فى انتخابات ١٩٨٥ على ١٦ مقعدا (٣ر٨٪) من الأصوات •

٤ ـ حزب الوسـط SP :

وهو حزب نشأ فى العشرينات من هـــذا القرن للتعبير عن مصـالح الفلاحين وغير اسمه من « العصبة الزراعية » عند نشأته الى « حزب الفلاحين » ثم اعتبارا من عام ١٩٥٩ الى « حزب الوسط » • وحصل الحزب على أكبر نسبة من المقاعد عام ١٩٧٣ (٢١ مقعدا) ، أما فى انتخابات ١٩٨٥ فقد حصل على اثنى عشر مقعدا فقط (٦ر٦٪ من الأصوات) •

والى جانب هذه الأحزاب الأربعة الأساسية توجد أحزاب أخرى لها تمثيل فى البرلمـان أهمها اليسار الاشتراكى الذى وصل عدد مقاعده فى البرلمـان عام ١٩٧٣ الى ١٦ مقعدا ثم هبط الى ٦ مقاعد عام ١٩٨٥ ، وأحزاب التقدم والأحرار والشعب الليبرالى وغيرها • كما توجد أحزاب صغيرة أقل

اخرى يسارية ويمينية على حد سواء مثل الحزب الشيوعى النرويجى وحزب اليسار الاشتراكى والحزب الليبرالى وغيرها ، ولم يتمكن معظمها من الفوز بأى مقاعد فى البرلمان حتى الآن ·

جماعات المصالح :

توجد جماعات مصالح اقتصادية ومهنية تلعب دورا هاما فى التأثير على النظام السياسى وهى كثيرة أهمها رابطة الموظفين النرويجية NAF اتحاد نقابات العمال النرويجى LO واتحاد الفلاحين النرويجيين · وعدد من أكبر المنظمات المهنية والنقابات العمالية · وتوجد منظمات أخرى كثيرة أقل حجما وتأثيرا ·

وعلى الرغم من التجانس الثقافى والدينى الكبير الذى تتمتع به النرويج فقد شهد النظام السياسى قيام عدد كبير من الجماعات اللغوية والثقافية والدينية النشطة والتى تلعب دورا هاما فى التأثير على الناخبين وعلى مراكز صنع القرار معا ·

أهم المشكلات والتوقعات :

يبدو أن النرويج دخلت فى مرحلة أصبحت فيها الغلبة للأحزاب غير الاشتراكية لكن ذلك لن يغير فيما يبدو شيئا أساسيا من المكاسب الاجتماعية التى حصلت عليها الطبقات العاملة أو من النظم الصحية والتأمينية والتعليمية التى استقرت · ويعتبر الحفاظ على مستويات المعيشة وتحسينها لكل فئات الشعب هى أهم قضايا النظام السياسى · وقد ساعدت الاكتشافات البترولية فى الساحل الشمالى النرويجى على تحقيق تقدم اقتصادى كبير فى السنوات الأخيرة وعدم التأثر كثيرا بحالة الانكماش التى عرفتها كثير من الدول الأوروبية خلال السبعينات والثمانينات ·

هناك عيوب فى النظام الانتخابى النرويجى تبدو ماثلة أمام الجميع · فنظام التمثيل النسبى المطبق غير قادر على أن يقرب بين نسبة ما تحصل عليه

الأحزاب من أصوات مع نسبة ما تحصل عليه من مقاعد · وهو نظام يحابى الأحزاب الكبيرة وقد تستجد ظروف تدفع الى تغييره فى المستقبل ·

أهم الارتباطات الدولية :

النرويج عضو مؤسس بالأمم المتحدة والمنظمات الدولية المتخصصة المرتبطة بها وهى أيضا عضو مجلس دول الشمال الأوروبى والرابطة الأوروبية للتجارة الحرة EFTA ومنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية ومنظمة حلف شمال الأطلنطى (الناتو) · وجدير بالذكر هنا ان تريجف لى النرويجى الجنسية كان أول سكرتير عام للأمم المتحدة · كما ان النرويج كانت من أول الدول التى بادرت بمد المنطقة الاقتصادية البحرية الخاصة بها الى مسافة ٢٠٠ ميل بحرى ، وهو مسلك جارته فيه معظم الدول بعد ذلك ·

المراجـــع

1 — Arter, Devid. The Nordic Parliaments. London : C Harst and Co., 1984.

2 — Berglund, Sten and Lindstrom, UIF. The Scandinavian Party Systems. Lund, Sweden, Studentlitteratur, 1978.

الفصل الثالث

دول الجماعة الأوروبية
ذات النظم السياسية المستقرة

١ - المانيا
٢ - ايطاليا
٣ - بلجيكا
٤ - سويسرا
٥ - فرنسا
٦ - بريطانيا
٧ - النمسا
٨ - هولندة

١ ـ ألمانيا

لمحة عامة :

حالت عوامل عديدة دون تمكين ألمانيا من بلورة تقاليد ديمقراطية راسخة وبناء مؤسسات سياسية مستقرة · فمنذ قيام الوحدة الألمانية لأول مرة عام ١٨٧١ وحتى نهاية الحرب العالمية الثانية ، انشغلت ألمانيا بقضايا الصراع والتوازنات الأوروبية والأطماع الاستعمارية وحدود الأمة الألمانية ودورها فى النظام العالمى بأكثر مما شغلتها قضايا الحريات وشكل نظامها السياسى · ومنيت ألمانيا بهزيمتين ساحقتين متتاليتين فى الحربين العالميتين الأولى والثانية · وخرجت من هذه الأخيرة ليس فقط محطمة ، ولكن أيضا وعلى وجه الخصوص مقسمة الى أربع مناطق احتلال بين الدول المنتصرة وهى الاتحاد السوفيتى والولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا ·

وقد أدى انقسام العالم الى معسكرين متصارعين بعد الحرب الثانية الى قيام دولتين ألمانيتين أحدهما ذات نظام سياسى ليبرالى فى المناطق التى كانت تحتلها الدول الغربية الثلاث ، وهى جمهورية ألمانية الاتحادية ، والأخرى ذات نظام ماركسى فى المنطقة التى كان يحتلها الاتحاد السوفيتى ، وهى جمهورية ألمانيا الديمقراطية · وتطور النظام السياسى فى كل منهما على ضوء التجربة التاريخية المريرة لألمانيا ككل وكذلك على ضوء القيود التى فرضتها علاقاتهما الجديدة بكل من المعسكرين المتصارعين · فارتبطت ألمانيا الديمقراطية اقتصاديا بمجموعة دول الكوميكون كما ارتبطت سياسيا وعسكريا بحلف وارسو · وارتبطت ألمانيا الاتحادية اقتصاديا بالسوق الأوروبية المشتركة وسياسيا وعسكريا بحلف شمال الأطلسى ·

واستقر النظام السياسى فى ألمانيا الاتحادية على دعائم برلمانية ـ فيدرالية · وحاول ايجاد نوع من التوازن بين السلطات والمؤسسات الفيدرالية

المركزية وبين السلطات والمؤسسات الخاصة بالولايات Lander • كما تنوعت وتعددت المؤسسات التى تشارك فى صنع القرارات السياسية والدستورية على المستوى الفيدرالى يحركها هاجس أساسى وهو الحيلولة دون انفراد أى زعامة سياسية مهما كانت قوتها بالسلطة المطلقة • واتسمت كافة القوى السياسية الرئيسية فيها بالاعتدال وخفت حدة الصراعات الأيديولوجية التى ميزت العلاقات بينها منذ بداية القرن ، ولم يعد بينها خلافات تذكر حول علاقة ألمانيا الاتحادية بالعالم الخارجى وأصبحت الخلافات بينها هى خلافات فى الدرجة وليس فى النوع حول السياسات الاقتصادية والاجتماعية الواجب اتباعها • وشقت ألمانيا الاتحادية طريقها بثبات نحو الازدهار الاقتصادى والاستقرار السياسى وأصبحت بالتدريج أهم قوة اقتصادية وتكنولوجية فى أوروبا الغربية •

أمام النظام السياسى فى جمهورية ألمانيا الديمقراطية فقد تشكل تحت وطأة الاحتلال السوفيتى الذى فرض عليها نظاما اشتراكيا يقوم على الملكية الجماعية لوسائل الانتاج والتخطيط المركزى الموجه للاقتصاد الوطنى • ورغم السيطرة المطلقة للحزب الاشتراكى الموحد (وهو حزب ماركسى ـ لينينى) على السلطة ، الا أن النظام السياسى لجمهورية ألمانيا الديمقراطية تميز عن غيره من الأنظمة الشيوعية بوجود نوع من التعددية الحزبية سمحت للعديد من التيارات السياسية غير الماركسية بتنظيم نفسها من خلال قنوات مؤسسية شرعية ولكن بالطبع تحت اشراف ورقابة بل وهيمنة الحزب القائد •

ولكن الشعب الألمانى رفض قبول واقع تقسيم الأمة الألمانية الى دولتين مستقلتين والاستسلام له ، وحاول على مدى سنوات طويلة تغيير هذا الأمر الواقع • فقد رفضت ألمانيا الاتحادية الاعتراف بحكومة ألمانيا الديمقراطية التى اعتبرتها حكومة غير شرعية ، وجسد مبدأ هالشتاين اصرارها على فرض العزلة الدبلوماسية على ألمانيا الديمقراطية وقطع العلاقات مع أى دولة تعترف بحكومتها • كما جسدت الهجرة المتزايدة من

برلين الشرقية الى برلين الغربية حقيقة الرفض الشعبى لواقع الانقسام وللنظام الماركسى فى ألمانيا الشرقية على السواء • وجاء حائط برلين الذى اقامته حكومة ألمانيا الديمقراطية فى ١٣ اغسطس عام ١٩٦١ ، فى محاولة لوقف هذه الهجرة ، ليذكر الشعب الألمانى بأن الجدار الفاصل بين شطرى الأمة هو نفسه الجدار الفاصل بين نظامين ومعسكرين عالميين ، وأنه سوف يستحيل هدم هذا الجدار قبل انهيار الحاجز الفاصل بين المعسكرين المتصارعين اولا • ولأن تلك مهمة تتجاوز حدود وقدرات الشعب الألمانى وحده فقد اتجهت ألمانيا الاتحادية ، تحت قيادة فيلى برانت ، الى تنظيم العلاقة بين شطرى الأمة على أساس القبول بالأمر الواقع • وبدأت الأمة الألمانية والعالم بأسره ، منذ السبعينات ، ينظران الى وجود دولتين ألمانيتين مستقلتين على أنه احدى الحقائق السياسية الراسخة فى الحياة الدولية المعاصرة •

ثم دار التاريخ دورته ليفسح عن مشهد لم يخطر ببال أحد قط • فقد اتضح أن بنية النظام الاشتراكى للاتحاد السوفيتى نفسه قد أصابها خلل خطير • وعندما انكب جورباتشوف على اعادة بناء النظام السوفيتى بمفهوم جديد وعقلية جديدة ، كان من الطبيعى أن تتراخى قبضة الاتحاد السوفيتى عن دول أوروبا الشرقية ليبدأ انهيار النظم الشمولية فيها تباعا • لكن المثير فى التجربة الألمانية أن انهيار النظام الماركسى فى ألمانيا الديمقراطية جسد فى نفس اللحظة أهم خطوة على طريق وحدة الأمة • فقد اندفعت الجماهير الثائرة فى برلين الشرقية لتهدم حائط برلين العازل بين الشعبين فى ٩ نوفمبر ١٩٨٩ • واستغل المستشار الألمانى هلموت كول بحنكة بالغة حاجة الاتحاد السوفيتى الملحة لاعادة صياغة علاقته مع العالم الغربى ليزيل كل العوائق الخارجية أمام تحقيق الوحدة ، ملقيا بالثقل الاقتصادى الهائل لألمانيا الاتحادية ، وفى جسارة بالغة ليحول الهدف الذى تطلع اليه الشعب الألمانى على مدى نصف قرن الى حقيقة واقعة •

وتم اعلان وحدة المانيا فى اول أكتوبر ١٩٩٠ ، وفى ٢ ديسمبر ١٩٩٠ تم اجراء اول انتخابات تشريعية حرة تقام فى المانيا الموحدة منذ عام ١٩٣٢ .

ومن الجدير بالذكر أن النظام السياسى لألمانيا الموحدة هو نفس النظام السياسى الذى تبلور واستقر فى المانيا الاتحادية بعد الحرب العالمية الثانية دون أى تعديل الا فى النواحى الاجرائية المتعلقة بتحديد عدد الولايات والدوائر الانتخابية بالاضافة الى التغييرات الطفيفة التى طرأت على شكل الخريطة الحزبية نتيجة حركات الاندماج والائتلاف بين التيارات السياسية فى كل من الدولتين السابقتين وعلى النحو الذى سنوضحه فيما بعد . بعبارة أخرى فان ما حدث فى ألمانيا لم يكن وحدة بالمعنى التقليدى ترتب عليها بلورة نظام سياسى واقتصادى جديد يعكس ملامح التمايز بين النظامين القديمين المتعارضين وانما كانت عملية ضم لألمانيا الشرقية بعد انهيار نظامها واستيعابها فى النسيج السياسى والاقتصادى والاجتماعى لألمانيا الغربية .

طبيعة النظام والعلاقة بين السلطات :

النظام السياسى الألمانى هو نظام برلمانى يعكس الطبيعة الفيدرالية للدولة الألمانية . ويحاول تحقيق التوازن بين السلطات والمؤسسات الفيدرالية المركزية من ناحية وبين السلطات والمؤسسات الخاصة بالولايات من ناحية أخرى .

وتتركز السلطة التنفيذية فى يد المستشار الألمانى الذى يرأس الحكومة الفيدرالية وهو مسئول أمام البرلمان الذى ينتخبه ويملك تعيين بديل له فى أى وقت . أما السلطة التشريعية فيمارسها مجلسان أحدهما يمثل الناخبين مباشرة وهو مجلس النواب البوندستاج Bundestay ويشكل بالاقتراع المباشر ، والآخر يمثل مصالح الولايات ، ويشكل من وفود تعينها حكومات الولايات الستة عشر ، وهو المجلس الفيدرالى أو البوندسرات Bundesrat . ويباشر السلطة القضائية جهاز قضائى مستقل عن السلطتين التشريعية والتنفيذية مع وجود محكمة دستورية

فيدرالية تلعب دورا أساسيا فى تحقيق استقرار العلاقة بين السلطات الفيدرالية الثلاث من ناحية وبين السلطات الفيدرالية والسلطات المحلية من ناحية أخرى .

السلطة التنفيذية :

ويباشرها شكلا رئيس الجمهورية . أما من الناحية العملية فتتركز السلطة الفعلية فى يد المستشار الذى يرأس الحكومة وهو منصب يضارع منصب رئيس الوزراء فى النظام البريطانى .

ويختار رئيس الجمهورية بالانتخاب لمدة خمس سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة بواسطة جمعية فيدرالية مشكلة من نواب البرلمان الفيدرالى (البوندستاج) وعدد مماثل من النواب يمثلون برلمانات الولايات Landtag .

أما المستشار فيختاره البوندستاج وحده بناء على اقتراح رئيس الجمهورية وذلك بالأغلبية المطلقة . ويتم ذلك عادة فى بداية الدورة التشريعية وينتهى دوره حين يشرع البوندستاج فى اجراءات تعيين مستشار آخر . ولذلك لا يخلو منصب المستشارية .

السلطة التشريعية :

ويمارسها مجلسان هما مجلس النواب (البوندستاج) والمجلس الفيدرالى (البوندسرات) .

اولا : مجلس النواب (البوندستاج) :

ويتكون حاليا ، بعد توحيد المانيا ، من ٦٥٦ عضوا ، يتم انتخابهم بالاقتراع المباشر من جانب الناخبين . وتجدر الاشارة الى أن النظام الانتخابى فى المانيا له طبيعة خاصة حيث يتم شغل نصف مقاعد البوندستاج من خلال انتخابات تجرى على مستوى الدوائر الفردية بالأغلبية البسيطة أو النسبية . أما النصف الباقى فيتم اختياره على أساس قوائم حزبية على

مستوى الولاية وبالتمثيل النسبى · وكان قانون الأحزاب السائد فى ألمانيا الاتحادية يحول دون تمثيل الأحزاب التى تحصل على أقل من ٥٪ من اجمالى الأصوات على المستوى القومى · وقبل اعلان قيام الوحدة أقر البرلمان الموحد هذه النسبة ورفض اقتراحا بخفضها الى ٣٪ تقدمت به بعض الأحزاب الصغيرة وخاصة الشرقية · فقامت هذه الأحزاب برفع دعوى أمام المحكمة الدستورية تطالب ببطلان هذا القانون على أساس أنه لا يتيح أمامهم فرص متساوية للتنافس مع الأحزاب الأخرى · وقبل يومين فقط من اعلان قيام الوحدة بين شطرى ألمانيا حكمت المحكمة الدستورية فى هذه الدعوى بعدم دستورية قانون الانتخاب الذى ستجرى فى ظله أول انتخابات تشريعية حرة فى ألمانيا الموحدة بسبب الظروف الاستثنائية لوضع بعض الأحزاب فى ألمانيا الشرقية سابقا · وقد أدى هذا الحكم الى تعديل قانون الانتخاب. وأبقى هذا التعديل على نسبة الحد الأدنى كما هى ولكنه قسم ألمانيا الى منطقتين انتخابيتين · ومن ثم سمح هذا التعديل لبعض الأحزاب التى لم تتمكن من الحصول على ٥٪ على مستوى ألمانيا كلها من الحصول على مقاعد فى البوندستاج فى أول انتخابات تجرى فى ألمانيا الموحدة فى ٢ ديسمبر سنة ١٩٩٠ ·

ثانيا : المجلس الفيدرالى (البوندسرات) :

ويتكون من وفود تعينها حكومات الولايات · ويتراوح حجم كل وفد من ٣ ـ ٥ أعضاء حسب الوزن السكانى لكل ولاية · وكان عدد الولايات فى ألمانيا الاتحادية عشر ولايات بالاضافة الى برلين الغربية · وتم تقسيم ألمانيا الشرقية الى ٥ ولايات · وأصبحت برلين الموحدة عاصمة لألمانيا الموحدة ولاية قائمة بذاتها · وهكذا يبلغ عدد الولايات فى ألمانيا حاليا ستة عشر ولاية ·

ويتعين موافقة كل من المجلسين بأغلبية الثلثين ، على الأقل ، على أى تعديل دستورى · وينفرد البوندستاج وحده باختيار المستشار الفيدرالى، بينما يملك البوندسرات حق الاعتراض على أى تشريع يمس سلطة الولايات ·

ومن الجدير بالذكر أن الأغلبية الحزبية فى البوندستاج قد تختلف عنها فى البوندسرات · وقد حدث هذا فى ألمانيا الاتحادية خلال الفترة من ٦٩ ـ ١٩٨٢ على سبيل المثال عندما كانت الأغلبية فى البوندستاج تمثل التحالف الاشتراكى بينما كانت الأغلبية فى البوندسرات تمثل الحزب المسيحى الديمقراطى · وقد يثير هذا الوضع بعض المشكلات أو يؤدى الى نوع من المساومات السياسيه · وهناك لجنه توفيق مشكلة من ٢٢ عضوا بالتساوى بين المجلسين مهمتها حل المشكلات التى قد تعترض أو تعرقل صدور التشريعات بسبب اختلاف موقف الأغلبية فى أحدهما عن الآخر ·

السلطة القضائية :

لكل ولاية دستورها الخاص وحكومتها وبرلمانها وبالتالى جهازها القضائى الخاص · وهناك بالطبع جهاز قضائى فيدرالى يختص بتطبيق القوانين الفيدراليه · ويعنينا هنا بشكل اساسى ذلك الدور الذى تلعبه المحكمة الدستوريه الفيدرالية فى النظام السياسى الألمانى · فهذه المحكمة تشكل من ستة عشر قاضيا يختار البوندستاج نصفهم ويختار البوندسرات نصفهم الآخر بناء على ترشيحات الأحزاب من بين رجال القضاء والقانون · ويتعين حصول المرشح على ثلثى الأصوات فى البوندستاج وثلثى أصوات اللجنة المعنية فى البوندسرات · ولا يجوز تنحية قضاة المحكمة الدستورية الفيدرالية الا بقرار من المحكمة نفسها ·

وتختص هذه المحكمة بالنظر فى تفسير الدستور والحكم فى الطعون المقدمة بعدم دستورية القوانين وحل مشكلات تنازع القوانين والاختصاصات بين السلطات الفيدرالية وسلطات الولايات · وتتولى فحص المسائل المحالة اليها من رئيس الدولة أو الحكومة الفيدرالية أو ثلث أعضاء البوندستاج حسب الحالة · ويمكن للمواطنين رفع الدعاوى مباشرة أمام هذه المحكمة اذا حدث مساس بحقوقهم أو حرياتهم الأساسية · وأخيرا تملك المحكمة سلطة منع أى حزب سياسى من مباشرة نشاطه · وحكمها نهائى وغير قابل للاستئناف وواجب النفاذ ·

وعلى الرغم مما تتمتع به المحكمة الدستورية من سلطات هائلة يمكن ان تؤثر على مسار النظام السياسى ، فقد تمكن النظام الذى ساد فى المانيا الاتحادية حتى الآن من اضفاء نوع من القداسة على أحكامها ونأى بها تماما بعيدا عن الصراعات الحزبية .

النظام الحزبى واهم القوى والتيارات السياسية :

نظرا للوضع الاستثنائى الحالى للنظام السياسى فى المانيا الموحدة والذى بدأ مسيرته على التو بعد اتمام أول انتخابات تشريعية على المستوى الفيدرالى منذ أيام قليلة فقط (٢ ديسمبر ١٩٩٠) ولأول مرة فى تاريخ المانيا منذ ٥٨ عاما ، فقد يكون من المفيد أن نعرض لصورة الخريطة الحزبية فى كل من المانيا الاتحادية والمانيا الديمقراطية على حدة قبل أن نقدم نبذة عن شكل الخريطة الجديدة كما أسفرت عنها هذه الانتخابات .

اولا ـ الخريطة الحزبية فى المانيا الاتحادية سابقا :

ادت ظروف المانيا الخاصة ، وعلى ضوء التجربة الهتلرية ، الى فرض عدد من القيود الدستورية على نشاط وممارسات الأحزاب ومكافحة الأفكار شديدة التطرف . وكانت هناك حساسية خاصة تجاه التنظيمات المتطرفة فى السنوات التى تلت قيام جمهورية المانيا الاتحادية . ففى عام ١٩٥٢ حكمت المحكمة الدستورية بحظر نشاط حزب الرايخ الاشتراكى وهو حزب يمينى متطرف كما حظرت فى عام ١٩٥٦ الحزب الشيوعى . ولكن بعد أن رسخت دعائم النظام الديمقراطى لم تعد هناك مخاوف تذكر على التجربة من مثل هذه الأفكار والتنظيمات . واحتلت ثلاث قوى أو تيارات سياسية معظم المساحة على الخريطة السياسية وتحولت القوى الأخرى الى قوى هامشية أو محدودة التأثير .

١ ـ الحزب المسيحى الديمقراطى CDU :

وهو حزب تأسس عام ١٩٤٥ وهدف الى جمع كلمة الكاثوليك والبروتستانت تحت مظلة تنظيم سياسى محافظ واحد . وساعده فى ذلك

أن انفصال المانيا الشرقية أدى الى نوع من التكافؤ العددى بين الطائفتين فى المانيا الغربية سمحت بازالة أى حساسيات . وكان من حسن حظ الحزب تمتعه بزعامة قوية جمعت بين وضوح الرؤية والكفاءة الفنية الاقتصادية العالية ممثلة فى شخص كونراد اديناور الذى ارتبطت « المعجزة الاقتصادية » الألمانية باسمه .

اصبح الحزب من أقوى الأحزاب فى المانيا عام ١٩٤٩ وانتخب زعيمه كونراد اديناور مستشارا لألمانيا فى ذلك العام واستمر فى هذا المنصب حتى عام ١٩٦٣ . وخلال تلك الفترة وفى عام ١٩٥٧ حصل الحزب على اغلبية مطلقة فى البوندستاج واستمر فى السلطة حتى عام ١٩٦٩ انتقل بعدها الى المعارضة ، لكنه عاد اليها من جديد منذ ١٩٨٢ . وهو حزب محافظ يرفع شعار « القانون والنظام » ويؤكد على الفضائل والقيم الدينية وعلى دور الأسرة فى المجتمع الألمانى . أما فيما يتعلق بالقضايا الاقتصادية فقد بلور الحزب ما أسماه باقتصاديات السوق الاجتماعى Social Market Economy أى تنظيم الاقتصاد على أساس آليات السوق وعدم تدخل الدولة الا فى أضيق الحدود الممكنة ولكنه اعترض على الاسراف فى برامج الرفاهة الاجتماعية . وعلى صعيد السياسة الخارجية اتخذ موقفا متشددا من الدول التى تعترف بالمانيا الشرقية وأكد دوما على ضرورة الوحدة الألمانية وعمل على دعم الروابط الألمانية مع أوروبا الغربية ومع الولايات المتحدة فى اطار حلف الأطلنطى . واعترض وهو فى المعارضة على سياسة التقارب والانفتاح على الشرق Ostoplitik لكنه قبل بنتائجها بعد ذلك وحاول البناء عليها .

اما الحزب المسيحى الاجتماعى CSU :

فهو يعتبر الحزب التوأم للحزب المسيحى الديمقراطى ولكن فى اطار ولاية بافاريا ولا يختلف هذا الحزب عن شقيقه الا فى تأكيده على التقاليد البافارية . ويشكل الحزبان على المستوى الفيدرالى مجموعة برلمانية واحدة أما على مستوى الولايات فليست هناك أى صلة عضوية بينهما ويمارس

الحزب المسيحى الاجتماعى دوره السياسى فى بافاريا فى استقلال كامل ، وقد حصل عام ١٩٧٤ على ٦٢ر١٪ من مجموع الأصوات فى بافاريا وهو رقم لم يحصل عليه أى حزب آخر واصبح هو حزب الدولة البافارية . وعلى الرغم من طابع المجلس فقد منحته زعامة شتراوس له نكهة فيدرالية .

٢ ـ الحزب الاشتراكى الديمقراطى SPD :

وهو حزب له جذور قديمة تعود الى ١٨٧٥ وربما الى ١٨٦٣ وروافد فكرية بعضها ماركسى وبعضها الآخر اشتراكى معتدل . وفرض نفسه على الحياة السياسية كاهم حزب المانى فى بداية القرن وحتى الحرب العالمية الأولى بل وما بعدها . لكنه عندما أعاد تأسيس نفسه عام ١٩٤٥ اقتصر على الجناح المعتدل غير الماركسى . وكان من أشد المنافسين على السلطة فى انتخابات ١٩٤٩ الأولى لكنه عندما قنع بدور المعارض ظهرت عليه علامات الخمول بينما ازدهر الحزب المسيحى الديمقراطى نتيجة قوة الدفع التى تحققت من نجاح سياسته الاقتصادية . وفى محاولة لتجديد شبابه تبنى الحزب عام ١٩٥٩ ما يعرف ببرنامج جودسبرج الذى أعلن فيه أنه لا تربطه اى صلة خاصة بالماركسية وأنه يستلهم عقيدته من القيم المسيحية والانسانية ومن المصادر الفلسفية التقليدية كما أنه حزب للأمة وليس تعبيرا عن طبقة . وحظى الحزب أيضا بزعامة قوية ممثلة فى شخص ويلى برانت ، وبعد أن شارك فى الحكم مع الحزب المسيحى الديمقراطى فيما يعرف باسم « التحالف الكبير » ، أصبح اعتبارا من ١٩٦٩ أكبر الأحزاب وقاد الحكومة متحالفا مع الأحرار وأصبح فيلى برانت مستشارا لألمانيا . واستمر الحزب فى الحكم حتى بعد أن اضطر فيلى برانت للتخلى عن منصب المستشارية عام ١٩٧٤ بسبب فضيحة تجسس .

ويتبنى الحزب سياسة اقتصادية تقوم على ضرورة عدم التخلى عن أهداف العدالة الاجتماعية بسبب ضرورات الكفاءة ويطالب بدور متزايد للحكومة فى النشاط الاقتصادى لدفعه الى الأمام وتحقيق العدالة الاجتماعية

من خلال برنامج موسع للرفاهية . وقد ارتبطت سياسة الحزب الخارجية بالانفتاح على الشرق ، واتخذت موقفا مناهضا لنشر الأسلحة النووية محاولا الا يؤثر هذا الموقف على ارتباطات المانيا بحلف الأطلنطى وهو ما تسبب فى بعض الانشقاقات داخل الحزب تغلب عليها بعد أن عاد الى موقع المعارضة منذ عام ١٩٨٢ .

٣ ـ حزب الأحرار الديمقراطى FDP :

وهو حزب محدود الثقل فى الحياة السياسية الألمانية لكنه عادة ما يلعب دورا محوريا لترجيح كفة على أخرى . وكانت أقصى نسبة حصل عليها فى الانتخابات لا تتجاوز ١٢ر٥٪ من مجموع الأصوات وفى بعض الأحيان لم يتجاوز حاجز الـ ٥٪ الا بالكاد . ومع ذلك فقد شارك فى الحكم فترة أطول من مشاركة الحزبين الكبيرين . ويرجع ذلك الى انه تحالف طوال الخمسينات والستينات مع الحزب المسيحى الديمقراطى ومع الاشتراكى خلال السبعينات وحتى عام ١٩٨٢ ثم من جديد مع المسيحى الديمقراطى عندما عاد الى الحكم . وتسمح تركيبة الحزب وأصوله الفكرية بمرونة سياسية للتأقلم مع سياسات الحزبين الكبيرين . ويتحدث الحزب عن اصلاح الرأسمالية فى نفس الوقت الذى يؤكد تمسكه بالقطاع الخاص وبالقيم والحريات الفردية . من أبرز رموزه وقياداته هانز ديتريش جينشر (وزير الخارجية ونائب المستشار) ، ولاميسدورف وزير الاقتصاد .

٤ ـ الخضر DG :

وهو أحدث حزب سياسى فى ألمانيا اذ تأسس عام ١٩٨٠ بعد انصهار مئات المجموعات العاملة فى ميدان المحافظة على البيئة . لكنه تمكن من احراز انتصارات فورية ففاز بمقاعد فى انتخابات بعض الولايات عام ١٩٨٠ ، وبعد أن كان نصيبه من الأصوات على المستوى الفيدرالى فى هذه الانتخابات لا يتجاوز ١ر٥٪ أحرز فى انتخابات ١٩٨٣ (٥ر٦٪) وأصبح له مجموعة برلمانية لأول مرة فى البوندستاج ثم ٨ر٣٪ عام ١٩٨٧ وأصبحت قوته

الانتخابية تعادل قوة حزب الأحرار ومثله ٤٨ نائبـــا فى البوندستاج حتى نهاية عام ١٩٩٠ .

٥ ـ احزاب الأقلية :

وتضم تشكيلة متنوعة من الأحزاب بعضها قديم وله جـذور تاريخية مثل الحزب الشيوعى الألمانى DKP والذى تمكن من الحصول على عـدد من المقاعد فى البوندستاج فى عام ١٩٤٩ ولكنه لم يتمكن من الحصـول على نسبة الـ ٥٪ عام ١٩٥٢ وحظر دستوريا عام ١٩٥٦ لكنه عاد للظهور ١٩٦٨ ولم يعد له وزن يذكر فى الحياة السياسية (٢ر٪ فى انتخابات ١٩٨٣) . أما البعض الآخر فهو حديث نسبيا وينقسم الى أحزاب يسارية متطرفة مثل العصبة الشيوعية أو بعض الجماعات الماوية والتروتسكية . وأحزاب يمينية متطرفة أهمها الحزب الوطنى الديمقراطى NPD الذى تأسس عام ١٩٦٩ وحصل على مقاعد فى الانتخابات التشريعيـــة على مستوى الولايات وكان قاب قوسين أو أدنى من الوصول الى البوندستاج بعد أن حصل عام ١٩٦٩ على ٤ر٣٪ من اجمالى الأصوات . لكنه سرعان ما تراجع بانتظام حتى وصل الى أقل من ١ر٪ فى انتخابات ١٩٨٠ .

ثانيا ـ الخريطة الحزبية فى المانيا الديمقراطية سابقا :

بعد حوالى شهرين من استسلام المانيا النازية شكلت الأحزاب المعادية للنازية فى المناطق التى حررها الجيش السوفيتى جبهة للنضال المشترك من أجل المانيا سلمية ومعادية للفاشـــية أعلنت عن قيامهـــا فى ١٤ يوليو ١٩٤٥ . وقد تزعم الحزب الشيوعى هذه الجبهـــة التى أطلقت على نفسها الكتلة الديمقراطية بعد اعلان قيام المانيا الديمقراطية عام ١٩٤٩ . وقد شارك فى هذه الكتلة كلا من الحزب الشيوعى الألمانى والحزب الاشتراكى الديمقراطى ، اللذان اندمجا معـــا فى ٢٢ ابريل ١٩٤٦ ليشـكلا الحزب الاشتراكى الألمانى الموحد ، بالاضافة الى الاتحـــاد المسيحى الديمقراطى والحزب الليبرالى الديمقراطى . وفى ٢٩ ابريل ١٩٤٨ تم انشاء حزب خاص بالفلاحين هو حزب الفلاحين الديمقراطى . وبعد ذلك بأيام تم انشاء حزب يعبر عن الحرفيين والبرجوازية الصغيرة فى القطاعين الخاص والتعاونى وهو الحزب الوطنى الديمقراطى وذلك فى ٢٥ مايو ١٩٤٨ . وشكلت هذه الأحزاب مجمل الخريطة الحزبية فى المانيا الديمقراطية .

والى جانب هذه الأحزاب تم استكمال البناء المؤسس للنظام السياسى فى المانيا الديمقراطية بانشاء عدد من المنظمات والنقابات العمالية والمهنية مثل اتحاد النقابات الحر ، ورابطة الشبيبة الحرة ، واتحاد النساء الديمقراطى ورابطة الثقافة واتحاد المساعدة الفلاحية المتبادلة .

ومن هذه الأحزاب والمنظمات الجماهيرية تشكلت الجبهة الوطنية التى قامت بتاسيس جمهورية ألمانيا الديمقراطية تحت اشراف ورقابة سـلطة الاحتلال السوفيتى التى استمرت حوالى تسع سنوات قبل أن تحصل المانيا الديمقراطية على استقلالها فى ١٩٥٤/٣/٢٣ .

ومن الجـدير بالذكر أن التمثـيل فى البرلمان لم يكن يقتصر عـلى الأحزاب السياسية وانما كان يضم كل عناصر الجبهة من أحزاب ومنظمـات جماهيرية . ويتم الترشيح على قائمة واحدة هى قائمة الجبهـة والتى تضم عددا من المرشحين أكبر من عدد المقاعد فى الدائرة الانتخابية . ومن ثم فقد كان الحق الوحيد المكفول للناخب هو حق شطب بعض المرشحين من عـلى القائمة الموحدة للجبهـــة ! . ويتضـح من تشـكيل آخر برلمان لألمانيا الديمقراطية والذى تم انتخابه فى ١٩٨٦/٦/٨ قبل انهيار نظامها السياسى أن توزيع المقاعد التى يبلغ اجمالها ٤٠٠ مقعد كان يتم تحديده سلفا تحت سلطة وهيمنة الحزب الاشتراكى الموحد . فقد حصل الحزب الاشتراكى على ١٢٧ مقعد وكل من حزب الفلاحين والمسيحى الديمقراطى والليبرالى والوطنى على ٥٢ مقعدا (بالتساوى !) كما حصل اتحاد النقـابات على ٦١ مقعدا ورابطة الشبيبة على ٣٧ مقعدا واتحاد النساء على ٣٢ مقعدا ورابطة الثقـافة على ٢١ مقعدا .

وقد اوضحت الأحداث التى شهدتها ألمانيا الديمقراطية ابتداء من صيف ١٩٨٩ أن النظام السياسى فيها لم يعد قادرا على تطويق حركة الجماهير واحتوائها . وبدأ الهروب الكبير من ألمانيا الشرقية الى ألمانيا الغربية عبر المجر فالنمسا هذه المرة تبعته مظاهرات منتظمة فى مدينة ليبزج ، اهم مراكز الاشعاع الثقافى هناك . وأدى هذا الهروب الى ثورة قصر محدودة فى البداية أطاحت بالرئيس هونيكر زعيم الحزب الاشتراكى الموحد بعد ١٨ عاما متواصلة من السلطة . لكن خلفه ايجون كرينتس ولم يتمكن هو الآخر من السيطرة على الأوضاع وتصاعدت المظاهرات حدة الى ان وصلت ذروتها بخروج نحو مليون شخص فى برلين الشرقية وبدأت فى هدم جدار برلين فى ٩ نوفمبر ١٩٨٩ وهنا فقط قبلت اللجنة المركزية للحزب الاشتراكى الموحد (الشيوعى) بمبدأ الانتخابات الحرة لتبدأ عملية التحول الديمقراطى مسيرتها جنبا الى جنب مع عملية الوحدة مع ألمانيا الاتحادية .

وعندما أتيح للشعب فى ألمانيا الديمقراطية أن يخوض انتخابات حرة لأول مرة منذ تأسيس الدولة ، وذلك فى مارس ١٩٩٠ ، اتضحت صورة الخريطة السياسية الحقيقية فيها . فقد خاض هذه الانتخابات تسعة عشر حزبا بالاضافة الى خمسة ائتلافات تمثل أربعة عشر حزبا آخرين . وقد أسفرت هذه الانتخابات عن وجود ثلاث تيارات سياسيه رئيسية على الساحة وهى تكتل اليمين ، والذى يضم أساسا الحزب المسيحى الديمقراطى والحزب الاجتماعى وحزب البعث الديمقراطى وحصل على ٤٨ر١٤٪ من الأصوات (١٩٣ مقعد) ، والحزب الاشتراكى الديمقراطى الذى حصل على ٢١ر٨٤٪ من الأصوات (٦٥ مقعد) ثم أخيرا الحزب الاشتراكى الموحد (الذى غير اسمه ليصبح حزب الاشتراكية الديمقراطى ، وهو الحزب الشيوعي الحاكم قبل ذلك) وحصل على ١٦ر٣٣٪ من الأصوات (٦٥ مقعدا) بالاضافة الى عدد من القوى والأحزاب الأخرى الصغيرة .

وهكذا تشكلت حكومة ائتلافية جديدة على أسس ديمقراطيــة من الأحزاب المؤيدة للوحدة مع ألمانيا الاتحادية برئاسة دى ينزير زعيم الحزب المسيحى الديمقراطى . وبعد حوالى ستة أشهر من تشكيل هذه الحكومة تم تحقيق الوحدة بين الألمانيتين واختفت نهائيا ألمانيا الديمقراطية من على الخريطة السياسية للعالم .

ثالثا ـ الخريطة السياسية لألمانيا الموحدة :

قبل أن تجرى أول انتخابات تشريعية فى ألمانيا الموحدة كانت السيولة التى اتسمت بها الحياة السياسية والتشكيلات الحزبية فى ألمانيا الشرقية بعد انهيار النظام الشمولى قد بدأت فى التجمد وأسفرت عن تشكيلات وضحت معالمها وجسدتها أربعة تيارات سياسية رئيسية هى التيار المسيحى الديمقراطى والتيار الاشتراكى الديمقراطى والتيار الليبرالى والتيار الماركسى . واندمجت هذه التيارات الرئيسية مع مثيلاتها فى ألمانيا الاتحادية .

وقد أسفرت انتخابات البوندستاج التى جرت فى ٢ ديسمبر ١٩٩٠ عن فوز تحالف يمين الوسط الذى يتزعمه هلموت كول بـ ٥٤ر٨٪ من الأصوات وحصل على ٣٩٢ مقعدا من اجمالى مقاعد البوندستاج البالغ عددها ٦٥٦ مقعدا . ويضم هذا التحالف الحزب المسيحى الديمقراطى وحصل على ٣٦ر٧٪ من الأصوات ، والحزب المسيحى الاجتماعى وحصل على ٧ر١٪ والحزب الليبرالى وحصل على ١١٪ . أما الحزب الاشتراكى الديمقراطى الذى تزعمه أوسكار لافونتين فقد حصل على ٣٣ر٥٪ من الأصوات (٢٣٩ مقعد) . ولم يحصل حزب الاشتراكية الديمقراطية (الشيوعى الحاكم سابقا فى ألمانيا الشرقية) الا على ٢ر٤٪ من الأصوات على مستوى ألمانيا الموحدة ، ٩ر٩٪ فقط على مستوى ألمانيا الشرقية . واستفاد من حكم المحكمة الدستورية السابق الاشارة اليه ، ومن ثم أصبح له سبعة عشر مقعدا فى البوندستاج . وتمثلت المفاجأة الكبرى لهذه الانتخابات فى انهيار حزب الخضر الذى لم يحصل الا على ٥ر٩٪ من الأصوات (ثمان مقاعد مقابل ثمانية وأربعين مقعدا فى الانتخابات السابقة فى ألمانيا الاتحادية) .

وتعبر هذه النتائج عن حقيقة ان قضية الوحدة الألمانية كانت هي محور المعركة الانتخابية وان الموقف المتحفظ للاشتراكيين الديمقراطيين من السرعة التى تمت بها الوحدة وتكلفتها ، وكذلك الموقف الرافض لحزب الخضر منها كانا من بين الأسباب التى أدت الى تراجعهما فى هذه الانتخابات .

أهم المشكلات السياسية :

تتع النظام السياسى فى ألمانيا الاتحادية باستقرار كبير بعد الحرب العالمية الثانية مما مكنها من شق طريقها بثبات نحو الازدهار الاقتصادى . وكانت قوتها الاقتصادية الضخمة وانجازاتها المتميزة على الصعيد التكنولوجى هى التى مكنتها من أن تستفيد الى أقصى حد من تداعيات البيروسترويكا وتلقى بثقلها وراء الهدف الذى عاشت من أجله بعد انتهاء الحرب ألا وهو اعادة توحيد الشعب الألمانى .

وقد اظهرت نتائج أول انتخابات عامة فى ألمانيا الموحدة أن استيعاب ألمانيا الديمقراطية فى النسيج السياسى والاقتصادى - الاجتماعى لألمانيا الاتحادية لم يغير من طبيعة النظام الذى كان سائدا فى ألمانيا الاتحادية قبل الوحدة . كما أكدت هذه النتائج على أن الغالبية العظمى من الشعب الألمانى اعتبرت ان هدف تحقيق الوحدة يسمو على أى اهداف أو مطالب اقتصادية واجتماعية ، وابدوا استعدادهم لدفع ثمن هذه الوحدة مهما يكن باهظا . ولذلك حققت التيارات التى أيدت الوحدة وتحمست لها مكاسب انتخابية على حساب التيارات التى تحفظت على تكلفتها والطريقة التى تمت بها او تلك التى عارضتها صراحة . ولا تختلف خريطة القوى السياسية فى ألمانيا الموحدة عن خريطة تلك القوى فى ألمانيا الاتحادية قبل الوحدة باستثناء عودة الشيوعيين الى الظهور فى البوندستاج بعد نجاح سبعة عشر نائبا من الحزب الحاكم سابقا فى ألمانيا الشرقية فى الانتخابات الأخيرة . لكن هذه العودة لن يكون لها تاثير يذكر على الحياة السياسية فى ألمانيا .

ومع ذلك فانه يجب ألا نقلل من آثار هذه الوحدة على النظام السياسى الألمانى على المدى البعيد . فقد تم الدمج الدستورى والقانونى بين الشعبين، ولكن عملية الانصهار العضوى بين نظامين اقتصاديين واجتماعيين مختلفين تماما سوف تستغرق وقتا طويلا . فالتحول من نظام اقتصادى يخطط مركزيا ويقوم على الملكية الجماعية لوسائل الانتاج الى نظام يقوم على الملكية الفردية ويخضع لآليات السوق لا يتم بقرارات ادارية . وسوف يتعين على الاقتصاد الألمانى والحياة الاجتماعية الألمانية ان تسير وفقا لآليتين وسرعتين ومزاجين مختلفين لبعض الوقت الى أن تتوحد وتتوافق وتنتظم حركة المجتمع كله فى نسق واحد . وخلال هذه الفترة فسوف يتعين على النظام السياسى الألمانى وبالذات على الأغلبية الحاكمة أن توجد حلا لمشكلات البطالة والتضخم التى ترتبت على الوحدة والتى كانت ألمانيا الاتحادية سابقا قد تخلصت منهما الى حد كبير بطريقة حسدتها عليها معظم الدول الأوروبية .

أهم الارتباطات الدولية :

بقيام الوحدة بين الألمانيتين تصبح ألمانيا الموحدة أكبر الدول الأوروبية على الاطلاق من حيث تعداد السكان واكثرها ثقلا من الناحية الاقتصادية ، ومن ثم أكثرها تأثيرا على مسار أوروبا على الرغم من القيود السياسية والعسكرية التى ما تزال مفروضة عليها . وقد تعهد الاتحاد السوفيتى بسحب قواته التى يبلغ تعدادها ٣٨٠ ألفا خلال ثلاث أو أربع سنوات . واحتفظت ألمانيا الموحدة بعضويتها فى السوق الأوروبية المشتركة وحلف شمال الأطلسى . وأصبحت هناك ألمانيا واحدة فى الأمم المتحدة والمنظمات الدولية المتخصصة بدلا من دولتين ألمانيتين .

ولا شك أن أولويات السياسة الخارجية لألمانيا الموحدة سوف تتركز خلال السنوات القليلة القادمة على طمأنة المخاوف الدفينة التى تثيرها الوحدة الألمانية فى معظم العواصم العالمية فى الشرق والغرب على السواء .

المراجـــع

1 — MENY, Yves : Politique Comparée, les démocratiese : Etats Unies, France, Grande Bretagne, R.F.A, Montchrestein, 2 ed. Paris, 1988-

2 — Edinger, Lewis : Politics in West Germany, Little Brown, 1977.

3 — Contradt, David. The German Polity. 2nd ed. New York : Longman, 1982.

ملحـــوظة :

ـ بعض المعلومات المتعلقة بالنظـــام السياسى لألمـانيا الديمقراطيـة وخصوصا البيانات مأخوذة عن كتاب : أضواء على جمهورية ألمـانيا الديمقراطية ، الصادر عن وكالة بانوراما للصحافة الخارجية .

ـ بعض البيانات المتعلقة بالأحـــداث التى أدت الى الوحدة الألمـانية مأخوذة من أرشيف الأهرام .

ـ النتائج المتعلقة بانتخابات ٢ ديسمبر ١٩٩٠ فى ألمـانيا الموحـدة مأخوذة عن صحيفة Le Monde الفرنسية ، العدد ١٤٢٦٢ بتاريخ ٤ ديسمبر ١٩٩٠ ص ٨ .

٢ ـ ايطاليـــا

لمحة عـامة :

النظام الايطالى هو نظام جمهـــورى ـ برلمـانى . ولم تستقر فيـه القواعد والتقاليد الديمقراطية الا بعد الحرب العالمية الثانية . وهـــو نظام يتسم بعدم الاستقرار الوزارى . فلم يتمكن أى حزب سياسى ، منذ الحرب العالمية الثانية وحتى الآن ، من الحصول على اغلبية برلمـانية . ويشـــكل الاستقطاب القائم بين التيـــار الكاثوليكى المحـافظ والتيار الاشتراكى ـ المـاركسى أهم خطوط خريطة توزيع القوى السياسية . ولا يساعد هـذا الوضع . حصوصا مع ضعف وتشرذم التيارات والقـــوى الوسـطيه ، على تشكيل حكومات ائتلافية على أسس واضحة . ولهذا لم يتجـــاوز متوسط عمر الوزارة الايطالية سنة واحدة على مدى أربعين عاما .

لكن سقوط الحكومة لا يترتب عليه فى النظام الايطالى ضرورة حـــل البرلـمان ولذلك تمتعت المؤسسات التشريعية باستقرار نسبى ولم يحدث اجراء انتخابات مبكرة الا فى حالات محدودة . أى أن ظاهرة عدم الاستقرار تنسحب على الحكومة وحدها ولا تمتد لتشمل مؤسسات النظام ككل . وقد خضعت صيغة الائتلاف الحكومى للمساومات والمناورات التى لا تنتهى بـين القيادات الحزبية .

ولهذا الوضع أسباب وجذور تاريخية خاصـــة بالتجربة الايطـالية ، فالنخبة الليبرالية المعبرة عن الفئـــات البرجوازية الصـــاعدة طوال القرن التاسع عشر هى التى تمكنت من تحقيق هدف الوحدة الايطـــالية وأقامت الدولة الايطالية الحديثة عام ١٨٦١ . وترتب على ذلك ليس فقط تقلص بل وانهيار سلطة الكنيسة وانما أيضا عزل أو انعزال التيار الكاثوليكى عن الحياة العامة . ومع توسيع نطاق الحقوق السـياسية بدأت الأحزاب المعبرة

عن طموحات وايديولوجيات الطبقة العاملة تبرز كأهم قوة سياسية صاعدة ولكن من خارج النظام . وبعد الحرب العالمية الأولى ونزول التيار الكاثوليكي الى ساحة العمل السياسي بدت القوى الليبرالية والراديكالية المعبرة عن النظام القائم معزولة جماهيريا وسط تنامي التيارين المتعارضين الاشتراكي والكاثوليكي . وعندما تصاعدت أزمة المجتمع الايطالي استسلمت النخبة الحاكمة أو سلمت زمام أمرها ومجتمعها الى الفاشية التي طرحت نفسها كمنقذ . ورغم استفادة الكنيسة من النظام الفاشي بعد تنظيم العلاقة بينهما بطريقة مكنت الكنيسة من أن يصبح لها وضعا متميزا في الحياة الثقافية الايطالية ، الا أن التيار السياسي الكاثوليكي لم يبدو وكأنه متواطئ مع النظام الفاشي . أما التيار الاشتراكي فقد حمل هو عبء المقاومة والتصدي للنظام الفاشي . وهكذا خرجت ايطاليا من محنة الفاشية والهزيمة وخريطة القوى السياسية فيها محددة على النحو التالي :

تيار اشتراكي قوي يمثل الحزب الشيوعي عم نضاله وهو حزب زاده تباعده عن موسكو وسياساته وطروحاته المستقلة مصداقية داخل الحياة السياسية الايطالية . وتيار كاثوليكي مرشح لالتفاف معظم قوى اليمين حوله وقادر على التأثير في صفوف الطبقات العاملة والمتوسطة . وتيار ليبرالي وراديكالي عاجز عن العودة من جديد الى الساحة كتيار شعبي . وهكذا أصبح الحزب المسيحي الديمقراطي والحزب الشيوعي الايطالي هما مركزي الثقل الرئيسيين في الحياة السياسية الايطالية ولم تتمكن أي قوة ثالثة حتى الآن بما في ذلك الحزب الاشتراكي الذي غير من نمط تحالفاته أن يملأ الفراغ لترجيح كفة على أخرى أو يصبح جسرا للاستقرار الحكومي في ايطاليا .

العلاقة بين السلطات :

تقوم العلاقة بين السلطتين التشريعية والتنفيذية في ايطاليا ، شأنها شأن أي نظام برلماني آخر على التداخل والتعاون بينهما . فرئيس الوزراء

والوزراء هم أعضاء في البرلمان ، واستمرارهم في السلطة التنفيذية رهن باستمرار تمتعهم بثقة السلطة التشريعية . وتكمن خصوصية النظام الايطالي في أن رئيس الجمهورية ، والذي يباشر سلطات تنفيذية محدودة بالمقارنة بسلطة الحكومة ، قد يلعب أحيانا دورا توفيقيا هاما للمساعدة في اختيار رئيس الوزراء . من ناحية أخرى فليس من النادر ، بسبب طبيعة العلاقة بين القوى السياسية الايطالية ، أن يختار رئيس الوزراء من أحزاب الأقلية أو من شخصيات الصف الثاني أي أن رئيس الوزراء ليس بالضرورة هو زعيم أكبر الأحزاب المرشحة لقيادة الائتلاف الحكومي كما هو الحال في النظم البرلمانية الأخرى . أما السلطة القضائية فتباشر دورها في استقلال كامل عن السلطتين التشريعية والتنفيذية . وتوجد محكمة دستورية لها حق النظر في مدى دستورية القوانين .

السلطة التنفيذية :

ويختص بها كل من رئيس الجمهورية والحكومة .

أما رئيس الجمهورية فيتم انتخابه في جلسة مشتركة لمجلسي البرلمان يشترك فيها مندوبون عن الأقاليم الايطالية البالغ عددها عشرون اقليما (بواقع ٣ مندوبين عن كل اقليم فيما عدا منطقة فال دوستا التي تمثل بمندوب واحد) . ويتعين حصول الرئيس على ثلثي الأصوات ، فاذا تعذر ذلك تكفي الأغلبية البسيطة بعد الجولة الثالثة . ولا يعد منصب رئيس الجمهورية منصبا شرفيا بحتا اذ يتمتع رئيس الجمهورية ببعض السلطات الهامة . فهو يملك حل البرلمان ، بعد استشارة رئيسي مجلسيه . والى جانب تعيين رئيس الوزراء يملك أيضا حق التعيين في بعض المناصب الهامة في الجيش والجهاز القضائي ومجلس الشيوخ ويستطيع رئيس الجمهورية تعليق أو تعطيل صدور التشريعات لفترة ولكنه لا يملك حق الفيتو ازاءها . وتلعب شخصية الرئيس دورا كبيرا في تحديد وزن وثقل رئاسة الجمهورية في النظام السياسي الايطالي .

اما رئيس الوزراء فيعينه رئيس الــدولة ويتعين أن يحظى بثقة البرلمان ٠ ويختار رئيس الوزراء أعضاء حكومته من بين أعضاء البرلمان عادة ٠ وتخضع عمليــة الاتفاق عــلى شخص رئيس الوزراء والوزراء الى مساومات حادة ٠ وقد خرج أغلب رؤساء الوزارات الايطالية بعد الحرب من بين صفوف الحزب المسيحى الديمقراطى ولم يكونوا جميعهم بالضرورة زعماء الحزب فى ذلك الوقت ٠ ورغم أن هذا الحزب كان دائما أكبر أحزاب الائتلاف الحاكم الا أن ظروفا معينة أدت الى انتقال رئاسة الوزارة الى شخصيات من أحزاب الأقلية ؛ سبادولينى (الحزب الجمهورى) ، فى ١٩٨٢/٨١ ، كراكسى (الحزب الاشتراكى) ، فى ١٩٨٧/٨٥ ٠

السلطة التشريعية :

ويتولاها برلمان يتكون من مجلسين : مجلس النــواب ومجلس الشيوخ ٠ ويتكون مجلس النواب من ٦٣٠ عضوا جميعهم بالانتخاب ٠ أما مجلس الشيوخ فيتكون من ٣١٥ عضوا منتخبا ٠ وخمسة أعضاء يعينهم رئيس الجمهورية مدى الحياة ٠ ويعتبر رؤساء الجمهوريات السابقين أعضاء فى مجلس الشيوخ مدى الحياة أيضا ٠

ومن الناحية القانونية يتمتع المجلسان بالمساواة ، وفى حالات كثيرة كان رئيس الوزراء عضــوا بمجلس الشيوخ ٠ لكن من الناحية الفعلية ترجح كفة مجلس النواب فى العملية التشريعية ٠ وعادة ما تأتى المبادرة باقتراح مشروعات القوانين من جانب الحكومة لكن يمكن أيضا لأعضاء البرلمان واللجان التشريعية فيها والمجالس الاقليمية بل ويستطيع الناخبون أن يتقدموا بالتماسات لاقتراح مشروعات القوانين ٠

وتجرى الانتخابات كل ٥ سنوات بالنسبة للمجلسين ٠ لكن نظام الانتخابات يختلف بالنسبة لمجلس النواب عنه بالنسبة لمجلس الشيوخ ٠ ففى انتخابات مجلس النواب تقسم ايطاليا الى ٣٢ دائرة انتخابية تختلف المقاعد المخصصة لها باختلاف عدد السكان (وتتراوح بين ٢ ـ ٤٧ مقعدا

فيما عدا اقليم واحد يخصص له مقعد واحد) ٠ ويتم الترشيح من خلال القوائم الحزبية ويحق للناخب أن يشكل ثلاث أو أربع تفضيلات مختلفة ٠ وتوزع المقاعد بين الأحزاب حسب نسبة الأصوات التى حصلت عليها وعلى أساس المتوسطات اللازمة للحصول على مقعد فى كل دائرة ٠ وتوزع المقاعد الباقية على المستوى القومى على الأحزاب التى حصلت على حد أدنى قدره مقعد واحد فى أى دائرة أو ٣٠٠٫٠٠٠ صوت على الأقل على المستوى القومى٠ اما بالنسبة لمجلس الشيوخ فالدوائر فردية متساوية قدر الامكان ويمكن لأى مرشح أن يتقدم بالترشيح فى ثلاث دوائر مختلفة ٠ ويفوز الحاصلون على ٦٥٪ من الأصوات تلقائيا ٠ أما المقاعد الباقية فتوزع على أساس التمثيل النسبى بطريقة هونت Hondt ٠ ولا توجد انتخابات تكميلية بالنسبة لأى من المجلسين حيث يتم شغل المقعد الذى يخلو بالمرشح التالى فى الترتيب ٠

السلطة القضائية :

يمارس الجهاز القضائى فى ايطاليا وظيفته التقليدية فى استقلال تام عن السلطتين التشريعية والتنفيذية ٠ وجدير بالذكر هنا أن النظام القضائى الايطالى يتضمن أيضا محكمة دستورية لم تبدأ عملها الا فى عام ١٩٥٦ رغم النص عليها فى دستور ١٩٤٧ ٠ وتتكون المحكمة من خمسة عشر قاضيا يعين البرلمان ثلثهم ورئيس الجمهورية الثلث والجهاز القضائى الثلث ، تختص بالنظر فى دستورية القوانين والفصل فى تنازع الاختصاص بين جهات الادارة وفى الالتماسات الخاصة باجراء استفتاء وتتولى هذه المحكمة محاكمة رئيس الدولة فى الحالات التى يحددها الدستور ٠ وفى هذه الحالة يتعين اضافة قاضى آخر يختاره البرلمان ٠

وجدير بالذكر أن المحكمة الدستورية لعبت دورا هاما فى ايطاليا لتخليص البلاد من العديد من القوانين والأوضاع الموروثة عن حقبة موسولينى الفاشية ٠

النظام الحزبى واهم القوى والتيارات السياسية :

لا يتضمن الدستور الايطالى قيودا على تشكيل الأحزاب والتجمعات السياسية والنقابات المهنية وغيرها · ولكنه ينطوى فى الوقت نفسه على نصوص سمحت بمقاومة وتجريم المنظمات السياسية الارهابية مثل « الألوية الحمراء » · وهناك عشرات الأحزاب التى تمارس نشاطها بطريقة شرعية وتتعدد ألوانها الايديولوجية من أقصى اليمين الى أقصى اليسار . ويبلغ عدد الأحزاب الممثلة فى مجلس النواب حوالى أربعة عشر حزبا · لكن حزبان منها فقط هما اللذان يملكان كتلا برلمانية ضخمة وهما الحزب المسيحى الديمقراطى (٢٣٤ نائبا عام ١٩٨٧) والحزب الشيوعى (١٧٧ نائبا) يأتى بعد ذلك ، بفارق كبير ، الحزب الاشتراكى (٩٤ مقعدا ، وهى أعلى نسبة من المقاعد حصل عليها منذ ١٩٤٦) أما الأحزاب الأخرى فتتراوح نسبة الأصوات التى حصلت عليها بين ١ ـ ٦٪ ·

وفيما يلى نبذة عن أهم هذه الأحزاب :

١ ـ الحزب المسيحى الديمقراطى DC :

تأسس عام ١٩٤٣ من عدد من الجماعات الكاثوليكية التى لعبت دورا نشطا أو شبه نشط فى مقاومة الفاشية · وكانت أول محاولة لاقامة حزب سياسى كاثوليكى قد تمت عام ١٩١٩ على يد القس لويجى ستورزو حين أعلن قيام « الحزب الشعبى » وركز على القضايا الاجتماعية وكانت له نكهة يسارية · وحل محله عام ١٩٢١ فى قيادة هذا الحزب دى جاسبيرى الذى اصبح هو نفسه أول زعيم للحزب المسيحى الديمقراطى ·

وقد تمكن الحزب المسيحى الديمقراطى من تجميع معظم القوى المناهضة للشيوعية من كافة الفئات الاجتماعية وانتهج سياسة محافظة على الصعيدين الاقتصادى والاجتماعى · وعلى الصعيد الخارجى لعب الحزب وقياداته فى السنوات الأولى بعد الحرب دورا هاما فى ربط ايطاليا بحلف شمال الأطلسى والجماعة الاقتصادية الأوروبية ·

وقد حصل فى أول انتخابات بعد الحرب عام ١٩٤٦ على ١ر٣٥٪ من الأصوات وتمكن فى الانتخابات التالية (١٩٤٨) من الحصول على ٥ر٤٨٪ وكانت هذه أعلى نسبة حصل عليها فى تاريخه · ثم تضاءل وزنه النسبى بعد ذلك وحقق عام ٨٣ أدنى مستوى له (٩ر٣٢٪) لكنه ارتفع قليلا عام ٨٧ الى ٣ر٣٤٪ ·

وقاد هذا الحزب الائتلافات الحكومية فى الفترة من ٤٨ ـ ١٩٦٣ بالتعاون مع أحزاب صغيرة من اليمين والوسط · وبعد ذلك اتجه ، تحت تأثير ألدو مورو الى « الانفتاح على اليسار » وتحالف مع الحزب الاشتراكى لكن هذا التحالف لم يكن لصالح الحزب الاشتراكى وادى على العكس الى زيادة أهمية الحزب الشيوعى كحزب معارض · وبسبب كثرة الفضائح وتفشى الفساد اضطر الحزب مع بداية الثمانينيات أن يتخلى عن منصب رئاسة الوزارة لصالح الأحزاب الصغيرة المتحالفة معه على الرغم من انه ما زال يمثل من حيث نسبة الأصوات وعدد النواب أكبر الأحزاب الايطالية · وعلى أى حال فقد شارك فى جميع الحكومات التى شكلت منذ الحرب وحتى الآن بأغلبية المناصب الوزارية واستعاد منذ عام ١٩٨٨ منصب رئيس الوزراء ·

٢ ـ الحزب الشيوعى الايطالى PCI :

أسسه جرامشى عام ١٩٢١ بعد انشقاقه عن الحزب الاشتراكى · وقاد المقاومة السرية ضد الفاشية فى الفترة من ١٩٢٩ ـ ١٩٤٣ ومات زعيمه جرامشى فى السجن وتولى تولياتى قيادته · وكان فى طليعة الأحزاب الشيوعية الأوروبية التى نادت منذ عام ١٩٥٦ بـ « الطريق الايطالى الى الاشتراكية » واستقل فى سياساته تماما عن موسكو · وكان هذا ، بالاضافة الى دوره البطولى فى مقاومة الفاشية ، من بين العوامل التى ساعدته على أن يحافظ بل ويطور دوره على الساحة السياسية الايطالية · ويعتبر بلا منازع أقوى الأحزاب الشيوعية فى أوروبا · وقد وصل الى أوج قوته الانتخابية عام ١٩٧٦ (٤ر٣٤/) ولكنه عاد الى التراجع بعد ذلك بانتظام ولم يسجل فى انتخابات ٨٧ سوى ٦ر٢٦٪ من اجمالى الأصوات ·

ولم يشارك الحزب الشيوعي في السلطة في أي وقت وان كان قد شارك بعض الأحزاب الأخرى في اتفاق لتأييد الحكومة المسيحية الديمقراطية في الفترة من ٧٦ ـ ١٩٧٩ ·

وينتهج الحزب سياسة داخلية وخارجية مرنة ولكنها لم تتخل عن هدف اقامة المجتمع الاشتراكي او على الاقل تجاوز ـ الرأسمالي للمجتمع · وركز هجومه على الاحتكارات الرأسمالية الكبرى وشرورها ولم يعارض تشجيع المبادرة الفردية والمشروعات الصغيرة · ووافق على عضوية ايطاليا في الناتو وفي الجماعة الأوروبية الى أن تتوفر بدائل أفضل ، ويبدو أن الحزب تخلى الآن عن شعار « المصالحة التاريخية » بعد تجربته في تأييد حكومة المسيحيين الديمقراطيين من الخارج ويرفع شعار وحدة اليسار وحكومة اليسار ·

٣ ـ الحزب الاشتراكي PSI :

وهو أقدم الأحزاب الايطالية · وتأسس عام ١٨٩٢ وأصبح أكبر واهم الأحزاب عام ١٩١٩ · وانفصل عنه الجناح الماركسي عام ١٩٢١ · تحول الى العمل السري اثناء الفاشية وعاد الى ممارسة نشاطه العلني عام ١٩٤٦ وحصل على ٢٠٪ من الأصوات في انتخابات ذلك العام (في مقابل ١٩٪ للحزب الشيوعي) · ولكن سرعان ما توالت الانقسامات من داخله وخصوصا بعد خروج الاشتراكيين الديمقراطيين من صفوفه · بعد أن تحالف مع الحزب الشيوعي ودخلا الانتخابات بقائمة واحدة عام ١٩٤٨ عاد وابتعد عنه ومع بداية الستينات اقترب من الحزب المسيحي وأحزاب الوسط · وفي السبعينات آلت قيادته الى الجناح اليميني وتصور انه يستطيع أن يشكل قوة ثالثة مؤثرة على الساحة السياسية · واصبح زعيمه كراكسي رئيسا للوزراء من عام ١٩٨٣ حتى عام ١٩٨٦ وهي من أطول الفترات في تاريخ الوزارات بعد الحرب ، رغم ان الحزب لم يحصل الا على ٤ر١١٪ من الأصوات (٧٣ مقعدا) عام ١٩٨٣ · لكن يبدو ان الوزن الانتخابي للحزب يتزايد ·

فقد حصل على ٣ر١٤٪ من الأصوات (٩٤ نائبا) في عام ١٩٨٧ ، ويبدو المستقبل أمامه أكثر اشراقا ·

وقد تغيرت سياسة الحزب كثيرا على مر الأيام · فبعد أن كان من أنصار التخطيط المركزي أصبح أكثر ميلا الى السياسات الاقتصادية التقليدية وأصبح أقرب الى الأحزاب الاشتراكية الديمقراطية في أوروبا حيث القبول باقتصاديات السوق مع التركيز على بعض جوانب العدالة الاجتماعية · وبعد ان كان معارضا للناتو وأوروبا أصبح من المتحمسين لعضوية ايطاليا فيهما ·

٤ ـ الحزب الاشتراكي الديمقراطي P S D I :

وهو عبارة عن انشقاق من الحزب الاشتراكي وانفصل عنه عام ١٩٤٧ احتجاجا على سياسة التحالف مع الحزب الشيوعي · عاد الى الحزب الأم ودخلا في تحالف انتخابي وشكلا عام ١٩٦٨ قائمة واحدة حصلت على ٥ر١٤٪ من الأصوات (٩١ مقعدا) بعد أن انصهرا معا عام ١٩٦٥ وشكلا الحزب الاشتراكي الموحد S U · لكنهما انفصلا مرة أخرى عام ١٩٦٩ · وقد تأرجحت مواقفه وسياساته وتحالفاته وتمكن زعيمه من أن يصبح رئيسا للجمهورية عام ١٩٦٤ · حصل في انتخابات ٨٧ على ٩ر٢٪ فقط من الأصوات (١٧ مقعدا) ·

٥ ـ الحركة الاجتماعية الايطالية :

وهي حركة يمينية متطرفة تأسست عام ١٩٧٣ من انصهار الحزب الاجتماعي الايطالي مع الحزب الملكي الايطالي · وكان هذان الحزبان قد تحالفا معا في انتخابات عام ١٩٧٢ وأدى نجاحهما في هذه الانتخابات الى الانصهار داخل حزب واحد · ومن المعروف ان الحزب الاجتماعي تأسس عام ١٩٤٦ وتعكس ممارساته بل ورؤيته السياسية كثيرا من ممارسة ورؤية الحزب الفاشي القديم ، والذي حرم القانون الصادر في ٢٠ يونية عام ١٩٥٢ قيامه صراحة ، رغم انه لم يجاهر بذلك · لكن الحركة الاجتماعية الايطالية تختلف

من الأحزاب اليمينية المتطرفة فى أوروبا فى انها حركة عنصرية . وتتميز بقوة مناهضتها للشيوعية وتركيزها على الدين والكاثوليكية بالذات كوعاء للقيم .

وقد حققت هذه الحركة أكبر انتصار لها عام ١٩٧٢ حين حصلت على ٧٦ر٨٪ من الأصوات (٥٦ مقعد) لكن وزنها النسبى تضاءل بعد ذلك رغم انها لا تزال تشكل ، بالمقارنة مع الأحزاب الوسطية ، قوة لا يستهان بها . فقد حصلت فى انتخابات عام ١٩٨٧ على حوالى ٦٪ من الأصوات (٣٥ مقعدا) .

٦ ـ الأحزاب الوسطية :

وهى أحزاب كثيرة ومتعددة وكان لها شأن كبير فى الماضى ولكنها أصبحت قوى هامشية فى النظام الايطالى أو على أحسن تقدير قوى مساندة . من هذه الأحزاب : الحزب الليبرالى الذى تأسس عام ١٩٤٨ وقاد الوحدة الايطالية فى القرن الماضى وحصل عام ١٩٤٦ بعد اعادة تأسيسه على ٧٪ فقط من الأصوات (٤١ مقعدا) ولم يتمكن من الاحتفاظ حتى بهذا الوزن الضئيل. وحصل فى انتخابات عام ١٩٨٧ على ١ر٢٪ من الأصوات (١١ مقعدا) ، الحزب الراديكالى الذى تأسس عام ١٩٥٥ كانشقاق من الحزب الليبرالى ولا يشكل ثقله الانتخابى أكثر من ٢ ـ ٣٪ . وهناك أيضا الحزب الجمهورى الذى تأسس عام ١٨٩٤ وأعيد تأسيسه عام ١٩٤٣ . وحصل هذا الحزب على أعلى نسبة له فى انتخابات عام ١٩٨٣ (١ر٥٪ من الأصوات) اما فى انتخابات عام ١٩٨٧ فقد حصل على ٧ر٣٪ (٢١ مقعدا) . وتعود أهمية هذا الحزب الى موقعه الاستراتيجى داخل يسار الوسط . وذلك يعتبر أحد محاور الائتلاف الرئيسية . ونجح أحد زعمائه (سبادولينى) فى تشكيل الحكومة فى يونيو عام ١٩٨١ .

٧ ـ الأحزاب والتيارات الصغيرة :

وهى تنقسم الى نوعين :

- أحزاب اثنية اقليمية وبعضها له ثقل خاص داخل المنطقة أو الاقليم الذى نشأ فيه مثل حزب جنوب التيرول S V P الذى يفوز عادة بحوالى ٧٠٪ من الأصوات المحلية وهدفه المحافظة على اللغة الألمانية فى هذا الاقليم ، وغيره من الأحزاب الكثيرة المشابهة .
- أحزاب ثورية يسارية وهى متنوعة وكثيرة وبعضها يرفع شعار الكفاح المسلح مثل الألوية الحمراء المحرمة قانونا .

أهم الارتباطات الدولية :

قبلت ايطاليا عضوا بالأمم المتحدة والمنظمات الدولية المتخصصة المرتبطة بها عام ١٩٥٥ . وايطاليا هى عضو مؤسس بالجماعة الأوروبية وحلف شمال الأطلنطى ومنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية . وكانت ايطاليا احدى الدول الأوروبية القليلة التى وافقت عام ١٩٨٣ على نشر صواريخ كروز على أراضيها .

المراجــع

1 — Meny, Yves, Politique Comparee, 2ème ed., Paris : Montchrestein, 1988.

2 — Pridham, Geoffrey. The Nature of the Italian Prty System London : Croom Helm, 1987.

3 — Zuckerman, Alan. The Politics of Faction New Haven, Conn. Yale Univ. Press, 1979.

٣ - بلجيكـــا

لمحـة عـامة :

بلجيـكا ملـكية دسـتورية برلـمانية . يعـكس نظـامها السـياسى خصوصيتها كدولة وحدتها الكنيسة ، وكمجتمع فرقته اللغة والثقافة . فقد نشأت الدولة البلجيـكية نتيجة ثورة اندلعت عام ١٨٣٠ وترتب عليها انفصـال الاقاليم التى تقطنها اغلبية كاثوليكية فى الجنوب عن هولنـده . وتسلحت الدولة الجديدة بدسـتور عام ١٨٣١ الذى منحها نظاما أكثر تحررا من نظام الحكم المطلق الذى كان سائدا فى هولنـده فى ذلك الوقت . لكن كان عليها أن تواجه حقيقة الانقسـام اللغوى والثقافى للمجتمع البلجيكى الذى يتحدث اللغتين الهولنـدية والفرنسـية بالاضـافة الى مجموعة صغيرة تتحدث الألمـانية . وقد ظل هذا الانقسـام مختفيا تحت السطح لفترة طويلة بسبب سـيطرة الثقافة الفرنسية على مؤسسات الدولة وعلى أسلوب الحياة فى المجتمع واجادة كل النخبة البلجيكية ، بصرف النظر عن انتماءاتها العريقة، للغـة الفرنسية . وبالتدريج بدأت الأغلبيـة التى لا تتحدث الفرنسية (حوالى ٥٥٪) تشعر بالقلق وبالرغبة فى ازالة هذه السيطرة الى أن انفجر الوضع فى الستينات من هذا القرن وفرضت قضية اللغة نفسها على النظام السياسى البلجيكى .

وقد أحدث هذا الانفجـار آثارا بعيدة المدى على النظام السياسى برمته. فقد أدخلت على الدستور تعديلات جذرية تم بمقتضاها تطعيم النظام بجرعة هائلة من اللامركزية دون أن يتحول الى نظام فيدرالى تقليدى . وتحول النظام الحزبى من نظام ثلاثى الأحزاب يتمتع بقدر كبير من الاستقرار الى نظام أكثر تعقيدا وعرضة للهزات وعدم الاستقرار .

العلاقة بين السلطات :

اولا : السلطة المركزية :

النظام البلجيكي هو نظام برلماني تقليدي تقلصت فيه السلطة التنفيذية للملك بشكل تدريجي حتى اصبحت تقتصر على النواحي الشكلية والاحتفالية وتركزت في يد وزارة مسئولة مسئولية جماعية أمام البرلمان الذي يتكون من مجلسين • وترتكز العلاقة بين السلطتين التشريعية والتنفيذية على أساس من التداخل والتعاون مع ترجيح كفة السلطة التشريعية • اذ يختار الوزراء من بين النواب الذين ينتمون لحزب (أو لأحزاب) الأغلبية ولا تستطيع الحكومة الاستمرار في السلطة الا اذا حظيت بثقة هذه الأغلبية •

١ ـ السلطة التنفيذية :

منذ اقرار دستور عام ١٨٣١ وهناك قيود كثيرة على الملك الذي لم يكن يستطيع ان يحكم الا من خلال مجلس وزراء يتمتع بصلاحيات واسعة وتأكد هذا الاتجاه تدريجيا مع التعديلات التي أدخلت على الدستور • ويتولى رئاسة مجلس الوزراء زعيم حزب الأغلبية البرلمانية أو الحزب الأكثر تمثيلا في البرلمان عند الاضطرار الى تشكيل حكومات ائتلافية • وقد تميز النظام البلجيكي ، حتى من قبل تفجير المشكلة اللغوية ، بكثرة تشكيل الحكومات الائتلافية دون ان يؤثر ذلك على استقرارها •

٢ ـ السلطة التشريعية :

ويتولاها برلمان مكون من مجلسين هما مجلس النواب ومجلس الشيوخ •

ا ـ مجلس الشيوخ :

ويتكون من ١٨١ عضوا يتم انتخاب ١٠٦ منهم بالاقتراع المباشر وبنظام التمثيل النسبي وتقوم مجالس الأقاليم بانتخاب ٥٠ آخرين من بين أعضائها ،

ثم يشترك النواب المنتخبون بالاقتراع المباشر والمنتخبون بواسطة المجالس الاقليمية باختيار الأعضاء الخمسة والعشرين الباقين • ويشترط ألا تقل سن العضو عن أربعين عاما •

ب ـ مجلس النواب :

ويتكون من ٢١٢ عضوا يتم انتخابهم بالاقتراع المباشر وبنظام التمثيل النسبي لمدة أربع سنوات ولا تقل سن العضو عن ٢٥ عاما •

وجدير بالذكر أن المرأة حصلت على حق الانتخاب لأول مرة عام ١٩٤٩ كما أن حق الانتخاب اجباري • ولذلك ترتفع نسبة المشاركة عادة الى ٩٥٪ من جملة من لهم حق الانتخاب • وللناخب الحق في اختيار قائمة الحزب التي يفضلها أو يعطي صوته لمرشح معين ، ولكن ليس له الحق في انتقاء المرشحين من اكثر من قائمة حزبية وتوزع المقاعد وفقا لنسبة الأصوات على مستوى الدائرة الانتخابية أولا وما تبقى يتم شغله على مستوى الاقليم في مرحلة ثانية •ولذلك قد يتحقق التمثيل النسبي على مستوى الاقليم ولكنه لا يتحقق عادة بنفس الدرجة على المستوى القومي • وهذا النظام يحابي بعض الشيء الأحزاب الكبيرة على حساب الأحزاب الصغيرة •

٣ ـ السلطة القضائية :

تعتبر محكمة النقض أعلى سلطة قضائية في البلاد • ويعين قضاتها لمدى الحياة بقرار من مجلس الوزراء بناء على ترشيحات من مجلس الشيوخ ومن هيئة المحكمة نفسها • ومن الجدير بالذكر أن محكمة النقض ليست لها صلاحية الرقابة على دستورية القوانين • ويمكنها فقط مباشرة الرقابة على القرارات الادارية للتأكد من مدى مطابقتها للقوانين السارية وان كان مجلس الدولة ، والذي أنشيء عام ١٩٤٦ ، هو صاحب الاختصاص الأصيل في هذا الموضوع •

وقد أدى انشاء مجالس اقليمية تتمتع بسلطات تشريعية وتنفيذية في المسائل الاقتصادية والاجتماعية والثقافية الى تزايد احتمال تضارب

الاختصاصات وتنازع القوانين مما ترتب عليه انشاء محكمة تحكيم خاصة اعتبارا من عام ١٩٨٤ لحل المشكلات التى قد تنجم عن تضارب القوانين التى تصدرها المجالس او تعارضها مع القوانين الصادرة عن السلطات المركزية المختصة .

ثانيا : سمات اللامركزية :

ادخلت التعديلات الدستورية ٦٧ ـ ١٩٧١ تغيرات جوهرية على النظام السياسى البلجيكى جعلته يتسم بقدر كبير من اللامركزية . فقد اعترف الدستور البلجيكى بوجود اربع أقاليم لغوية : اقليم فرنسى وآخر هولندى وثالث صغير ألمانى بالاضافة الى بروكسل وهى منطقة ثنائية اللغة (فرنسية ـ هولندية) . كما اعترف بوجود ثلاث جماعات ثقافية مميزة هى الجماعات الناطقة بالفرنسية والهولندية والألمانية . وقد أدى ذلك الى نشأة مؤسسات اقليمية مختلفة وفقا لتشريعات صدرت تباعا ولم تستكمل بعد شكلها النهائى . فقد أصبح لكل من اقليم الوالون (الناطق بالفرنسية) واقليم الفلاندر (الناطق بالهولندية) مجلس اقليمى منتخب له سلطات تشريعية وتنفيذية فى المسائل الاقتصادية المتعلقة بالنطاق الجغرافى للاقليم . وكان من المفروض أن يصبح لمنطقة بروكسل مجلس اقليمى مماثل ولكن الخلاف ما زال قائما بين الناطقين بالفرنسية الذين يرغبون فى أن تصبح بروكسل اقليما مستقلا له نفس صلاحيات الاقليمين الآخرين ، والناطقين بالهولندية الذين يشكلون اقلية فى بروكسل ويعارضون هذا الاتجاه لانه يتيح للناطقين بالفرنسية أن يسيطروا من الناحية العملية على مقادير اقليمين من الأقاليم البلجيكية الثلاث .

أما فيما يتعلق بالجماعات اللغوية فقد أصبح لكل منها الحق فى انتخاب مجلس ثقافى له يختص بكل ما يتعلق بالتعليم والسياسات الثقافية والتربوية والاجتماعية . وفى هذا السياق لا يصبح لبروكسل وضع خاص لأن سكانها يوزعون على الجماعتين اللغويتين الفرنسية والهولندية . وقد اتخذ

الناطقون بالهولندية خطوة حاسمة فى إتجاه تبسيط مؤسساتهم الاقليمية حيث أصبح المجلس الاقليمى والمجلس الثقافى يشكلون مؤسسة واحدة .

وقد ترتب على هذا الوضع تعديلات معينة فى طريقة التصويت فى البرلمان البلجيكى بمجلسيه . اذ يتعين لصدور القوانين التى تتصل بشئون اى من الجماعتين الثقافيتين الكبيرتين ان توافق عليها أغلبية ممثليهما فى البرلمان . ومعنى هذا أن يتمتع ممثلا هاتين المجموعتين فى البرلمان بحق الاعتراض الذى يسمح لهما بتأجيل أو اعادة النظر فى أى مشروعات تمس مصالحهما .

النظام الحزبى واهم التيارات والقوى السياسية الفاعلة :

بدأ النظام الحزبى يتبلور فى بلجيكا قبيل منتصف القرن التاسع عشر . فظهر الحزب الليبرالى أولا عام ١٨٤٦ كرد فعل للتشدد الكاثوليكى وكحزب علمانى مناهض للاكليرية . وبعدها نظمت الجماعات الكاثوليكية المحافظة نفسها فى حزب سياسى عام ١٨٨٤ . وبقيام الحزب الاشتراكى فى بداية القرن العشرين وادخال نظام التمثيل النسبى أصبح النظام الحزبى نظاما ثلاثيا بعد أن كان ثنائيا لفترة طويلة ، ولم تلعب الجماعات والتيارات السياسية الأخرى الا دورا هامشيا لا يذكر . لكن انفجار المشكلة اللغوية أدى الى انقسام الأحزاب الثلاث الكبيرة ونشأت فى الوقت نفسه أحزاب صغيرة على أسس اقليمية ولغوية مما ساعد على تفتت الحياة الحزبية ولو لفترة. فقد حصلت الأحزاب الصغيرة عام ١٩٧١ على ٢٠٪ من مقاعد البرلمان لكن هذه النسبة هبطت بانتظام حتى لم تعد تتجاوز ٩٪ عام ١٩٨٥ . ومع ذلك فان هناك حوالى اثنا عشر حزبا ممثلين حاليا فى البرلمان .

ومن الجدير بالذكر أن التشريعات البلجيكية تكاد تخلو من أى قيود على تشكيل الأحزاب السياسية . وتحصل الأحزاب الممثلة فى البرلمان على اعانة سنوية تقدر على أساس عدد نواب كل حزب فى البرلمان . وفيما يلى نبذة مختصرة عن أهم الأحزاب السياسية .

٢ - الحزب الاجتماعى عن المسيحى :

وتعود اصوله الى عام ١٨٨٤ عندما قام الحزب الكاثوليكى رسميا واصبح هو الحزب المسيطر على الحياة السياسية فى بلجيكا خلال ثلث القرن التالى وما زال هو أقوى الأحزاب السياسية حتى الآن · وقد غير الحزب اسمه عام ١٩٤٥ ليتحرر من سجن الطائفية وينفتح أكثر على الأفكار التقدمية . وشارك فى كافة الحكومات الائتلافية مع حزب الأحرار او الحزب الاشتراكى او مع كليهما · واستطاع المحافظة على وحدته التنظيمية حتى عام ١٩٦٨ . لكنه ، شأنه فى ذلك شأن بقية الأحزاب ، اضطر للتسليم بالأمر الواقع وانقسم الى حزبان مستقلان على أساس لغوى رغم اشتراكهما فى السياسات والتوجه الأيديولوجى · فأصبح هناك حزب اجتماعى مسيحى فرنسى PSC وآخر هولندى CVP رغم أن الجناح الوالونى (الفرنسى) يغلب عليه الطابع المحافظ بينما يغلب على الجناح الآخر الطابع التحررى والنقدى بسبب ارتباطه بالنقابات العمالية ·

ويرفع الحزبان شعار « الاقتصاد فى خدمة الانسان » ويحاولا بلورة سياسات اقتصادية تتسم بالمسئولية الاجتماعية والعدالة · وعلى صعيد السياسة الخارجية يدافع الحزبان عن الوحدة الأوروبية وعن حلف شمال الأطلسى ·

٢ - الحزب الاشتراكى البلجيكى :

كان اسمه فى الأصل حزب العمال البلجيكى وتأسس عام ١٨٨٥ وسرعان ما أصبح قوة سياسية مهمة بعد أن تمكن من قيادة اضراب عمالى ناجح انتزع بعده حق الانتخاب للرجال · وأصبح أهم حزب بعد الحزب الكاثوليكى وشارك فى فترة ما بين الحربين فى حكومات ائتلافية ثنائية أو ثلاثية · وغير اسمه الى الحزب الاشتراكى عام ١٩٤٤ لتوسيع قاعدته الانتخابية ولكنه لم يتمكن من تجاوز الحزب الكاثوليكى الذى جدد شبابه هو الآخر وانفتح على الفكر التقدمى كما سبق ان أوضحنا · وأصبح بين

الحزبين منطقة توافق واسعة ، وشاركا معا فى كثير من الحكومات الائتلافية بعد الحرب الثانية · ولم يصمد الهيكل التنظيمى للحزب أمام عاصفة الانقسام اللغوى فانشطر الى حزبين عام ١٩٧٨ احدهما والونى (فرنسى) PSB ويميل الى المواقف الاشتراكية التقليدية ، والآخر فلاندى (هولندى) BSP ومواقفه أكثر اعتدالا · ولكل منهما موقف مختلف بل ومتناقض من وضع منطقة بروكسل فى سياق التنظيم الاقليمى · كما اختلفا أيضا حول الموقف من صواريخ كروز فبينما وافق الحزب الوالونى على نشرها ، اعترض الحزب الفلاندى · أما السياسات الاقتصادية والاجتماعية فهى متقاربة بشكل عام وكذلك الموقف من الوحدة الأوروبية · وهناك لجنة تنسيق دائمة بين الحزبين ·

٣ - حزب الاصلاح الليبرالى :

وتمتد جذوره الى الحزب الليبرالى أقدم الأحزاب البلجيكية الذى تأسس عام ١٨٤٦ ونشأ كحزب برجوازى علمانى · لكن دور الحزب فى الحياة السياسية البلجيكية تضاءل بعد توسيع نطاق الحريات السياسية والنقابية ولم ينقذه من الانهيار سوى ادخال نظام التمثيل النسبى عام ١٩٠٠ واحتل المرتبة الثالثة بعد الحزبين الكاثوليكى والاشتراكى فى مرحلة ما بين الحربين · وفى عام ١٩٦١ جدد الحزب شبابه وسمى نفسه « حزب الحرية والتقدم » وتمكن من مضاعفة عدد مقاعده فى البرلمان عام ١٩٦٥ (من ٢٠ مقعد عام ١٩٦١ الى ٤٥ عام ١٩٦٥) · واتجه الحزب أكثر ناحية اليمين وحاول تجنب الانقسام لكن الجناح الفلاندى شكل حزبا مستقلا عام ١٩٧٠ اما الجناح الوالونى فقد شكل حزبا جديدا عام ١٩٧٦ هو « حزب والون للاصلاح والحرية » وبعد تحالفه مع الأحزاب فى بروكسل أصبح اسمه عام ١٩٧٩ حزب الاصلاح الليبرالى PRL ·

٤ - أحزاب الأقلية والأحزاب الاقليمية :

هناك العديد من الأحزاب الصغيرة والتى قامت استنادا الى أسس

ايديولوجية وليست لغوية مثل الحزب الشيوعى البلجيكى الذى تأسس عام ١٩٢١ بعد أن انشق عن التيار الاشتراكى ، ولم يتحول الى حزب جماهيرى الا بعد أن لعب دورا هاما فى حركة المقاومة ضد الحكم النازى أثناء الحرب العالمية الثانية وشارك فى الحكم فى الفترة من ١٩٤٦ - ١٩٤٧ ولكنه انتكس تدريجيا حتى اصبح لا يحصل على اكثر من ٢ر١٪ من الأصوات (انتخابات عام ١٩٨٥) ، وهناك أيضا حزب « الاتحاد الديمقراطى من اجل احترام العمل » الذى يطالب بالغاء الضرائب على الأجور والعودة الى سياسة نقدية صحيه ، واقصى ما استطاع هذا الحزب الحصول عليه هو ثلاث مقاعد فى انتخابات عام ١٩٨١ . لكن بعد تفجر المشكلة اللغويه كثرت الأحزاب الاقليمية والاثنيه . وقد لعب حزب اتحاد الشعب الذى تأسس عام ١٩٥٤ وحاول تجسيد الوطنية الفلاندية دورا فى تفجير هذه المشكلة وبلغ هذا الحزب ذروة قوته عام ١٩٧٤ حين تمكن من الحصول على ٢٢ مقعد فى البرلمان ، والجبهة الفرانكفونية التى تأسست عام ١٩٦٤ وبلغت أوج قوتها عام ١٩٧٨ حين حصلت على ١١ مقعد والتجمع الوالونى الذى تأسس عام ١٩٦٨ كرد فعل على نجاح حزب اتحاد الشعب الفلاندى . وغيرها من الأحزاب . لكن وزن هذه الأحزاب تراجع فى السنوات الأخيرة بشكل ملحوظ كما سبقت الاشارة .

اهم المشكلات السياسية :

لا تزال ظاهرة عدم الاستقرار التى ترتبت على تفجر المشكلات اللغوية والاثنية تشكل أهم العقبات التى تواجه النظام السياسى البلجيكى على الرغم من التقدم الذى تم احرازه بعد ادخال اللامركزية . وهناك مشكلات ما تزال معلقة مثل وضع بروكسل فى التنظيم الاقليمى . كذلك تجدر الاشارة الى أن عدم التوازن الاقتصادى بين اقليمى الوالون وفلاندر ، والذى يعد بحق احد الأسباب العميقة الجذور وراء مشكلات بلجيكا اللغوية ، ما زال قائما .

اهم الارتباطات الدولية :

بلجيكا عضو بالأمم المتحدة وكافة المنظمات الدولية المتخصصة وعلى الصعيد الأوروبى انضمت الى كافة المنظمات الأوروبية بالاضافة الى ارتباطاتها مع هولنده ولوكسمبورج فى اطار منظمة البينولوكس . وهى أيضا عضو مؤسس بحلف شمال الأطلسى ومنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية .

المراجع

1 — Fitzmaurice, John. The Politics of Belgium. New York. St. Martin's Press, 1983.

2 — Covell, M. «Ethnic Conflict and Elite Bargaining : The Case Of Belgium» Western European Politics, Vol. 4, No. 3, October 1981.

٤ - سويسرا

لمحة عامة :

النظام السياسى السويسرى هو نظام ديمقراطى برلمانى من طبيعة خاصة يختلف عن النظم الرئاسية أو البرلمانية التقليدية . وهو نظام صاغته الصراعات الدينية والاثنية واللغوية التى استمرت على مدى قرون عديدة قبل أن تنصهر الأمة السويسرية فى دولة فيدرالية محايدة ومتعددة اللغات حيث يتحدث شعبها الألمانية (٦٥٪) والفرنسية (١٨٪) والايطالية (١٢٪) .

ويعتبر فهم نظام الحكم المحلى هو المدخل الرئيسى لفهم النظام السياسى السويسرى ككل فالوحدات المحلية (الكانتونات وانصاف الكانتونات) ليست مجرد وحدات تابعة للحكومة المركزية وتدار من خلالها وانما هى وحدات مستقلة تدار ذاتيا وديمقراطيا وتتمتع باختصاصات وصلاحيات واسعة جدا تشمل كافة ميادين السياسة العامة بما فى ذلك التدريب العسكرى . وربما تكون سويسرا هى الدولة الوحيدة فى العالم الآن التى تحاول بلورة صيغة ما من الديمقراطية المباشرة Landsgemeinde حيث يجتمع المواطنون فى الكانتونات الصغيرة وأنصاف الكانتونات على شكل جمعية عمومية مرة كل سنة لمناقشة أحوالهم . ويلجأ النظام السويسرى كثيرا الى الاستفتاء سواء على المستوى المحلى أو الفيدرالى .

كذلك تمكن النظام فى سويسرا من الخروج من خندق الاستقطاب بين المعسكرين الدينى والعلمانى فى البداية ثم الاشتراكى والبرجوازى بعد ذلك ليصل الى صيغة ائتلافية خلاقة هى صيغة الوفاق الديمقراطى Konkordanidemokratie وهى صيغة دائمة ومستمرة تستوعب الأحزاب الرئيسية الثلاث : الدينية واليمينية واليسارية .

العلاقة بين السلطات :

بنى النظام السويسرى على فكرة التعاون الكامل بين السلطتين التشريعية والتنفيذية وبشكل يفوق أى نظام برلمانى آخر لدرجة أنه لا يوجد فى هذا النظام ما يبرر أصلا فكرة طرح الثقة بالحكومة داخل البرلمان لأن السلطة التنفيذية لا تقوم عملا باتخاذ أى مبادرة الا بعد التشاور المسبق والمتواصل مع السلطة التشريعية .

السلطة التنفيذية :

ويمارسها مجلس فيدرالى Bundestrat مكون من سبعة أعضاء يتم اختيارهم فى اجتماع مشترك بين مجلس البرلمان فى بداية الدورة البرلمانية الجديدة ، ويتم اختيار أحد الأعضاء السبعة لرئاسة المجلس كل سنة . ويمارس رئيس المجلس الفيدرالى وظيفة مزدوجة كرئيس للدولة وكرئيس للحكومة فى نفس الوقت . . لكن وظائفه شرفية الى حد كبير وتختلف اختلافا جوهريا عن مثيلاتها فى النظم الرئاسية أو البرلمانية . ويمارس رئيس المجلس ، الى جانب مهامه الرئاسية ، وظيفته الرئيسية كمسئول تنفيذى عن أحد القطاعات شأنه فى ذلك شأن بقية أعضاء المجلس . وهناك أيضا المستشار الفيدرالى الذى يختار بنفس الطريقة ويعتبر حلقة الوصل الرئيسية بين البرلمان والمجلس .

ويختار البرلمان أعضاء المجلس الفيدرالى على أساس فردى أو شخصى ويعكس تشكيله دائما وبشكل عام كلا من الأوزان النسبية للأحزاب والتعدد الاثنى واللغوى فى الاتحاد السويسرى . ومنذ عام ١٩٥٩ استقرت صيغة الوفاق الوطنى على أساس حصول كل من الأحزاب الثلاث الكبيرة على مقعدين وحصول الحزب الرابع فى الترتيب على المقعد السابع من مقاعد السلطة التنفيذية .

السلطة التشريعية :

وتباشرها الجمعية الفيدرالية Bundesversammlung والتى تتكون من مجلسين هما مجلس الدول Standerat و لمجلس القومى Nationalrat

اولا : مجلس الدول : ويبلغ عدد مقاعده ٤٦ مقعدا (مقعدين لكل من الكانتونات العشرين ومقعد واحد لكل من انصاف الكانتونات الست) . وكان الغرض الأساسى من انشاء هذا المجلس أن يصبح للكانتونات دور رئيسى فى صنع القرار الفيدرالى وعلى أساس من المساواة ، ولكن بمرور الوقت تحول هذا المجلس الى مجلس نيابى يتم شغل مقاعده بالاقتراع العام المباشر .

ثانيا : المجلس القومى : وتبلغ عدد مقاعده ٢٠٠ مقعد يتم شغلهم بالانتخاب المباشر على أساس القوائم الحزبية وبالتمثيل النسبى . ويخصص لكل كانتون عدد من المقاعد يتناسب وعدد سكانه مع ضمان حد ادنى من المقاعد للكانتونات الصغيرة . ولكل من هذين المجلسين وضع متساو فى العملية التشريعية ويمكن لأى منهما الاعتراض على التشريعات التى يقرها الآخر . كما يمكن الرجوع الى الناخبين مباشرة لاستفتائهم فى قضايا معينة اذا طلب ذلك ٣٠٫٠٠٠ ناخب أو حكومات ثمان كانتونات .

السلطة القضائية :

تعتبر المحكمة الفيدرالية هى أعلى جهاز قضائى فى سويسرا . وتتكون من ثلاثين قاضيا ينتخبهم البرلمان (المجلس القومى) لمدة ست سنوات قابلة للتجديد . وللمحكمة صلاحية النظر فى مدى دستورية القوانين ، لكن نظرا للطابع الخاص للدستور السويسرى واللجوء المتكرر للاستفتاء فان القوانين الفيدرالية تعتبر ملزمة للمحكمة وتتقاص صلاحياتها الدستورية لتصبح قاصرة فى الواقع على النظر فى مدى دستورية القوانين المطبقة فى الكانتونات ومدى اتساق دساتير وقوانين الكانتونات مع الدستور والقوانين الفيدرالية .

النظام الحزبى واهم القوى والتيارات السياسية :

تطور النظام الحزبى عبر اربع مراحل رئيسية اتسم خلالها الصراع بين القوى السياسية الرئيسية فى سويسرا بسمات خاصة : مرحلة ما قبل ١٨٤٨ والتى ظهر فيها معسكران احدهما دينى محافظ يرفض السلطة المركزية ويطالب بسيادة الكانتونات ، والثانى ليبرالى علمانى مؤيد لمركزية السلطة . وانشغل المعسكران بحرب الانفصال Sonderbund war والتى خرج منها المعسكر الليبرالى منتصرا ، مرحلة السيولة الحزبية . والتى تمتد من ١٨٤٨ ــ ١٨٧٤ وفيها اتسمت التجمعات السياسية بعدم الاحكام التنظيمى أو الوضوح الايديولوجى . ثم المرحلة الممتدة من اقرار التعديلات الدستورية عام ١٨٧٤ وحتى الخمسينات من هـذا القرن . وفيها بدأت تتضح تدريجيا معالم النظام الحزبى الحديث ، واتسمت الحياة الحزبية بالصراع بين الأحزاب البرجوازية الحاكمة وأحزاب المعارضة الاشتراكية . وأخيرا المرحلة الممتدة منذ انتخابات ١٩٥٩ وحتى الآن وفيها تم استيعاب المعارضة الاشتراكية . وأخيرا المرحلة الممتدة منذ انتخابات ١٩٥٩ وحتى الآن وفيها تم استيعاب المعارضة الاشتراكية الديمقراطيـة لتصبح جزءا من النظام وتبلورت صيغة الوفاق الديمقراطى الذى شكل الائتلاف الحـاكم منذ ذلك الوقت ، وهو ائتلاف يستوعب كافة القوى الرئيسية على الساحة السياسية. وفى هذا السـياق تقتصر المعارضة فى النظام السويسرى عـلى الأحزاب الصغيرة والجماعات الرافضة والتى تصبح أكثر ديناميكية فى وقت الأزمات . وفيما يلى نبذة صغيرة عن أهم هذه الأحزاب .

١ ـ الحزب المسيحى الديمقراطى C V P :

وهو حزب يحمل هذا الاسم منذ عام ١٩٥٧ فقط . لكن جذوره تمتد حتى حرب الانفصال عام ١٨٤٧ حينما حاولت بعض العناصر الكاثوليكية والمحافظة لم شملها بعد أن شتتها الهزيمة . وبعد أن قررت هذه العناصر والجماعات تجنب اسـتخدام لفظ الكاثوليكية فى اسـم الحزب نجحت

فى تشكيل حزب أسمته « حزب الشعب المحافظ » عام ١٩١٢ . وتعـاظم دور هذا الحزب بعد انتخابات ١٩١٩ . ثم غير الحزب اسمه مرة أخرى عام ١٩٥٧ ليصبح « الحزب المسيحى الديمقراطى » متجنبا أيضا استخدام لفظ الكاثوليكية ولكنه كان حريصا هذه المرة على ابراز طابعه الدينى . لكن ذلك لم يغير من طبيعة الحزب كحزب كاثوليكى أساسا وكحزب يمينى محافظ .

وقد اتسم برنامجهذا الحزب بالثبات منذ انشائه وهو برنامج ينطلق من رؤية شاملة للدولة والمجتمع هى ذاتها رؤية الكنيسة الكاثوليكية الرومانية واهم عناصر حماية حرية الفرد ضد تدخل الدولة وبالذات فى مجال العقائد والتعليم والأسرة . وهو حزب يولى عناية خاصة بالمسنين والعجزة ويطالب باصلاح نظام ملكية الأراضى والعقارات والحفاظ على قيمة العملة الوطنية . اما على الصعيد الخارجى فيطالب بالمحافظة على حياد سويسرا العسكرى ، وفى الوقت نفسه دعم العلاقات مع المنظمات الدولية بما فيها الأمم المتحدة ، ويؤيد زيادة المساعدات للدول النامية .

وخلال ربع القرن المـاضى تراوحت نسبة ما حصل عليه الحزب من أصوات فى الانتخابات بين ٢١ ــ ٢٥٪ أما عدد المقاعد فى البرلمان فقد تراوحت بين ٤٢ ــ ٤٨ مقعدا . ويمثل الحزب الآن فى السلطة التنفيذية (المجلس الفيدرالى) وزيران بعـد أن كان يمثـل بثلاثة فى الفترة من ١٩٥٤ ــ ١٩٥٩ .

٢ ـ الحزب الراديكالى الديمقراطى F D P :

شكل الراديكاليون تاريخيا أقوى مجموعة سياسية فى سويسرا منذ منتصف القرن التاسـع عشر وتميزوا عن الليبراليين بموقفهم المتشدد من قضية المركزية ورغبتهم فى اقامة نظام سياسى مركزى قوى فى سـويسرا وأيضا بموقفهم المؤيد لتدخل الدولة لتنظيم الحياة الاقتصادية والاجتماعية . وقد ضعف وضع هذا الحزب بعد ادخال نظام التمثيل النسبى الا انه مازال واحدا من أقوى ثلاثة أحزاب ان لم يكن أقواها جميعا . وحصل فى انتخابات

١٩٧١ على ٤٤ مقعدا وهى تشكل أكبر عدد من المقاعد حصل عليهـا حزب واحد فى هذه الانتخابات .

ويتميز الحزب حاليا بموقفه المطالب بدعم وتقوية الجيش والحفاظ على الحياد بأى ثمن - وهو ليس من المتحمسين للانضمام الى الأمم المتحدة - أما على الصعيد الداخلى فيعتبر الحزب الآن من أشد أنصار الحرية الاقتصادية والحريات الفردية ويطالب بدعم المؤسسات الفيدرالية والمحافظة على التنوع الثقافى فى الوقت نفسه .

٣ ـ **الحزب الاشتراكى الديمقراطى** SPS :

تأسس عام ١٨٨٨ - وبعد تكوين الاتحاد السويسرى للنقابات العمالية زاد نفوذ الجناح اليسارى وتأثيره على القيادة وطالب هذا الجناح بعد اندلاع الحرب العالمية الأولى بتحويلها الى حرب أهلية بين البروليتاريا الأوروبية وبين القوى المسيطرة على المؤسسات الرسمية - وحتى فشل الاضراب العام الذى نظمه الحزب عام ١٩١٨ انشق الحـزب ورفض الجنـاح الاشتراكى الديمقراطى الانضمام الى الدولية الثالثة أما الجناح اليسارى فشكل الحزب الشيوعى السويسرى .

حصل هذا الحزب فى عام ١٩٤٢ على أول مقعد برلمانى له واتسمت سياسته تدريجيا بالاعتدال ونمت قوته السياسية بدرجة كبيرة بعد الحرب لكنه ظل خارج النظام حتى عام ١٩٥٩ حين أصبح لأول مرة أحد أحزاب الائتلاف الحاكم - وسجل الحزب فى انتخابات عام ١٩٧٥ رقمه القياسى فى عدد الأصوات والمقاعد البرلمانية (٥٥ مقعدا) .

وقد تميز الحزب بحماسه الشديد عن المرأة ودورها وحقوقها واليه يرجع الفضل فى حصول المرأة على حق التصويت فى الانتخابات التشريعية الفيدرالية لأول مرة عام ١٩٧١ - أما فى المجال الاقتصادى فبينما يقبل الحزب بالملكية الفردية من حيث المبدأ الا انه يطالب دوما باقتصاد موجه لمكافحة البطالة والمحافظة على النمو وتثبيت الأسعار - وعلى الصعيد الخارجى

يتميز الحزب بموقفه المناهض لانتشار الأسلحة النووية ورغبته فى دعم علاقات سويسرا مع دول أوروبا الشرقية والغربية على السواء ويطالب بتوجيه معونة أكبر الى العالم الثالث والانضمام الى الأمم المتحدة .

٤ ـ **حزب الشعب السويسرى** SVP :

وهو حزب نشأ فى منتصف الثلاثينات بهدف توحيد الجماعات التى لم تجد فى الأحزاب القائمة من يدافع عن مصالحهـا دفاعا قويا أو يعبر عن ايديولوجيتها مثل الفلاحين والحرفيين وصغار البرجوازيين - ويطمح الحزب أن يكون هو المعبر الحقيقى عن طموحات الطبقة المتوسطة العاملة فى كافة قطاعات الانتاج والخدمات ويتبنى نظرية « المنطقة الاجتماعية العازلة » « The social buffer theory » هى النظرية القائلة بأن الطبقات الريفية والمتوسطة تشكل أكبر حماية طبيعية ضد تجاوزات التصنيع وما يؤدى اليه من خراب وتفريغ المناطق الريفية والجبلية من السكان .

ويعتبر هذا الحزب أقوى أحزاب المعارضة وله حوالى ثلاثة وعشرين نائبا فى البرلمان .

٥ ـ **التحالف المستقل** CDU :

وهو حزب نشأ أثناء فترة الكساد فى الثلاثينات بمبادرة شخصية من احدى العقليات التجارية الفذة وهو داتوايلر Duttweiler الذى كان قد أنشأ سلسلة ناجحة من محلات تجارة التجزئة « السوبر ماركت » - وبعد فرض اجراءات تنظيمية أثناء الكساد الاقتصادى العالمى أضعفت من قدرته التنافسية ، قرر دخول معترك السياسة - ثم قاد قائمة انتخابية مستقلة نجحت فى الحصول على سبع مقاعد - وعندما لم يتمكن من الانخراط فى احد الأحزاب القائمة أنشأ حزبه الخاص تحت اسم التحالف المستقل فى ٣٠ ديسمبر ١٩٣٦ .

ويرتبط هذا الحزب ارتباطا يكاد يكون عضويا بالشركات العاملة فى قطاع تجارة التجزئة MIGROS enterprise الى درجة انه فى نشأته

واستمراره وهيكله التنظيمي يعد فى الواقع التعبير السياسى والعملى عن هذا القطاع المهنى ·

ويعتبر هذا الحزب أحد الأحزاب الوسطية الهامة التى تدافع عن آليات السوق وتطالب فى الوقت نفسه باليقظة فى معالجة شروره · وقد تراوح عدد المقاعد التى حصل عليها فى الانتخابات التشريعية خلال السنوات العشرين السابقة من ١٠ ـ ١٣ مقعدا ·

٦ ـ الأحزاب الصغيرة :

يتميز النظام السياسى والحزبى فى سويسرا بكثرة عدد الأحزاب والجماعات السياسية الصغيرة · من اشهر وأقدم هذه الأحزاب الحزب الليبرالى السويسرى الذى حصل على ٢ر٨٪ من الاصوات فى انتخابات ١٩٨٣ ، وحزب الشعب البروتستانتى السويسرى الذى حصل على ١ر٢٪ والأحزاب او المجموعات الماركسية المختلفة وكذلك الأحزاب او الجماعات المعبرة عن الأقليات الاثنية أو من المهاجرين ·

جماعات المصالح :

يشتهر النظام السويسرى بوجود جماعات مصالح مستقلة ومنظمة أهمها الأربعة الكبار وهم : اتحاد التجارة والصناعة السويسرى ، اتحاد الصناعات الحرفية والصغيرة ، اتحاد نقابات العمال واتحاد المزارعين · وتلعب هذه الجماعات المنظمة وغيرها دورا يفوق فى العادة دور أو وظيفة الأحزاب فى الحياة السياسية وفى النظام السويسرى ·

المشكلات والتوقعات :

يعتبر النظام السويسرى أحد أفضل الأشكال والصيغ الديمقراطية حتى الآن · فقد تمكن النظام من تطوير نمط أو صيغة فعالة لصنع القرار تسمح بقدر كبير من المشاركة وتحول دون سيطرة أى تيار بمفرده على السلطة · ومع ذلك يواجه النظام السويسرى بعض المتاعب بسبب المطالب

المتزايدة لاجراء مراجعة كاملة للدستور وبسبب تصاعد رفض القوى الشبابية لمظاهر تركز واختلال توزيع الثروة · ويرى بعض المراقبين ان الانخفاض الملحوظ فى عدد المشاركين فى الانتخابات وتنامى التيارات الراديكالية بين الشباب قد يحمل فى طياته بذورا يمكن أن تهدد سلامة النظام فى المستقبل ·

أهم الارتباطات الدولية :

سويسرا دولة محايدة وقد ضمنت الدول المشاركة فى مؤتمر فيينا (١٨١٥) وضعها الحيادى فى الحياة الدولية · ولم يحل هذا الوضع الحيادى دون أن تصبح سويسرا عضوا بعصبة الأمم لكنها لم تصبح عضوا بالأمم المتحدة · وقد رفض الشعب السويسرى فى استفتاء أجرى عام ١٩٨٦ الانضمام الى الأمم المتحدة · لكن ذلك لم يمنع سويسرا أيضا من الانضمام الى العديد من الوكالات المتخصصة التابعة للأمم المتحدة مثل منظمة العمل الدولية ومنظمة الصحة العالمية واليونسكو ··· الخ · وهى مقر لعديد من المنظمات الدولية ·

المراجع

1 — Hughes, christopher. The Constitution of Switzerland, Oxford : Clarendon Press, 1954.

2 — Schmid, Carol. Conflict and consensus in Switzerland. Berkeley. California : California University Press, 1981.

3 — Steiner, J. Amicable Agreement versus Majority Rule. Chapel Hill (USA) : University of North Carolina Press, 1974.

٥ ـ فرنسا

لمحة عامة :

ان أهم ما يميز النظام السياسى الفرنسى ، مقارنة بالنظم ذات التقاليد الديمقراطية العريقة الأخرى ، هو غياب عنصر الاستمرارية . وربما يرجع ذلك الى أن تاريخ فرنسا السياسى كان أكثر ثورية واضطرابا . فقد اندلعت فى فرنسا خلال نصف قرن ثلاث ثورات كبرى فى ١٧٨٩ ، ١٨٣٠ ، ١٨٤٨ . وتعاقبت عليها منذ بداية القرن الماضى خمس جمهوريات ، لم يتعد عمر ثلاث منها بضع سنوات . وعرفت فرنسا طعم الهزيمة والاحتلال العسكرى لاراضيها (من جانب ألمانيا فى الحرب العالمية الثانية) والهزيمة العسكرية فى معارك التحرير خارج أراضيها (فيتنام ١٩٥٤ ، الجزائر ١٩٦٢) وكانت قاب قوسين أو أدنى من حرب أهلية مدمرة بسبب الموقف من قضية استقلال الجزائر . وقد أثرت هذه الأحداث جميعها على مسار النظام السياسى الذى تعاقبت عليه الدساتير فى ١٨٠٤ ، ١٨١٤ ، ١٨٤٨ ، ١٨٥٢ ، ١٨٧٥ ، ١٩٤٦ وأخيرا فى ١٩٥٨ . وهكذا يتضح أن فرنسا لم تعرف الاستقرار النسبى منذ بداية القرن التاسع عشر وحتى قيام الجمهورية الخامسة عام ١٩٥٨ الا فى فترة الجمهورية الثالثة (١٨٧٠ ـ ١٩٤٠) .

والنظام السياسى الفرنسى الحالى ، والذى يحدد دستور ١٩٥٨ المعدل عام ١٩٦٢ ملامحه ويضع قواعده الأساسية ، هو نظام رئاسى ـ برلمانى يجمع بين خصائص كل من النظامين الرئاسى (كما هو مطبق فى الولايات المتحدة الامريكية) والبرلمانى (كما هو مطبق فى معظم الديمقراطيات الأوروبية الغربية) . وعلى الرغم من أن الدستور الحالى صمم خصيصا ، على ما يبدو ، ليناسب شخصية ديجول العسكرية ، وصدر فى ظروف استثنائية ، الا أنه أثبت قدرته على الاستمرار واستيعاب كافة المتغيرات .

كما اثبت قابليته العملية للتطبيق والاحترام من جانب أكثر القوى تباينا يمينا ويسارا على السواء .

وتجدر الاشارة الى أن حدة الصراع الايديولوجى ، وهو احدى السمات المميزة للنظام السياسى فى فرنسا ، لم تحل دون أن يلعب الفرد دورا بالغ التأثير على مسار هذا النظام . فشخصية ديجول ورصيده التاريخى كبطل للمقاومة ، وشخصية ميتران ، ذات الثقل الثقافى الضخم ، وقدراته التكتيكية والتنظيمية البارعة ، مكنا كلاهما من اعادة تشكيل خريطة القوى السياسية فى فرنسا ، كل وفق طموحاته الشخصية ، وفى ظل ظروف داخلية وخارجية محددة .

العلاقة بين السلطات :

يعتبر رئيس الجمهورية مفتاح النظام السياسى الفرنسى ويعد فى موقف اقوى سواء فى مواجهة رئيس الوزراء والوزراء ، لأنه يملك سلطات فعلية واختصاصات واسعة وميادين محجوزة لتقديره الشخصى ، وأيضا فى مواجهة البرلمان الذى يملك حله ولا يسأل أمامه . لكنه فى الوقت نفسه لا ينفرد بالسلطة التنفيذية وحده وانما يشارك فيها مجلس وزراء مسئول أمام البرلمان . وبالتالى يحتاج الأمر الى تنسيق بين جناحى السلطة التنفيذية وهو تنسيق لا يثير أى مشاكل عادة عندما ينتمى كل من رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء لنفس الأغلبية البرلمانية ، لكنه يمكن أن يثير مشاكل حقيقية اذا أتت الانتخابات التشريعية بأغلبية برلمانية معارضة لرئيس الدولة . وهذا الوضع لا يطرح مشكلة نظرية فحسب وانما حدث بالفعل عندما أفرزت انتخابات ١٩٨٦ أغلبية يمينية بينما كان يرأس الجمهورية منذ ١٩٨١ زعيم الحزب الاشتراكى فرانسوا ميتران ! وكانت تلك فترة اختبار لمدى قابلية نظام مختلط على هذا النحو للعمل والاستمرار فى ظل الظروف المتغيرة . وهى فترة اختبار اجتازها النظام بنجاح . أما

السلطة القضائية فهى مستقلة عن السلطتين التشريعية والتنفيذية ولها طابع غير سياسى .

السلطة التنفيذية :

ويباشرها كل من رئيس الجمهورية بالاشتراك مع رئيس الوزراء والوزراء (الحكومة) وكان رئيس الجمهورية يختار فى الأصل بالانتخاب غير المباشر بواسطة مجمع انتخابى . لكن تعديل ١٩٦٢ أدى الى انتخاب رئيس الجمهورية بالاقتراع المباشر لمدة ٧ سنوات قابلة للتجديد . ويتولى رئيس الجمهورية ، بالاضافة الى اختصاصاته التقليدية كرئيس دولة ، رسم السياسة الخارجية ويعتبر المسئول الأول عن أمن الوطن وسلامة أراضيه وراعى المؤسسات السياسية والمسئول عن سلامة العلاقة بينها . وتعتبر هذه الاختصاصات ميادين محجوزة يمارس اختصاصه بشأنها منفردا . ولرئيس الجمهورية أيضا سلطة حل البرلمان فى أى وقت واستفتاء الشعب. ويكفل له الدستور سلطات استثنائية فى حالات معينة . ولأن رئيس الجمهورية منتخب بالاقتراع المباشر فلا يسأل أمام البرلمان .

ويقوم رئيس الجمهورية بتعيين رئيس للوزراء . لكنه ليس حر الارادة فى اختياره لأن رئيس الوزراء مسئول مع وزارته أمام البرلمان . ولذلك فلا مفر من اختيار زعيم حزب الأغلبية البرلمانية ، أو الحزب الحاصل على أكبر عدد من المقاعد ، رئيسا للوزراء . ويختار هذا الأخير أعضاء وزارته بعد التشاور مع رئيس الجمهورية الذى يصدر قرارا بتعيينهم . لكن رئيس الجمهورية يصبح مطلق الحرية غالبا فى تعيين رئيس الوزراء والوزراء حين يكون الحزب الذى ينتمى اليه هو نفس الحزب الحاصل على الأغلبية البرلمانية ، وهو الوضع الطبيعى .

وتتولى الحكومة ادارة دفة الحكم بالتنسيق والتعاون مع رئيس الدولة ، ولها أيضا ميادين اختصاص محجوزة ، ومن أهم وظائفها فى النظام السياسى الفرنسى تنظيم وادارة العلاقة مع البرلمان ودراسة مشروعات القوانين قبل

عرضها على السلطة التشريعية . وتعتبر الحكومة مسئولة جماعيا أمام الجمعية الوطنية التى تملك حجب الثقة عنها فى أى وقت . ولكن ذلك لم يحدث الا مرة واحدة (عام ١٩٦٢) فى تاريخ الجمهورية الخامسة .

وتجدر الاشارة الى أن جميع الحكومات الفرنسية منذ قيام الجمهورية الخامسة كانت حكومات ائتلافية حتى فى الفترات التى حصل فيها حزب واحد على اغلبية برلمانية منفردا ، سواء كانت هذه الحكومات يمينية (٦٢ ـ ٨١ ، ٨٦ ـ ٨٨) أو يسارية (٨١ ـ ٨٦ ، ٨٨ حتى الآن) .

السلطة التشريعية :

ويمارسها برلمان يتكون من مجلسين : مجلس الشيوخ والجمعية الوطنية .

اولا : مجلس الشيوخ Le Senat :

ويتكون حاليا من ٣١٩ عضوا ينتخبون بالاقتراع غير المباشر بواسطة مجمع انتخابي على مستوى كل محافظة Departement . ويتكون المجمع الانتخابي من عدد من النواب والمستشارين العموميين ومندوبين عن المجالس المحلية يختلف عددهم من محافظة لأخرى . ومدة العضوية تسع سنوات . وتجرى انتخابات تجديد ثلثى كل ثلاث سنوات .

ثانيا : الجمعية الوطنية L'Assemblée Nationale :

وتتكون حاليا (منذ ١٩٨٦) من ٥٧٧ نائبا يمثل ٥٥٥ منهم فرنسا (المتروبول) ويمثل الباقون المناطق والأراضى التابعة فيما وراء البحار . ويتم انتخاب النواب لفترة خمس سنوات بالاقتراع المباشر وبنظام التمثيل النسبى (وهو نظام جرت على أساسه الانتخابات التشريعية فى عام ١٩٨٦ ثم الغى فى ١٩٨٦/٧/١١ ليعود العمل بالنظام القديم على أساس الدوائر الفردية) .

وترجح كفة الجمعية الوطنية كثيرا على كفة مجلس الشيوخ فى العملية التشريعية . ولا يلعب مجلس الشيوخ أى دور فى اجراءات سحب الثقة من

الحكومة . وكان لمجلس الشيوخ دورا تقليديا فى التاريخ الفرنسى . دور او وظيفة بيت الخبرة السياسى للتامل فى قضايا ومشكلات النظام وايضا لتحقيق تمثيل افضل للمحافظات والأقاليم بالقرب من السلطة المركزية اكثر مما له من دور أو وظيفة سياسية .

وتختلف اجراءات اقتراح ومناقشة القوانين باختلاف أنواع هذه القوانين والتى يصنفها الدستور الفرنسى الى ثلاث . أما المبادرة باقتراح القوانين فهى مكفولة للحكومة والنواب على السواء . وتمارس الجمعية الوطنية رقابتها على أداء الحكومة من خلال حقها فى اقرار أو رفض مشروعات القوانين المقترحة ، اعتماد الميزانية ، الأسئلة الشفوية والمكتوبة ، لجان التحقيق والاستماع ... الخ . بالاضافة طبعا الى حق سحب الثقة لكن السلطة التنفيذية ممثلة بجناحيها تملك فى مواجهة الجمعية الوطنية أدوات للضغط واحيانا للابتزاز . فرئيس الجمهورية يملك حق الحل واجراء انتخابات تشريعية جديدة ، كما تملك الحكومة حق ربط مسئوليتها بمشروع القانون المقترح . وفى هذه الحالة يتعين على الجمعية ، ان أرادت رفض المشروع ، أن تصوت بالاغلبية على سحب الثقة من الحكومة . فان لم تفعل اعتبر المشروع مقبولا من جانب البرلمان .

السلطة القضائية :

ويباشرها جهاز قضائى يمارس وظيفته فى استقلال تام عن السلطتين التشريعية والتنفيذية . وينقسم الى ثلاث فروع : مدنى ، وجنائى ، وادارى . وتعتبر محكمة النقض هى أعلى محكمة استئناف فى الأحوال المدنية والجنائية معا كما يعتبر مجلس الدولة هو أعلى جهة اختصاص فى المسائل الادارية .

أما محاكمة رئيس الدولة بتهمة الخيانة العظمى أو محاكمة الوزراء عن الجرائم أو سوء السلوك فتتم من خلال محكمة عليا خاصة يصدر بتشكيلها قرار من البرلمان .

وقد استحدث دستور ١٩٥٨ مجلسا دستوريا له صلاحية النظر في مدى دستورية القوانين الصادرة عن البرلمان أو القرارات والتشريعات الصادرة عن رئيس الجمهورية أو الحكومة . ويتكون المجلس من تسع اعضاء يعينهم كل من رئيس الجمهورية ورئيس مجلس الشيوخ ورئيس الجمعية الوطنية (يختار كل منهم ثلاثة أعضاء) ولمدة تسع سنوات غير قابلة للتجديد . ويختار رئيس الجمهورية احد الأعضاء التسعة رئيسا للمجلس. كذلك يعتبر رؤساء الجمهورية السابقين أعضاء بحكم مناصبهم في مجلس الدولة . لكن دورهم اقل من دور الأعضاء الأصليين .

وعلى الرغم من ان دور مجلس الدولة تجاوز ، من خلال الممارسة ، ما كان مرسوما ومقررا له في الدستور ، الا ان هذا الدور ما زال محدودا ولا يشكل ، بسبب ضعفه كمؤسسة ، ثقلا أو يمارس تأثيرا يذكر على مسار النظام ككل .

النظام الحزبي واهم القوى والتيارات السياسية :

لا توجد قيود قانونية تذكر على تشكيل الأحزاب أو التجمعات والمنتديات السياسية والثقافية والروابط المهنية والنقابات العمالية . وعلى الرغم من ان الأحزاب السياسية ظهرت في فرنسا مع اندلاع ثورتها الكبرى عام ١٧٨٩ الا أن أقدم الأحزاب المعاصرة تعود نشأتها الى عام ١٩٠١ على أكثر تقدير . أما الأحزاب التي نشأت قبل هذا التاريخ فقد اختفت تنظيميا وربما فكريا من الحياة السياسية تماما . وتختلف شكل الخريطة السياسية اختلافا كبيرا من مرحلة الى أخرى . ولأن الشعب الفرنسي مولع بالأفكار السياسية والجدل النظري فعادة ما تعكس هذه الخريطة بوضوح جميع الألوان وفروق الظلال الأيديولوجية والسياسية التي يمكن تصورها . فتارة يحتد الصراع بين جميع فرقها الى حد الشلل وتارة أخرى تتجمع القوى وتتلاقى الى حد الاستقطاب الخطير . وفي عهد الجمهورية الخامسة استطاع ديجول أولا أن ينظم صفوف اليمين الوطني ويحوله الى قوة سياسية ضاربة ومهيمنة على الحياة

السياسية طوال الستينات كما استطاع ميتران أن يوحد عشرات الأحزاب والقوى اليسارية ويقودها الى النصر في الثمانينات . وفيما يلي نبذة مختصرة عن اهم الأحزاب والتيارات السياسية .

١ ـ الحزب الاشتراكي PS :

ويعتبر اقدم الأحزاب السياسية المعاصرة . وتعود جذوره الى عام ١٩٠٥ حين تأسس « القسم الفرنسي للدولية العمالية (S.F.I.O) » كحركة سياسية ونقابية تهدف الى تغيير المجتمع الرأسمالي مستلهمة النظرية الماركسية ومعتمدة على الطاقة والقدرات التنظيمية للطبقة العاملة . وبعد اندلاع الثورة البلشفية في الاتحاد السوفيتي خرج من صفوفه الجناح الموالي لقيادة السوفييت المركزية للحركة الشيوعية العالمية وانضم الى الدولية الثالثة . اما التيار الأصلي فتحول بالتدريج الى حزب اصلاحي برجوازي أقرب الى اليمين منه الى اليسار وتعاقب على زعامته في الفترة من ١٩٢٠ ـ ١٩٦٩ شخصيتان فقط هما ليون بلوم (١٩٢٠ ـ ١٩٤٦) وجي موليه (١٩٤٦ ـ ١٩٦٩) . واصبح زعيمه جي موليه رئيسا لحكومة ائتلافية وسطيه في الفترة من ١٩٥٦ ـ ١٩٥٧ وشارك في العديد من الوزارات خلال الجمهوريتين الثالثة والرابعة . وغير اسمه الى « الحزب الاشتراكي الفرنسي » اعتبارا من عام ١٩٥٩ واصبح أحد الفرق والجماعات الوسطية اليسارية التي تموج بها الساحة الفرنسية . وفي عام ١٩٧١ انضم فرانسوا ميتران ، الذى كان يتزعم بعض المنتديات اليسارية الفرنسية ، الى الحزب وأصبح سكرتيرا عاما له وبلور استراتيجية بارعة لوحدة اليسار كان يخطط لها منذ فترة . وبعد أن تمكن من توحيد معظم فرق اليسار المعتدل أبرم مع الحزب الشيوعي ومع الراديكاليين في عام ١٩٧٢ برنامجا مشتركا للحكم . وبدأ نجم ميتران يلمع في سماء الحياة السياسية الفرنسية ويتزايد الثقل السياسي للحزب الاشتراكي تدريجيا الى أن نجح ميتران في الفوز برئاسة الجمهورية عام ١٩٨١ وسحب معه الحزب الاشتراكي . الى المقدمة أيضا بعد أن حل الجمعية الوطنية وأجرى انتخابات في نفس العام حصل فيها الحزب الاشتراكي لأول مرة في

تاريخه وفى تاريخ أى حزب يسـارى فى فرنسـا على ٢٨٩ مقعدا من مجموع مقاعد الجمعية الوطنية البالغ عددها ٤٩٠ مقعدا فى ذلك الوقت وعلى الرغم من تراجع نسبة ما حصل عليه من مقاعد فى الانتخابات التالية الا أنه لا يزال أقوى الأحزاب السياسية فى فرنسا الآن ٠

وما زال الحزب الاشتراكى يحتوى بداخله على فرق وفصائل مختلفة . وتأتى سياساته الداخلية والخارجية كمحصلة لموقف هذه الفرق من قضايا العمل الداخلى والخارجى ، الا أن قوة دفع الحزب ككل قد اتجهت يسارا منذ عام ١٩٧١ ٠ واصبح الحزب يملأ فى الخريطة السياسية الفرنسية حيزا يبدأ من الوسط وينتهى بالقرب من اليسار المتطرف ٠ ويتلخص البرنامج الحالى للحزب فى محاولة المحافظة على حد أدنى مرتفع نسبيا للاجور ومكافحة البطالة واستيعاب العمالة المهاجرة فى النسيج الاجتماعى الفرنسى وتشجيع اللامركزية ومشاركة العمال فى الادارة ، أما على صعيد السياسة الخارجية فيعمل على دفع الوحـدة الاوروبية مع الارتباط بصلات قوية مع الولايات المتحدة وحلف الأطلنطى فى استراتيجية واحـدة لا تصـادر على حرية القـرار الفرنسى واستقلاله ٠ ويطالب بسياسات عالمية أكثر عدلا تجاه العالم الثالث ٠

٢ ـ الحزب الشيوعى الفرنسى PCF :

تأسس عام ١٩٢٠ كانشـقاق من « القسم الفرنسى للدولية العمالية » ٠ وكان هو الجناح الأكبر ٠ وقبل شروط لينين الواحد والعشرين للانضمام الى الدولية الثالثة ٠ وأصبح مرتبطا تمام الارتباط بالاتحاد السوفيتى أيديولوجيا وسياسيا ٠ وتضاءل دوره نسبيا فى الحياة السياسية الفرنسية حتى الحرب الثانية ٠ وكانت أبرز صور مشاركته فى الحكم تأييده للجبهة الوطنية التى تشكلت بقيادة ليون باوم (١٩٣٤ ـ ١٩٣٦) ، ولكن دون أن يشارك فى الحكم ٠ وتضاعف وزنه بعد الحرب العالمية الثانية مباشرة بسبب دوره فى مقاومة الاحتلال النازى وشارك فى حكومة ديجول المؤقتة بعد الحرب وفى بعض الحكومات التالية خلال فترة قصيرة ٠ ولم تتجاوز قوته الانتخابية أبدا

حوالى ربع أصوات الناخبين وأقل من ١٥٪ من مقاعد الجمعية الوطنية ، ثم بدأ العد التنازلى للحزب الشيوعى بعد عام ١٩٧٢ ، مـع تصـاعد دور الحزب الاشتراكى ، وتضاءل وزنه تدريجيا حتى أصبح أحد القوى الهامشية فى النظام الفرنسى (أقل من ١٠٪ من الأصوات ، وأقل من ٥٪ من المقاعد) ٠

٣ ـ التجمع من أجل الجمهورية RPR (أو الحزب الديجولى) :

وهو تيار تمحور حول شخصية « ديجول » التـاريخية ودورها فى تحرير فرنسا من الاحتلال الألمانى ٠ وفى عام ١٩٤٦ تم تشكيل « الاتحاد الديجولى » من بعض أنصار ديجول لكنه سرعان ما اختفى بعد أن قرر ديجول أن يقود بنفسه حركة « التجمع من أجل فرنسا RPF » والتى انضم اليها على الفور ما يقرب من مليون مواطن وتحولت الى أكبر حزب سياسى على الساحة الفرنسية ٠ وعندما لم يتمكن هـذا الحزب من تنفيذ برنامجه للاصلاح الدستورى وقرر ديجول فى عام ١٩٥٥ الانسحاب من العمـل السياسى لم يكن هناك فى الجمعية الوطنية غير ما يقرب من ثمانين نائبـا مواليا لديجول ٠ وبعد مطالبة ديجول بالعودة الى السلطة عام ١٩٥٨ دبت الحياة فى هذا التيار من جديد وأصبح اسمه « اتحاد الجمهورية الجديدة » وأصبح أقوى الأحزاب الفرنسية طوال ربع القرن التالى ٠ وبعـد رحيل ديجول ارتبك الحزب لفترة قصيرة الى أن سيطر عليه جاك شيراك ٠ ورغم أن هذا التيار لم يعد كما كان فى حياة ديجول الا أنه ما زال يعد أكبر الأحزاب السياسية على جبهة اليمين ٠

وقد تمحورت سياسة الحزب داخليا ، حول سبل بناء قوة الدولة ودعم السلطة المركزية واتباع سياسة اقتصادية واجتماعية معتدلة ، وخارجيـا حول بناء سياسة مستقلة وتأكيد دور فرنسا فى العـالم ٠ وقد اضطرت هذه الحركة ، بسبب حاجتها الى التحالف مع التيار الجمهورى الأكثر يمينية بقيادة جيسكار ديستان ، أن تقدم تنازلات كثيرة على صعيدى السياستين الداخلية والخارجية فى السنوات الأخيرة ٠

٤ ـ الحزب الجمهورى PR :

ويرجع الفضل فى قيامه الى طموح رجل واحد هو جيسكار ديستان الذى دخل البرلمان عام ١٩٥٦ وعمره ٣٥ عاما واستطاع أن يشكل مجموعة برلمانية متحالفة معه ، ولكن متميزة عن التيار الديجول · وحين خرج ديستان من الحكومة عام ١٩٦٦ قاد وأسس شبكة من المنتديات اتسعت باستمرار وتجمعت عام ١٩٧٧ فى شكل « الاتحاد الوطنى للجمهوريين المستقلين » ، وتحولت هذه الأندية الى حزب سياسى تحت اسم « الحزب الجمهورى » ، بينما كان هو قد فاز بالفعل بمنصب رئيس الجمهورية عام ١٩٧٤ ضد مرشح الحزب الديجولى شابان دلماس ولكن بالتحالف مع جناح ديجولى صاعد آخر هو جناح جاك شيراك ·

وبعد هزيمة ديستان فى انتخابات الرئاسة أمام ميتران عام ١٩٨١ استمر الحزب الجمهورى كتيار يمينى محافظ يشكل مع التيار الديجولى أهم القوى اليمينية فى فرنسا ·

ورغم ان ديستان نفسه يمثل فكرا ليبراليا حديثا الا أن أغلبية القوى التى يعبر عنها الحزب تمثل قوى تقليدية محافظة · وتدور سياسة الحزب الداخلية حول برنامج للاصلاح الاقتصادى باستخدام الأساليب والأدوات النقدية ، وتقليص النفقات المخصصة لبرنامج الرفاهية الاجتماعية · أما على الصعيد الخارجى فهو أكثر انحيازا لأوروبا وحلف الأطلنطى من التيار الديجولى ·

٥ ـ الأحزاب الصغيرة وأحزاب الأقلية :

هناك أحزاب وجماعات سياسية متوسطة وصغيرة لا حصر لها تحتل مواقع من أقصى اليمين الى أقصى اليسار على الخريطة السياسية الفرنسية ، ويتذبذب وزنها وثقلها الانتخابى ويتغير نمط تحالفاتها من انتخابات تشريعية لأخرى · ولا يتسع المقام هنا للاشارة اليها · ونكتفى بالاشارة الى أحد الظواهر الجديدة القلقة فى الحياة السياسية الفرنسية وهى الجبهة

الوطنية FN التى تشكلت بزعامة لوبن عام ١٩٧٢ ودخلت البرلمان لأول مرة فى انتخابات ١٩٨٦ ولكن بثقل كبير نسبيا وفجائى حيث حصلت على ٣٥ نائبا فى البرلمان وصوت لها ٢ر٥ مليون ناخب فرنسى · وهى أكثر التيارات عنصرية وعداء للمهاجرين وخاصة العرب منهم · كما تجدر الاشارة أيضا الى حزب الديمقراطيين الاجتماعيين CDS الذى يحاول أن يلعب فى النظام الفرنسى نفس الدور الذى تقوم به الأحزاب المسيحية فى النظم الأوروبية الأخرى وقد تشكل عام ١٩٧٦ عن طريق انصهار حزبين من أحزاب الوسط وحصل على ١٩ مقعدا عام ١٩٨١ ، ٤٣ مقعدا عام ١٩٨٦ ·

جماعات المصالح :

هناك العديد من جماعات المصالح المنظمة فى صورة نقابات عمالية أو مهنية أو تيارات أيديولوجية وثقافية بعضها مستقل عن الأحزاب وبعضها له ارتباطاته العضوية أو السياسية أو المالية بالأحزاب · وعلى سبيل المثال فان الاتحاد العام للشغل CGT وهى أكبر نقابة عمالية فى فرنسا ترتبط بالحزب الشيوعى بينما ترتبط نقابة عمالية أخرى CFDT وهى ثانى أكبر النقابات العمالية ، بالحزب الاشتراكى · والحال كذلك بالنسبة للنقابات الزراعية وروابط الموظفين أو المعلمين أو المحاربين القدامى ... الخ · ويندر أن يسيطر حزب واحد على جماعة مهنية أو نقابية بعينها بالكامل نظرا لأن هناك أكثر من رابطة أو نقابة داخل المهنة الواحدة ·

أهم الارتباطات الدولية :

فرنسا دولة مؤسسة للأمم المتحدة ولكافة المنظمات المتخصصة المرتبطة بها · وعضو دائم بمجلس الأمن · وعضو مؤسس فى الجماعات الأوروبية الثلاث والمجلس الأوروبى ومنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية · وعضو مؤسس بمنظمة حلف شمال الأطلنطى · وقد انسحبت من تنظيماته العسكرية عام ١٩٦٦ مع بقائها فى هيئاته وتشكيلاته السياسية المدنية · ومن المعروف أن أحد المحاور الرئيسية للسياسة الخارجية الفرنسية هو

تطوير قوة ردع نووية فرنسية مستقلة ٠ وقد استمرت هذه السياسة التى رسمها ديجول حتى بعد وصول الاشتراكيين الى الحكم ٠ كذلك تجدر الاشارة الى أن فرنسا ما تزال لهـــا مستعمرات بالخارج تسمى بعضها محـافظات ما وراء البحـــار D.O.M. : مثـــل جويانا الفرنسية ، جـواد لوب ، ومارتينيك وتسمى بعضـــها الآخر أراضى ما وراء البحـــار T.O.M. مثل نيو كاليدونيا ، بولينيزيا الفرنسية ٠٠٠ وغيرها ٠

المراجـــع

1 — Ashford, Douglas : Policy and Politics in France. Philadelphie : Temple University Press, 1982.

2 — Duverger, M. Les Partis Politiques, A. Colin. Paris 1981.

3 — Duverger, M. La Monarchie Republicaine, R. Laffont, Paris, 1974.

(٤) حسن نافعة : الاشتراكية الديمقراطية فى فرنسا ، فى د٠ بطرس غالى (تقديم) دراسات مقارنة فى الاشتراكية الديمقراطية ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام ، ١٩٨٠ ٠

5 — Touchard, Jean. La Gauche en France depuis 1900, Paris, 1977.

٦ ـ بريطانيــــا

لمحة عامة :

يعتبر النظام السياسى البريطانى من أكثر النظم الديمقراطية رسوخا فى العالم أجمع · واتسم عادة بمرونة كبيرة مكنته من التأقلم مع الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية المتغيرة · ولذلك جاء تطوره تدريجيا ، واتصل ماضيه بحاضره اتصالا متسقا يشهد بتوافر عنصر الاستمرارية دون قطيعة تذكر على مدى ما يقرب من عشرة قرون · اذ تعود الجذور التاريخية للنظام الحالى الى بداية عهد وليام الفاتح على الأقل (١٠٦٦ م) · وقد ساعد الموقع الجغرافى لبريطانيا وعدم تعرضها للاحتلال الأجنبى منذ ذلك التاريخ على النأى بها بعيدا عن الحركات والصراعات العنيفة التى شهدها التاريخ الأوروبى مما ساعد بدوره على تعميق الاحساس بالهوية القومية المتميزة · وأدى ذلك كله الى أن يتطور النظام البريطانى وفقا للثقافة والتقاليد السياسية البريطانية ·

وعلى الرغم من قدم واستمرارية النظام السياسى البريطانى الا أنه يخلو من دستور مدون · وليس معنى ذلك أنه لا توجد قواعد مكتوبة تنظم شئون الحكم والحياة السياسية فى بريطانيا ، فهذا النوع من القواعد موجود لكنه ليس مدونا فى وثيقة جامعة واحدة (دستور) ، وفشلت كل محاولات جمعها وتدوينها حتى الآن · وللقواعد الدستورية المكتوبة فى النظام البريطانى مصدران :

الأول : يتمثل فى مجموعة الوثائق التى أفرزتها الثورات البريطانية والحركات الشعبية المطالبة بمزيد من الحقوق ، ومن أبرز هذه الوثائق وأكثرها شهرة وثيقة الماجنا كارتا (١٢١٥) ووثيقة الحقوق (١٦١٥) وغيرها من الوثائق ·

الثانى : يتمثل فى مجموعة القوانين الصادرة عن البرلمان وبالذات تلك المتعلقة بالاصلاحات السياسية التى أدخلت على النظام البريطانى عبر العصور وهى عديدة ٠

ومع ذلك يمكن القول بصفة عامة ان العرف أسهم أكثر من اى قواعد مكتوبة فى تشكيل وصياغة وتطور النظام السياسى فى المملكة المتحدة ٠

ومن المعروف ان الجزيرة البريطانية تضم ثلاثة اقاليم متمايزة من حيث التاريخ السياسى ـ الاجتماعى والحضارى وهى انجلترا واسكتلندة وويلز ٠ ومع ذلك ، يشكل النظام البريطانى نسقا واحدا متجانسا على الرغم من هذا التمايز ٠ وقد أكد على هذه الحقيقة رفض كل من اسكتلندة وويلز ، فى استفتاء نظم فيهما بتاريخ ٢ مارس ١٩٧٩ ، أن يحصلا على قدر أكبر من الحكم الذاتى ٠ أما ايرلندة الشمالية فلها وضع خاص على الرغم من خضوعها المباشر للادارة البريطانية ٠ ولذلك سنفرد لها بندا خاصا لمعالجة بعض جوانب النظام السياسى فيها ٠

علاقة السلطات :

النظام البريطانى هو نظام ملكى ـ دستورى ـ برلمانى ، ويعتبر النموذج التقليدى للنظام البرلمانى الذى يقوم على التعاون والتوازن بين السلطات والرقابة المتبادلة فيما بينها ٠ وهو نظام يحظى فيه البرلمان ، وبالذات مجلس العموم ، بوضع خاص يجعل منه محور وركيزة النظام كله لدرجة أن بعض كبار الفقهاء يطلقون عليه « ديكتاتورية برلمانية » ٠ لكن العلاقة بين السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية هى علاقة تداخل وارتباط عضوى وليست علاقة تبعية أو خضوع من هذا الجانب أو ذاك ٠ فالبرلمان هو الذى يختار زعيم حزب الأغلبية رئيسا للوزراء ورئيس الوزراء يختار حكومته من بين أعضاء البرلمان ٠ والحكومة ككل مسئولة سياسيا أمام البرلمان ٠

السلطة التنفيذية :

تتكون السلطة التنفيذية فى بريطانيا من الملك (أو الملكة) ، ورئيس الوزراء ومجلس الوزراء والحكومة ٠

اولا ـ الملك :

يعتبر التاج البريطانى أقدم مؤسسة سياسية من هذا النوع فى العالم المعاصر ٠ فقد استمرت الملكية دون انقطاع فى بريطانيا منذ العصر الرومانى حتى الآن فيما عدا سنوات قليلة جدا ٠ ويتوارث بيت وندسور العرش البريطانى منذ ١٧١٤ حتى الآن من خلال نظام محدد للوراثة ، وآخر من تقلد العرش من سلالته الملكة اليزابيث التى توجت عام ١٩٥٢ ٠

والملك فى بريطانيا يملك ولا يحكم وقد انسحب تدريجيا من الممارسة الفعلية للسلطة وأصبح دوره قاصرا على بعض الوظائف ذات الطبيعة الاحتفالية والتى تجسد مكانته كرمز للدولة والأمة معا ٠ فالملك (أو الملكة) هو رئيس الدولة وهو الذى يصدق على القوانين ويعين كبار الموظفين المدنيين والعسكريين ورجال السلك الدبلوماسى ، وهو الذى يفتتح جلسات البرلمان ٠٠٠ الخ ، ولكنه فى ممارسته لهذا الدور يوقع فقط ولا يقرر ، ويخطب ولا يملى ومع ذلك فمن حقه أن « يستشار وأن يشجع وأن يحذر » كما يقرر بعض الفقهاء ٠ وتتلقى الملكة الحالية معلومات منتظمة عن سير الأمور فى الدولة ٠

ثانيا ـ رئيس الوزراء :

رئيس الوزراء هو رئيس مجلس الوزراء وهو بهذه الصفة ليس الا الأول بين متساوين ٠ فالمفروض أن يمارس سلطة الحكم من الناحية الفعلية مجلس الوزراء وأن تتخذ القرارات على نحو جماعى ٠ لكن الواقع ليس كذلك لأن رئيس الوزراء هو زعيم حزب الأغلبية البرلمانية ٠ وعادة ما يحدد الناخب موقفه فى الانتخابات على ضوء تفضيله لشخص رئيس الوزراء ،

ولذلك يمكن القول دون مبالغة ان اعضاء مجلس الوزراء ، وهم نواب ايضا ، يستمدون وجودهم وشرعيتهم من رئيس الوزراء وهـــو ما يمنحه مكانة متميزة . ومع ذلك فان سلطة رئيس الوزراء مقيدة بمبدأ المسئولية الوزارية الجماعية من ناحية وبالصورة العامة لمدى الانسجام داخل مجلس الوزراء ، والتي تؤثر على الناخب تأثيرا بالغا ، من ناحية أخرى .

مجلس الوزراء :

احد السمات الأساسية للسلطة التنفيذية فى النظام البريطـانى أن مجلس الوزراء Cabinet لا يضم جميع الوزراء وانما يقتصر على مجموعة منتخبة أو منتقاة منهم لا تتجاوز عادة عشرون وزيرا . ويعتبر مجلس الوزراء هو أعلى سلطة تنفيذية ويختارهم رئيس الوزراء من بين أهم قيـادات حزبه الأعضاء فى مجلس العموم ، ويعتبر كل وزير مسئول عن أعمال وزارته أمام البرلمـان ، كما أن مجلس الوزراء مسئول مسئولية جماعية أمام البرلمـان ويتعين على رئيس مجلس الوزراء والوزراء الاستقالة اذا فقد أو فقدوا ثقة البرلمـان . لكن من ناحية أخرى يمكن لرئيس الوزراء أن يطلب من الملك حل البرلمـان ، واجراء انتخابات تشريعية جديدة .

الحكومة :

تضم الحكومة بالاضافة الى مجلس الوزراء بقية الوزراء غير الأعضاء فى مجلس الوزراء ووزراء الدولة والسكرتاريون البرلمـانيون ونوابهم ... الخ. وعادة ما يصل مجموع أعضاء الحكومة الى أكثر من ١٠٠ عضو ويختـارهم رئيس الوزراء من بين أعضاء الحزب الحاكم فى مجلس العموم وبعضـهم من مجلس اللوردات .

وبالاضافة الى الحكومة يوجد جهاز الادارة العامة الذى يتولى تنفيـذ قرارات مجلس الوزراء والحـكومة ومتابعتها . وهكذا نجد أن السـلطة التنفيذية البريطانية تلجأ الى تعيين ما قد يصل الى ثلث أعضـاء مجلس

العموم فى مراكز تنفيذية وهو ما يؤكد على معنى التداخل او المزج والتلاحم بين السلطتين التشريعية والتنفيذية .

وتعتبر الحكومة أو الجهاز الادارى بهذا المعنى معمـلا لتفريخ وتدريب القيادات السياسية على الأعمال التنفيذية وشئون الحكم ومحكا لفرز الكفاءات والمواهب وتصعيدها لارتقاء أعلى المناصب .

السلطة التشريعية :

تتكون السلطة التشريعية من مجلسين هما مجلس اللوردات ومجلس العموم وكان مجلس اللوردات هو المجلس النيابى الوحيد فى بداية عهـد بريطانيا بالنظام البرلمـانى ، ثم أصبح المجلس الرئيسى بعد انشاء مجلس العموم ، ثم أخذت سـلطاته تتقلص الى أن تساوت مـع سـلطات مجلس العموم ، ثم رجحت كفة سلطات مجلس العموم تدريجيا حتى أصبح هـو المرادف الفعلى لكلمة البرلمـان وتلاشت أو كادت السلطات التشريعية لمجلس اللوردات رغم انه ما زال قائما من الناحية القانونية .

اولا ــ مجلس اللوردات :

وهو مجلس معين وليس مجلسا منتخبا وتقتصر العضوية فيه على حاملى اللقب Pears of realm وهم نوعان : النبلاء الذين يتوارثونه والآخرين الذين حصلوا عليه لمدى الحياة فقط دون حق توريثه وفقا لقانون الصادر عام ١٩٥٨ . وقد توقف منح لقب لورد مدى الحياة عمليا منذ عـام ١٩٦٤ رغم أن القانون ما يزال معمولا به .

ولا يعرف عدد اعضاء مجلس اللوردات على وجه التحـديد وتتراوح التقديرات بين ٨٠٠ ــ ١٠٠٠ عضو . لـكن لا يحضر اجتمـاعات المجلس بانتظام سوى حـوالى ٣٠٠ عضـو . ويضم المجلس ٢٠ أسـقفا وعـدد من اللوردات القانونيين من بينهم ٩ لوردات استئناف Lords of Appeal يعينون فى مناصبهم مدى الحياة .

وكما ذكرنا فقد تقلصت السلطات التشريعية لمجلس اللوردات تماما ولم يعد يملك سوى حق الفيتو أو الاعتراض وهذه السلطة تمكنه فقط من تأخير صدور القوانين التى يوافق عليها مجلس العموم وتتضمن اعتمادات مالية ، فترة لا تتجاوز ستين يوما والقوانين الأخرى التى لا تتضمن اعتمادات مالية فترة لا تتجاوز سنة وتصبح كافة القوانين التى يعترض عليها مجلس اللوردات سارية اذا عاد مجلس العموم ووافق عليها مرة ثانية .

لكن مجلس اللوردات ما زال يقـــوم بمهمة قضـائية فهو محكمـة الاستئناف العليا بالنسبة للقضـــايا المدنية والجنائية فى انجلترا وويلز وبالنسبة للقضايا الجنائية فى اسكتلندة .

ثانيا ـ مجلس العموم :

يتكون مجلس العموم حاليا من ٦٥٢ عضوا يتم انتخـابهم بالاقتراع المباشر من جانب الناخبين لمدة ٥ سنوات وسن الانتخاب فى المملكة المتحدة ١٨ سنة وينتخب عضو واحد عن كل دائرة انتخابية ويتم تعـديل الدوائر الانتخابية كل ١٠ ـ ١٥ سنة لـكى تأخذ فى الاعتبار تصحيح ما قد يكون قد طرأ من خلل فى التوازن الديموغرافى بينها وقد تم تعديل عدد الدوائر الانتخابية ومن ثم عدد مقاعد مجلس العموم عدة مرات : ٦١٥ (١٩٣١) ، ٦٤٠ (١٩٤٥) ، ٦٢٥ (١٩٥٠) ، ٦٣٠ (١٩٥٥) ، ٦٣٥ (١٩٧٤) ومع ذلك فان التفاوت بين عدد سكان الدوائر لا يزال كبيرا (٢٣٫٠٠٠ نسمة ـ ٩٥٫٠٠٠ نسمة) وتوزع مقاعد مجلس العموم بين أقاليم المملكة على النحو التالى : انجلترا (٥٢٣) ، اسـكتلندة (٧٢) ، ويلز (٣٨) ، ايرلنـــده الشمالية (١٢) وعضوية المجلس محرمة على بعض الفئات منها رجال الدين وطبقة اللوردات والتى يتعين على من يرغب من أفرادها فى الترشيح للمجلس أن يتنازل عن لقبه .

ويتمتع مجلس العموم بسلطات تشريعيـــة ضخمة تمكنه من سن أى قانون يراه لكن المجلس عادة لا يتخـــذ زمام المبادرة فى طرح مشروعـات

القوانين الا فى حدود ضيقة اذ ان الحكومة (وهى مشكلة بالكامل عادة من البرلمـانيين أعضاء حزب الأغلبية) هى التى تقترح مشروعات القوانين وهى تسلك فى هذا تقاليد راسخة : فالوزارة المختصة هى التى تقترح المشروع ثم تناقشه أولا مع الوزراء المختصين المعنيين بالمشكلة موضوع التشريع ثم يعرض المشروع على مكتب رئيس الوزراء الذى يعهد به الى محام متخصص لمراجعة صياغته القانونية والتأكد من سلامتها ثم بعد ذلك تحال مشروعات القوانين المتجمعة الى لجنة دائمة تسمى (لجنة التشريع المقبل) قبل أن تصرح للوزير المختص أو أحد مساعديه البرلمـانيين بالتقدم بالمشروع الى البرلمـان وفقا لخطة تشريعية محددة ويفحص مشروع القانون المقترح من ثلاث قراءات داخل المجلس قبل أن يعرض للتصويت فى المرحلة النهائية .

ومن سلطات مجلس العموم أيضا بالاضافة الى التشريع اقرار الميزانية والاشراف والرقابة على أعمال الحكومة وتقديم الاستجوابات المختلفة وتوجيه اللوم للحكومة وسحب الثقة منها ومناقشة خطاب الملكة ... الخ ، وهنـاك مسئول برلمـانى (قومسير) مخصص لفحص شكاوى المواطنين ضد الادارة ويحقق فيها ويقترح اجراءات معينة للتصحيح أو للعقاب . لكن من الجدير بالذكر أنه نادرا ما يستخدم المجلس حقه فى اسقاط أو ازاحة الحكومة عن طريق سحب الثقة منها ولم يحدث هذا الا مرة واحدة منذ عام ١٩٢٤ حين أسقط المجلس وزارة جيمس كالاهـان فى ٢٨ مارس ١٩٧٩ . وكان ذلك نتيجة لملابسات خاصة نادرا ما تتكرر فمهمة المجلس فى الواقع دعم الحكومة وليس اسقاطها .

ويتم تنظيم العمل داخل المجلس على نحو يحقق التوازن بين الاعتبارات الحزبية والكفاءة الفنية ويختار المجلس رئيسه فى بداية الموسم التشريعى وعادة ما يجدد انتخابه كل سنة الا اذا عبر عن رغبته فى عدم التجديد وعلى الرئيس بعد انتخابه أن يتجرد من ولاءاته الحزبية لادارة النقاش فى المجلس بالحيدة والنزاهة الواجبة .

السلطة القضائية :

وهى سلطة مستقلة تماما عن السلطة التنفيذية الا أن هناك صلة عضوية وثيقة بين السلطتين القضائية والتشريعية فى المملكة المتحدة من خلال مجلس اللوردات فمجلس اللوردات هو نفسه أعلى محكمة استئناف فى النظام القضائى البريطانى . ويجتمع المجلس على هيئة محكمة استئناف عليا بحضور تسعة من النبلاء يطلق عليهم لوردات القانون Law Lords أو لوردات الاستئناف Lords of Appeals ورئيس المجلس وهو فى نفس الوقت رئيس المحكمة ووزير العدل Lord Chancelor وفى حالة عدم حضور أربعة على الأقل من هؤلاء القضاة يمكن دعوة أى من أعضاء المجلس من خبراء القانون . ويعتبر حكم المجلس فى هذه الحالة نهائيا . ومن الجدير بالذكر أن النظام القضائى فى اسكتلندة يختلف عنه فى انجلترا وويلز . كما تجدر الاشارة أيضا الى عدم وجود محكمة دستورية عليا فى بريطانيا وليس للمحاكم البريطانية على أى مستوى سلطة على القوانين الصادرة عن البرلمان أو رقابة على دستوريتها .

النظام الحزبى :

النظام الحزبى فى المملكة المتحدة هو نظام تعددى أو متعدد الأحزاب اذا نظرنا اليه من زاوية الحرية الممنوحة لتشكيل الأحزاب أو الوجود الفعلى والشرعى لهذه الأحزاب على خريطة الحياة السياسية وهو ثنائى منزاوية عدد الأصوات وعدد المقاعد التى تحصل عليها الأحزاب فى مجلس العموم فقد احتكر حزبان على الدوام أكثر من ٨٠٪ منأصوات الناخبين وأكثر من ٩٠٪ من مقاعد مجلس العموم ووصلت هذه النسبة فى بعض الأحيان الى ٩٨٪ كان هذان الحزبان هما حزب التورى Tory (الحزب الملكى أو المحافظ) وحزب الهويج Whigs (أو الأحرار) منذ نهاية القرن السابع عشر ثم حل محلهما الحزب المحافظ والحزب الليبرالى منذ ١٨٣٢ ثم الحزب المحافظ وحزب العمال منذ انشاء هذا الأخير فى العشرينات من هذا القرن .

وجدير بالذكر أنه توجد أحزاب كثيرة خارج انجلترا تحصل على نسبة

كبيرة من أصوات الناخبين مثل الأحزاب القومية المحلية فى اسكتلندة وويلز ، كما أن أحزاب ايرلندة الشمالية هى أحزاب اما بروتستانتية أو كاثوليكية أى انها أحزاب تنتظم حول مصالح الطائفتين المتصارعتين فى ايرلندة كما سنوضح عندما نعرض لايرلندة الشمالية .

اهم الأحزاب السياسية البريطانية :

١ - حزب المحافظين :

وقد نشأ هذا الحزب رسميا بعد سن قانون الاصلاح السياسى عام ١٨٣٢ ليحل محل حزب التورى الذى كان قد نشأ فى نهاية القرن السابع عشر كحزب مؤيد للملك وللحزب ثلاث هياكل تنظيمية مستقلة تكونت فى فترات تاريخية مختلفة .

- الاتحاد الوطنى للمنظمات المحافظة والاتحادية وهو اتحاد فيدرالى على مستوى الدوائر الانتخابية ويضم كافة المنظمات المحلية ذات الصلة بالقواعد الانتخابية وقد تأسس فى ١٨٦٧ ثم أعيد تنظيمه فى ١٨٨٤ ثم ١٨٨٦ .

- المكتب المركزى أنشىء فى عام ١٨٧٠ ليكون بمثابة سكرتارية للحزب وزعيمه .

- الحزب البرلمانى ويضم أعضاء الحزب فى مجلسى البرلمان وهو تنظيم له استقلال ذاتى وهو الذى يرشح زعيم الحزب وقائده ويعتبر السلطة الحقيقية للحزب .

ويعقد الحزب مؤتمر عاما سنويا بحضور ممثلين عن كل الدوائر الانتخابية وأعضاء الحزب البرلمانى والمرشحين الرسميين للانتخابات ومديرو الحملات الانتخابية وبعض أعضاء المكتب المركزى .

ويعتبر حزب المحافظين هو أفضل الأحزاب تنظيما فى بريطانيا وله لجان انتخابية فى جميع الدوائر نصف أعضائها تقريبا متفرغين للعمل السياسى ويتقاضون مرتبا من الحزب ويستمد الحزب تأييده من صفوف

الشرائح الاجتماعية العليا فى المجتمع البريطانى وأغلبية أصحاب المهن الحرة وأكثر المنظمات المهنية تأييدا له هى اتحاد الصناعة واتحاد المزارعين الوطنى لكن نفوذ الحزب فى النقابات العمالية ضعيف .

وينتهج الحزب سياسة تقليدية محافظة تتلخص فى العمل على تقليص دور الدولة فى النشاط الاقتصادى وتصفية القطاع العام مع التشدد فى مكافحة الجريمة ووضع ضوابط وقيود على الهجرة ... الخ . كذلك يؤيد الحزب الدعوة الى الغاء مجلس اللوردات والابقاء على الادارة البريطانية المباشرة لايرلنده الشمالية . اما على الصعيد الخارجى فيطالب الحزب بانتهاج سياسة دفاعية قوية ودعم الروابط مع الولايات المتحدة ومع حلف الأطلنطى والعمل على تحقيق الوحدة الأوروبية من خلال خطوات تدريجية محسوبة وغير متسرعة وواقعية مع مراعاة العدالة فى توزيع الأعباء المالية .

وقد سيطر حزب المحافظين على الحكم فى بريطانيا فى فترة ما بين الحربين ثم اصبحت السلطة بعد الحرب العالمية الثانية متداولة بينه وبين حزب العمال لفترات تطول أو تقصر حسب ظروف كل حزب ودرجة تماسكه الداخلى ونوعية قياداته . وتقود السيدة تاتشر حزب المحافظين منذ ١٩٧٥ ومكنته من الاحتفاظ بالسلطة منذ ١٩٧٩ حتى الآن (١٩٩٠) .

٢ ـ حزب العمال :

اما حزب العمال فقد نشأ من قلب الحركة النقابية العمالية وتيار الفكر الاشتراكى الفابى مع مطلع هذا القرن ثم أصبح اعتبارا من ١٩٢٢ ثانى أكبر الأحزاب البريطانية وتمكن فى عام ١٩٢٤ ثم فى الفترة من ١٩٢٩ ـ ١٩٣١ من تشكيل حكومة اقلية بدعم ولكن بدون مشاركة حزب الأحرار فى الحكم لكنه اصبح ندا فعليا لحزب المحافظين بعد الحرب العالمية الثانية .

اما التنظيم الداخلى للحزب فهو شديد التعقيد وهناك نوعان من العضوية : عضوية عاملة للأفراد وعضوية بالانتساب للنقابات العمالية والتعاونيات والتنظيمات الاشتراكية ويشارك فى المؤتمر السنوى للحزب

ممثلين عن هذين النوعين من الأعضاء ويختار المؤتمر اعضاء اللجنة المركزية للحزب البالغ عددهم ٢٤ عضوا (١٢ ترشحهم النقابات العمالية وتختارهم ، ٧ للعضوية الفردية وترشحهم وتختارهم لجان الحزب المحلية ، ٥ نساء يختارهم المؤتمر كوحدة متكاملة وعضو واحد ترشحه وتختاره الجمعيات التعاونية والى جانب المؤتمر العام واللجنة المركزية توجد المجموعة البرلمانية او الحزب البرلمانى وهو هيئة مستقلة تقوم باختيار حكومة الظل عندما يكون الحزب فى المعارضة .

ويتم اختيار زعيم الحزب بواسطة المؤتمر العام وفقا لنظام انتخابى يحدد على أساس ٤٠٪ من الأصوات للنقابات العمالية ، ٣٠٪ للمجموعة البرلمانية ، ٣٠٪ للجان المحلية للحزب . ولا شك أن التشكيل الفيدرالى للحزب بمستوياته المختلفة يؤدى الى تعدد وجهات النظر ويخلق حالة من الاستقطاب بين التيارات المختلفة داخل الحزب . وقد أدت سيطرة الجناح اليسارى على التشكيلات القيادية للحزب الى انشقاق ترتب عليه انسحاب الجناح المعتدل عام ١٩٨١ لكى يشكل حزبا مستقلا اشتراكى ديمقراطى التوجه . وفى عام ١٩٨٥ تم حظر وتجميد نشاط مجموعة تروتسكية نشطة داخل الحزب واعتبرت غير شرعية . وقد أدى جنوح سياسة الحزب ناحية اليسار الى كارثة انتخابية عام ١٩٨٣ .

وقد انتهج حزب العمال فى فترات توليه للسلطة بعد الحرب العالمية الثانية سياسة اصلاحية معتدلة ركزت على تقديم دعم الدولة للخدمات التعليمية والصحية والاسكانية كما قام الحزب بتأميم عدد من الصناعات الأساسية . وخلال هذه الفترة دافع الحزب على صعيد السياسة الخارجية عن حلف الأطلنطى ولكن موقفه من قضية الوحدة الأوروبية اتسم بالغموض ومنذ السبعينات انتهج الحزب سياسة أكثر يسارية وطالب صراحة بانسحاب بريطانيا من الجماعة الأوروبية ونزع السلاح النووى من جانب واحد .

ويتركز التأييد للحزب داخل النقابات العمالية بصفة خاصة وفى

الفئات الشبابية عموما وله نفوذ داخل المدن الكبرى وخاصة المدن الصناعية وفي التجمعات الكاثوليكية ونفوذه ضعيف في الريف .

٣ - حزب الأحرار والحزب الاشتراكي الديمقراطي :

يعتبر حزب الأحرار هو الامتداد الباعث لحزب الهويج الذي ظهر في القرن السابع عشر وتصدر المسرح السياسي البريطاني في القرن التاسع عشر ثم بدأ ينهار في القرن العشرين بسبب عجزه عن معالجة المشكلة الايرلندية وظهور الصراعات داخل أجنحته المختلفة ثم بروز حزب العمال كبديل أكثر ديناميكية ونشاطا . وقد تفاوت نصيبه من أصوات الناخبين كثيرا وتراوحت نسبة ما حصل عليه من أصوات في الانتخابات المختلفة بين ٥ر٢ - ٣ر١٩٪ ولم يشارك في الحكم اطلاقا منذ الحكومة الائتلافية التي شكلت أثناء الحرب العالمية الثانية لكنه ساند حكومة العمال في الفترة من ١٩٧٧ - ١٩٧٨ دون أن يشارك في الحكم .

أما الحزب الاشتراكي الديمقراطي فقد تأسس عام ١٩٨١ على اثر انشقاق داخل صفوف حزب العمل بسبب سيطرة الجناح اليساري على قيادته . وبزغ نجم هذا الحزب بسرعة مذهلة لدرجة أن مراكز استطلاعات الرأي أكدت في ديسمبر من نفس العام على انه يحظى بتأييد ٤٦٪ من الناخبين وهي نسبة تفوق ما حصل عليه كل من المحافظين وحزب العمال . وتحالف مع حزب الأحرار وحصلا في الانتخابات التكميلية التي جرت في الفترة من يوليو ١٩٨١ حتى مارس ١٩٨٣ على ثلاثة مقاعد من بين أربعة وخسرا المقعد الرابع بصعوبة وكان من بين هؤلاء الثلاثة اثنان من مرشحي الحزب الاشتراكي الديمقراطي . ولكن كما صعد بسرعة هبط بسرعة أيضا ولم تسجل استطلاعات الرأي التي جرت في أواخر عام ١٩٨٣ سوى تأييد ٨ر٪ من الناخبين له . وفي انتخابات ١٩٨٣ لم يحصل تحالف الأحرار والاشتراكيين الديمقراطيين الا على ٢٣ مقعدا (٦ر٢٤٪ من الأصوات) كان من بينهم ١٧ للأحرار ، ٦ فقط للاشتراكيين الديمقراطيين . وجاءت نتيجة انتخابات ١٩٨٧ متقاربة : ٢٢ نائبا (٦ر٢٢٪ من الأصوات) .

٤ - الأحزاب الصغيرة والأحزاب القومية المحلية :

هناك أحزاب أخرى صغيرة في بريطانيا لا تلعب دورا يذكر في الحياة السياسية البريطانية نذكر منها الحزب الشيوعي البريطاني . وهو حزب ماركسي لينيني موالي لموسكو لم يحصل في انتخابات ١٩٨٣ الا على ٦٠٦ر١١ صوت (٠٤ر٠٪ من اجمالي الناخبين) وعلى الناحية الأخرى يوجد حزب الجبهة الوطنية وهو حزب يميني متطرف مناهض لهجرة الأجانب ، ولم يحصل هو الآخر في انتخابات ١٩٨٣ الا على ٠٦٥ر٢٧ صوت (٠٩ر٠٪ من اجمالي الناخبين) .

لكن هناك احزاب أكثر أهمية في المقاطعات البريطانية ذات الصبغة القومية الخاصة أهمها الحزب الوطني الاسكتلندي والذي استطاع في بعض الفترات أن يحصل على ما يقرب من ربع أصوات الناخبين في اسكتلندة (١٩٧٤) ولكنه في تراجع الآن وحزب ويلز الوطني Plaid Cyrmu والذي يطالب بحكم ذاتي في ويلز والاهتمام بلغة ويلز وثقافتها الخاصة وله مقعدين في مجلس العموم من مجموع المقاعد البالغ عددها ٣٦ مقعدا هي جملة المقاعد المخصصة لمقاطعة ويلز .

جماعات المصالح وجماعات الضغط :

يتميز المجتمع البريطاني شأنه في ذلك شأن المجتمعات الديمقراطية المتطورة بوجود عدد هائل من المنظمات والهيئات والتجمعات المهنية والعمالية والطلابية والدينية وغيرها . وتقوم هذه التنظيمات بعملية تجميع المصالح والتعبير عنها والسعي الى تحقيق أهدافها من خلال الضغط أو الحوار أو التأثير بطريقة أو أخرى على مراكز صنع القرار ولا يتسع المقام هنا بالطبع لتحديد ماهية أو حصر هذه الجماعات ، لكن ربما يكون من المفيد أن نحدد خصوصية النظام البريطاني في هذا الاطار . فالقاعدة العامة أن تصبح المنظمات الوسيطة حرة وغير مرتبطة ارتباطا عضويا بالأحزاب حتى تتوفر لها حرية حركة أفضل للدفاع عن مصالح أعضائها . لكن الوضع مختلف في النظام البريطاني فالعلاقة بين النقابات العمالية وبين حزب العمال تفوق أي علاقة

مماثلة فى الديمقراطيات الغربية . ورغم ان هناك علاقة بين حزب المحافظين وتنظيمات رجال الأعمال الا أن هذه العلاقة عادة ما تقتصر على الدعم المادى والتأييد السياسى دون الارتباط عضويا بتنظيمات الحزب .

أهم المشكلات السياسية :

يعتبر أداء النظام السياسى البريطانى جيدا بشكل عام فلم يتعرض النظام لأزمات دستورية حادة ، وما زال نظام الحزبين يعمل بشكل مرضى ، فمن النادر أن تتحكم الأحزاب الصغيرة فى تشغيل النظام وهو ما يحدث كثيرا فى النظم البرلمانية الأخرى وربما يعود هذا الى ان بريطانيا لم تأخذ بنظام التمثيل النسبى ، وبالتالى فان حساسية الناخب الانجليزى تجعله يميل الى الالتفات حول من يقع عليه اختياره كرئيس للوزراء . كذلك أدى تقارب وجهة نظر الحزبين حول الكثير من القضايا الداخلية والخارجية الى تسهيل عملية تداول السلطة دون تغييرات هيكلية واسعة النطاق ولو انه يلاحظ أن أحد المشكلات الرئيسية التى يواجهها النظام البريطانى حاليا يتمثل فى تزايد حدة الاستقطاب بين قيادتى الحزبين حيث اتجه حزب المحافظين الى التطرف صوب اليمين التقليدى وحزب العمال الى التطرف نحو اليسار وهو استقطاب يحمل مخاطر كثيرة بالنسبة للمستقبل .

وأخيرا يمكن القول أن النظام السياسى البريطانى كان عديم الفاعليه فى ايرلنده الشمالية وما تزال المشكلة الايرلندية أحد المشكلات التى يتعين أن يجد لها النظام حلا قابلا للدوام وهو ما لا يبدو فى الأفق حتى الآن .

أهم الارتباطات الدولية :

تشارك المملكة المتحدة فى معظم المنظمات العالمية مثل الأمم المتحدة والمنظمات المتخصصة المرتبطة بها وكذلك فى معظم المنظمات الأوروبية . لكن يمكن القول ان أهم المنظمات التى ترتبط بها المملكة المتحدة وتؤثر على سياساتها الداخلية تأثيرا خاصا هما منظمة حلف شمال الأطلنطى ، الجماعه الاقتصادية الأوروبية .

المراجـــع

1 — Butler, David and Stokes, Donald. Political Change in Britain. 2nd ed. New York : St. Martin's Press, 1976.

2 — Brennan, T. Politics and Government in Britain. Cambridge England : Cambridge University Press, 1972.

3 — Ranney, A (ed) Britain at the Polls, 1983. Durham, Duke University Press, 1985.

4 — Meny, Yves, Politique Comparee. Paris, Montchrestien, 1988.

٧ ـ النمســا

لمحة عـامة :

يعتبر النظام السياسى فى النمسا وليد تجربة عاصفة مرت بها هـذه الدولة التى خرجت من بين حطام الامبراطورية النمساوية ـ المجرية التى انهارت عام ١٩١٨ ٠ فقـد شـهدت الجمهـورية النمساوية الوليـدة احداثا جساما فى فترة ما بين الحربين العالميتين الأولى والثانية ٠ اذ تعرضت لحرب اهلية عام ١٩٣٤ نتيجة للاستقطاب الحاد الذى شهدته الحياة السياسية بين قوى اليسار الاشتراكى والمـاركسى من ناحيـــة وبين قوى اليمين الدينى والمحافظ من ناحية أخرى ٠ كما تعرضت للغزو الخارجى مرتين خلال تلك لفترة ٠ الأولى حينما اجتاحتها قوات هتار وضمتها الى الرايخ الألمـانى عام ١٩٣٨ والثانية حينما حررتها قوات الحلفاء عام ١٩٤٥ ٠

وقد انعكست هذه الأحداث الجسام بشدة على النظام السياسى للنمسا فى مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية (الجمهورية الثـانية) ٠ اذ ولدت النمسا من جديد بعد أن حصلت على استقلالها كاملا عام ١٩٥٥ ٠ ولكنهـا ولدت كدولة محايدة فى الصراع بين الشرق والغرب ٠ وساعدها حيادهـا على أن تتحرر القوى السياسية الداخلية من ضغط النفوذ أو الحاجة للارتباط مع القوى الخارجية ٠ وفى الوقت نفسه أعادت القوى السياسية التقليدية ، بكافة فصائلها يسارا ويمينا ، صياغة سياساتها وبرامجهـا مستفيدة من تجربتها المريرة فى الثلاثينات ٠ وسيطر على الحياة السياسية حزبان كبيران وحزب ثالث أقل شأنا كان بينها من الأرضية المشتركة ما مهـد لتحالفات مرنة ومستقرة جعلت الاستقطاب أمرا غير وارد ٠ ولم تخـل عملية صنع القرار السياسى فى النظام النمساوى من طابع مميز وفريد أدى الى قدر كبير من المشاركة السياسية من جانب كافة القوى الحية والفاعلة فى المجتمع ٠

وبلاحظ ان الطابع الفيدرالى للنظام النمساوى لم يؤد الى صيغة تتسم بدرجة عالية من اللامركزية . فقد غلب الطابع المركزى على هيكل صنع القرار . واقتصرت صلاحيات السلطات التشريعية والتنفيذية لكل من اقاليم النمسا التسع على التخطيط الاقليمى والصحة والكهرباء والزراعة . اما التعليم والبوليس والبريد والسكك الحديدية والموانىء وغيرها فقد ظلت فى يد المؤسسات الفيدرالية .

العلاقة بين السلطات :

النظام السياسى فى النمسا جمهورى برلمانى . وتتركز السلطة الفعلية فى يد الحكومة التى يرأسها مستشار رغم وجود رئيس جمهورية منتخب على راس السلطة التنفيذية . أما الحكومة فيشكلها حزب (أو احزاب) الأغلبية البرلمانية ، وهى مسئولة أمام البرلمان .

السلطة التنفيذية :

أولا ـ رئيس الجمهورية :

وينتخب بالاقتراع المباشر لمدة ٦ سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة . وقد خرج جميع رؤساء الجمهورية طول الفترة ١٩٤٥ ـ ١٩٨٦ من بين صفوف الحزب الاشتراكى وفى عام ١٩٨٦ انتخب كورت فالدهايم ، الذى ينتمى لحزب الشعب ، رئيسا للجمهورية بعد حملة عاصفة تدخلت فيها اسرائيل والقوى الصهيونية للحيلولة دون انتخابه بسبب ما أشاعته عن صلته بالنازى . وتعتبر سلطات رئيس الدولة شكلية الى حد كبير .

ويتعين توقيع المستشار أو الوزير المختص مع رئيس الجمهورية على القرارات الرسمية .

ثانيا ـ الحكومة :

يرأسها مستشار هو عادة زعيم حزب الأغلبية البرلمانية أو على الأقل الحزب الحاصل على أعلى نسبة من المقاعد فى الجمعية الوطنية . ويصدر

بتعيينه قرار من رئيس الجمهورية الذى يعين أيضا بقية أعضاء الحكومة بناء على ترشيح المستشار الذى يختار أعضاء الحكومة بنفسه من بين نواب البرلمان بعد التشاور مع قيادات حزبه والأحزاب المتحالفة معه فى حالة الحكومة الائتلافية . وتتركز السلطة التنفيذية الفعلية فى يد المستشار ويمارسها من خلال رئيس الجمهورية . ولا ينص الدستور على اختصاصات محددة للمستشار وان كانت تقاليد الحكم منذ الحرب تؤكد ان قوته واستقلاله فى ازدياد مطرد .

السلطة التشريعية :

ويمارسها برلمان مكون من غرفتين هما الجمعية الوطنية والجمعية الفيدرالية .

أولا ـ الجمعية الوطنية Nationalrat :

وتتكون من ١٨٣ نائبا ينتخبون بالاقتراع المباشر كل اربع سنوات وبنظام التمثيل النسبى . ويتناوب رئاستها ثلاث رؤساء يمثلون الأحزاب الرئيسية الثلاث . ويقوم بالعمل التشريعى الأساسى لجان نوعية تنتخبها الجمعية من اهمها اللجنة الرئيسية التى تنبثق عنها لجنة فرعية دائمة يعكس تشكيلها القوة النسبية للأحزاب الممثلة فى الجمعية . وعند حل الجمعية تؤول سلطاتها الى اللجنة الفرعية الدائمة الى أن تتم الانتخابات وتبدأ الجمعية الجديدة فى مباشرة عملها .

وتتطلب بعض القوانين الدستورية الخاصة أغلبية ثلثى الأعضاء على الأقل مع ضرورة أن يكون نصف أعضاء الجمعية حاضرا ومشاركا فى التصويت ، أما القوانين العادية فتصدر بالأغلبية البسيطة مع اشتراط تواجد ثلث الأعضاء على الأقل .

ثانيا ـ الجمعية الفيدرالية Bundesrat :

وهى جمعية منتخبة انتخابا غير مباشر بواسطة برلمانات الأقاليم

Landtag التسع ويبلغ عدد مقاعدها ٦٣ مقعد . ويتفاوت عدد المقاعد الخاصة بكل اقليم بتفاوت عدد السكان ويتراوح بين ١٢ و٣ مقاعد ، ويتناوب الأعضاء رئاسة الجمعية كل ستة شهور طبقا للترتيب الأبجدى لأسمائهم . وتنحصر سلطتها فى حق الاعتراض . وتصبح مشروعات القوانين المعترض عليها نهائية اذا عادت الجمعية الوطنية ووافقت عليها مرة أخرى بأغلبية الأعضاء أما القوانين المالية فلا تملك الجمعية الفيدرالية بصددها حق الاعتراض اذا لم يترتب عليها تجاوز أو تعديل فى بنود الميزانية الفيدرالية ، وأما فى حالات التعديل أو التجاوز فعادة ما يتعين الحصول على موافقتها .

السلطة القضائية :

وهى مستقلة تماما عن السلطتين التنفيذية والتشريعية . ويتضمن النظام القضائى فى النمسا نوعين من المحاكم العليا : المحكمة الادارية التى تنظر فى مدى سلامة القرارات الادارية ومطابقتها للقانون ، والمحكمة الدستورية : التى تحكم فى النزاعات التى قد تثور بين سلطات الأقاليم أو بينها وبين الحكومة الفيدرالية او بين المحاكم بأنواعها المختلفة وبين الحكومة بمستوياتها المختلفة أيضا . ويستطيع أى مواطن أن يلجأ الى المحكمة الادارية أو المحكمة الدستورية اذا لحق الضرر بحقوقه أو بحرياته الأساسية. وامعانا فى المحافظة على هذه الحقوق والحريات أوجد المشرع منذ عام ١٩٧٧ نظام المحقق البرلمانى ombudsman الذى يمكن لأى مواطن أن يلجأ اليه بعد استنفاذ كافة اجراءات التقاضى أو اذا وجد أن طريق التقاضى أصبح مسدودا أمامه لأى سبب . ويستطيع المحقق أن يأمر باتخاذ اجراءات معينة اذا وجد ما يبرر ذلك . ويتعين على السلطات المختصة تنفيذ هذه الاجراءات خلال مدة زمنية لا تتجاوز ثمانية أسابيع أو الرد كتابة بالأسباب التى تحول دون امكانية تنفيذها .

وتتألف المحكمة الدستورية من رئيس ونائب رئيس و١٢ عضوا و٦ نواب . ويصدر بتعيينهم جميعا قرار من رئيس الدولة بناء على ترشيح من

المستشار (بالنسبة للرئيس ونائبه ونصف عدد الأعضاء ونوابهم) وترشيح من المجلسين التشريعين بالنسبة للنصف الآخر من الأعضاء ونوابهم .

النظام الحزبى وأهم القوى والتيارات السياسية :

لا توجد قيود قانونية على تشكيل الأحزاب فى النمسا . ولكن يتعين ، من الناحية الاجرائية تسجيل الأحزاب لدى وزارة الداخلية . ولقيام حزب جديد يلزم تأييد ثلاثة نواب من أعضاء الجمعية الوطنية أو الحصول على ٢٠٠ ـ ٥٠٠ توقيع من الناخبين فى كل اقليم قبل اجراء الانتخابات الفيدرالية بشهر . وبشكل عام لا يتحمس الناخبون النمساويون للاحزاب الجديدة .

ومن الناحية العملية لا يفسح النظام الحزبى والنظام الانتخابى مكانا للمرشحين المستقلين ، ويتم الترشيح لشغل المقاعد النيابية من خلال قوائم حزبية . وتوزع المقاعد وفق نظام تمثيل نسبى يميل قليلا لصالح الأحزاب الكبيرة نسبيا . اذ يتم شغل هذه المقاعد بعد التصويت . وذلك على مرحلتين :

ففى مرحلة أولى توزع المقاعد على مستوى الدائرة الانتخابية وذلك بقسمة عدد الأصوات الصحيحة على عدد المقاعد المخصصة للدائرة وذلك للحصول على المتوسط اللازم لشغل أى مقعد . وفى مرحلة ثانية توزع المقاعد المتبقية على الأحزاب التى حصلت على مقعد واحد على الأقل فى التوزيع الأول وفقا لنسبة الأصوات التى حصلت عليها هذه الأحزاب على مستوى اقليمى أكبر ، حيث تقسم النمسا الى قسمين انتخابيين كبيرين .

وقد سيطر على الحياة السياسية فى النمسا منذ القرن التاسع عشر ثلاث تيارات رئيسية : التيار اليمينى الكاثوليكى المحافظ ، والتيار الاشتراكى بجناحيه الديمقراطى والماركسى ، والتيار القومى الألمانى . وتعتبر الأحزاب الثلاثة الكبيرة فى النمسا حاليا امتدادا عضويا لهذه التيارات بعد أن أعادت صياغة أيديولوجياتها ومواقفها على ضوء تجربة

النمسا المريرة فى فترة ما بين الحربين . وفى السنوات الأخيرة بزغ تيار رابع هو تيار « الخضر » والذى يعتبر أحد عوامل التجديد والاثارة فى النظام السياسى النمساوى . ولكن ما زال الحزبان الاشتراكى والمسيحى (حزب الشعب) يسيطران على أكثر من ٨٥٪ من مقاعد الجمعية الوطنية . وفيما يلى نبذة مختصرة عن أهم الأحزاب والقوى السياسية فى النمسا .

١ ـ الحزب الاشتراكى SPO :

تأسس فى ابريل ١٩٤٥ . ويعتبر امتدادا للحزب الاشتراكى الديمقراطى الذى ظهر فى عام ١٨٨٨ وارتبطت صورته بالبحث عن طريق خاص للاشتراكية النمساوية انطلاقا من الماركسية . لكنه بعد الحرب العالمية الثانية لم يعد يلتفت كثيرا الى القضايا الايديولوجية وأصبح أكثر ميلا الى البراجماتية والسياسات الاصلاحية . ويهدف الحزب الى اقامة دولة حديثة ذات بعد انسانى . وتتمحور سياساته الاقتصادية والاجتماعية حول سياسة التشغيل الكامل ومكافحة التضخم والوصول بالخدمات والضمانات الاجتماعية الى أوسع القطاعات الجماهيرية .

وحتى عام ١٩٧٠ كان الحزب الاشتراكى هو ثانى أحزاب النمسا من حيث عدد المقاعد فى الجمعية الوطنية ثم أصبح الحزب الأول منذ انتخابات ١٩٧٠ وحتى الآن وحصل وحده على أغلبية مطلقة سواء فى نسبة الأصوات أو فى نسبة المقاعد فى انتخابات ١٩٧١ ، ١٩٧٥ ، ١٩٧٩ ، وشارك فى الحكم منذ الحرب وحتى الآن باستثناء الفترة ١٩٦٦ ـ ١٩٧٠ سواء بالتحالف مع حزب الشعب ١٩٤٥ ـ ١٩٦٦ (التحالف الكبير) أو بالتحالف مع حزب الحرية ١٩٨٣ ـ ١٩٨٦ (التحالف الصغير) وانفرد بالحكم خلال الفترة (١٩٧١ ـ ١٩٨٣) . وقد تأثرت شعبية الحزب بعد نمو جماعات المحافظة على البيئة (الخضر) والجماعات المطالبة بحظر انتشار الأسلحة النووية .

٢ ـ حزب الشعب OVP :

تأسس أيضا فى ابريل ١٩٤٥ كامتداد للتيار الكاثوليكى المحافظ

الذى ظهر فى نهاية القرن التاسع عشر لمقاومة الفكر الاشتراكى والتيارات الليبرالية . وفى العشرينات من هذا القرن أصبح اسمه « الحزب الاجتماعى المسيحى » وتحالف مع المجموعات الفاشية شبه العسكرية فى الحرب الأهلية عام ١٩٣٤ لكن قياداته وجدت نفسها داخل معسكرات النازى فى ألمانيا أثناء الحرب ! وهو ما أسهم فى اعادة صياغة الحزب ايديولوجيا وسياسيا وتنظيميا . وقد أصبح حزب الشعب فى ثوبه الجديد أكثر ارتباطا بالمبادىء الديمقراطية . وركز فى دعايته فى فترة ما بعد الحرب الثانية على الأوساط الريفية باعتبارها تشكل العمود الفقرى للحفاظ على أخلاقيات المجتمع . وحاول مقاومة طغيان عملية التحديث التى يعتقد أنها يمكن أن تضعف من صلابة القيم الأساسية فى مجتمع مسيحى . لكنه يعتبر فى الوقت نفسه مركز جذب للفئات الرأسمالية والعمالية والفئات الاجتماعية الأخرى المتدينة والمحافظة . ويبدو من استطلاع حديث للرأى أن برنامج الحزب وسياساته لم يعد يختلف كثيرا عن برنامج الحزب الاشتراكى الا من حيث ارتباطه بالكنيسة الكاثوليكية ورفضه لاباحة الاجهاض وما شابه ذلك من قضايا . وقد تولى حزب الشعب الحكم منفردا فى الفترة ١٩٦٦ ـ ١٩٧٠ .

٣ ـ حزب الحرية FPO :

تأسس عام ١٩٥٥ ويعتبر امتدادا للتقاليد الليبرالية الوطنية المرتبطة بالقومية الألمانية Pan german nitonalism . ويرفع الحزب شعار النظام والقانون ولا يخفى مشاعره المعادية للعمال الأجانب وشيوع التقاليد السلافية فى النمسا ، ويعتبر تغلغل هذه التقاليد فى الحياة الثقافية والاجتماعية تهديدا للمصالح « الألمانية » أو « الجرمانية » ويبدو أن ثقل هذا الحزب فى الحياة السياسية النمساوية يتزايد . يدل على ذلك عدد المقاعد التى حصل عليها فى الجمعية الوطنية خلال السنوات العشرين الماضية : ٦ (حتى عام ١٩٧٠) ، ١٠ (١٩٧١ ، ١٩٧٥) ، ١١ (١٩٧٩) ، ١٢ (١٩٨٣) . وكانت المفاجأة حصول هذا الحزب على ١٨ مقعدا فى

الانتخابات الأخيرة (١٩٨٦) . وشارك هـذا الحزب فى الحكم لأول مرة بتحالفه مع الحزب الاشتراكى (التحالف الصغير ١٩٨٣ _ ١٩٨٦) .

٤ _ الأحزاب والقوى الصغيرة :

هناك عدد من الأحزاب والقوى الصغيرة بعضها قديم تضاءلت أهميته كثيرا مثل الحزب الشيوعى الذى تأسس عام ١٩١٨ وفقد آخر مقاعد له فى الجمعية الوطنية (٣) عام ١٩٥٩ ، وبعضها جديد صاعد مثل « اتحاد الخضر VGO » الذى تاسس عام ١٩٨٢ واستحوذ بسرعة على ثقة الناخب النمساوى . ففى انتخابات ١٩٨٣ التى خاضها لأول مرة حصل على ١ر٩٪ من أصوات الناخبين رغم أنه لم يحصل على أية مقاعد ولكن كانت المفاجأة الكبرى عام ١٩٨٦ حين حصل على ٢٣٤٠٠٠ صوت وفاز دفعة واحدة بثمانية مقاعد وأصبح القوة الرابعة فى النظام السياسى النمساوى .

جماعات المصالح :

تكمن أحد السمات الأساسية للنظام النمساوى فى حقيقة أن جماعات المصالح لا تشكل مجرد جماعات ضغط تمارس تأثيرها على النظام من خارج قنواته السياسية وبطرق موازية أو تحتية ، ولكنها تشارك فى عملية صنع السياسة من خلال قنوات شرعية واجرائية محددة . فمعظم أصحاب المهن ينخرطون اجباريا فى ثلاث غرف تعبر عن مصالحهم هى غرفة التجارة ، وغرفة الزراعة وغرفة العمل ويقوم أعضاء هذه المهن بانتخاب مجالس تنفيذى لكل غرفة مرة كل خمس سنوات . وبالاضـافة الى هذه الغرف الثلاث ذات العضوية الاجبارية يوجد اتحاد نقابات العمال OGB والعضـوية فيه اختيارية . ومن ذلك تصل نسبة عضوية العمال فيه الى ٧٥٪ من قوة العمل ، ويعتبر أحد جماعات المصالح الأساسية ، وتشكل هـذه الجماعات الأربع قنوات ربط أساسية كمنظمات وسيطة بين الحكومة والأحزاب من ناحية والمواطنين من ناحية أخرى . ويسيطر حزب الشعب فى الواقع على غرفتى التجارة والزراعة بينما يسيطر الحزب الاشتراكى على غرفة العمل

واتحاد نقابات العمال ، رغم عدم وجود صلات عضوية أو تنظيمية وثيقة بين هذه الجماعات وبين الأحزاب .

وهناك لجنة متكافئة Parity Commission تضم ممثلين عن الحكومة وممثلين عن هذه الجماعات الأربع يرأسـها المستشار النمساوى (رئيس الوزراء) وتجتمع مرة كل شهر وتناقش فيهـا مشروعات القوانين التى تنوى الحكومة عرضها على الجمعية الوطنية وتمس مصالحها . كمـا تناقش فيها كل القضايا ذات الصلة بسياسات العمـالة والرفاهة الاجتماعية . ويطلق على هذا النظام الذى يضمن تعاون ومشاركة جماعات المصالح بنظام المشاركة الاجتماعية Social Partnereship وهو نظام أسهم فى ازدهار النمسا وتحقيق السلام الاجتماعى فيها .

أهم المشكلات والتوقعات السياسية :

يتمتع النظام السياسى فى النمسا بقـدر كبير من الاستقرار . لـكن تنامى القوة السياسية لتجمع الخضر من ناحيـة وحزب الحرية الذى يغلب عليه طابع التطرف الوطنى من ناحية أخرى قد يغـير من قواعـد اللعبة السياسية . وربما كان هذا هو السبب الذى أدى الى عودة التحـالف بين الحزبين الكبيرين مرة أخرى بعد عام ١٩٨٦ وهو ما يعرف باسم « التحالف الكبير الثانى » لكن استمرار هذا التحالف مرهون بقدرتهما على توسيع قاعدة السياسات المشتركة بينهما .

أهم الارتباطات الدولية :

النمسا عضو بالأمم المتحدة منذ ١٤ مارس ١٩٥٥ وبكافة المنظمـات المتخصصة المرتبطة بها فيما عدا المنظمـة البحرية الاستشارية IMCO وتمارس فى العلاقات الدولية ما يعرف بسياسة الحياد النشط . وشـغل رئيسها الحـالى كورت فالدهـايم منصب السـكرتير العـام للأمم المتحدة « ١٩٧١ _ ١٩٨١ » . وعضـو بالرابطة الأوروبيـة للتجارة الحرة منذ ١٩٥٩ .

المراجـــع

1 — Steiner, Kurt. Politics in Austria. Boston: Little Brown and Co. 1972.

2 — Delury , Georye E. (ed) World Encyclopedia of political systems and Parties Facts on File Publications, New york 2 nd ed. (1987) vol.1 pp. 45 — 68.

٨ ـ هولنـــــدة

لمحـة عـامة :

النظام السياسى الهولندى هو نظـام ملكى دستورى ـ برلمـانى . ويرجع تاريخ الدستور الحـالى الى عام ١٨١٤ . لـكن تمتع الملك منذ ذلك التاريخ بسلطات تكاد تكون مطلقة . وبدأت الضغوط للتقايص من نطاق سلطاته بعد انفصـــال بلجيكا عام ١٨٣٠ ، فاعترف لأول مرة بمسئولية الوزارة عام ١٨٤٩ ، ولكن بقى حق الانتخاب محصورا وضيقا جـدا حتى عام ١٨٨٧ ثم اتسع نطاقه بالتدريج بعد ذلك . ومع ذلك لم يتطور النظام البرلمـانى الهولندى من خلال الثورات والاضطرابات العنيفة على الرغم من حدة الخلافات والانقســامات الدينية من ناحية وبين التيارات العلمـانية والتيارات الدينية من ناحية أخرى . وحافظت عوامل عـديدة على تماسك المجتمع الهولندى وعدم تفتته رغم حدة هذه الانقسامات . فلم تلتف القوى الدينية المنظمة سياسيا حـــول كنيسة واحدة واستقر بالتـدريج نوع من التوازن بينها . وفى الوقت نفسه لم يتمكن اى حزب سياسى من الحصول على أغلبية مطلقة وهو ما حدى بالأحـــزاب الرئيسية الى البحث الدائم عن صيغة مقبولة للتعايش لأن التحالف أصبح ضرورة حتمية . ولذلك تعتبر قوة الدفع التصالحية أو التوفيقية احدى السمات الرئيسية للحياة السياسية الهولندية .

العلاقة بين السلطات :

تقاصت سلطات التاج بالتدريج وأصبح الملك (أو الملكة) يملك ولا يحكم وتركزت السلطة التنفيذية فى يد وزارة مســئولة أمام البرلمـان . وكأى نظام برلمـانى يتعين قيام علاقة تعاون وثيقة بين السلطتين التنفيذية والتشريعية . فالوزارة لا تستطيع مباشرة مهامها الا فى ظل تمتعها بثقة

البرلمان ويتعين عليها ان تستقيل اذا حجبت عنها الثقة . لكن يتميز النظام الهولندى باتجاه واضح نحو الفصل بين السلطتين وبترجيح كفة السلطة التنفيذية ويتعين على الوزراء التخلى عن مقاعدهم البرلمانية . وحتى وقت قريب لم يكن من الضرورى اختيار الوزراء من بين أعضاء البرلمان ثم فرضت مقتضيات التوازنات السياسية نفسها وأصبح من النادر تعيين غير النواب المنتخبين اعضاء فى الحكومة . اما السلطة القضائية فتباشر مهامها فى استقلال تام عن السلطتين التشريعية والتنفيذية .

السلطة التنفيذية :

الملك (الملكة) هو رئيس الدولة ورمزها ويجسد وحدتها ولكنه لا يحكم مباشرة وانما من خلال وزارة مسئولة أمام البرلمان بمجلسيه . وعقب كل انتخابات تشريعية تقوم الملكة بتكليف أحد السياسيين بمهمة البحث عن صيغة ائتلافية يمكن أن تحظى بثقة البرلمان ويسمى هذا الشخص مرشد informateur . وهى مهمة ليست سهلة فى ضوء علاقات القوى السياسية وخصوصا فى السنوات الأخيرة . وعندما ينجح فى مهمته تصدر الملكة قرارا بتشكيل الحكومة التى تم الاتفاق عليها .

السلطة التشريعية :

ويتقاسمها مجلسان : الأول يتكون من ٧٥ عضو يختارون بطريق الانتخاب غير المباشر بواسطة برلمانات الأقاليم الأحد عشر التى تنقسم اليها هولندة . أما الثانى ، وهو الأهم ، فيتكون من ١٥٠ نائبا ينتخبون بالاقتراع المباشر وبنظام التمثيل النسبى . ويطلق على هذا المجلس « مجلس عموم الدول Staten . Generaal » . وتعتبر الوزارة والوزراء مسئولين أمام هذا المجلس دون المجلس الاقليمى .

ومن الناحية النظرية يمكن تصور حدوث نزاع بين المجلسين من شأنه تعطيل العملية التشريعية . لكن من الناحية العملية لا يوجد مثل هذا النزاع

عادة حيث تتطابق خريطة توزيع القوى الحزبية داخل المجلسين . ذلك ان برلمانات الأقاليم تختار ممثليها فى المجلس الأول بنظام التمثيل النسبى .

وجدير بالذكر أن الاجراءات الخاصة بتعديل الدستور تقضى بان يتم حل المجلس الثانى بعد اقرار التعديل المقترح ثم اجراء انتخابات جديدة ولا يصبح التعديل نهائيا الا اذا وافقت عليه أغلبية الثلثين داخل كل من المجلسين .

النظام الانتخابى :

يعتبر نظام التمثيل النسبى كما هو مطبق فى هولندة أكثر صور هذا النظام نقاء حيث تكاد تتطابق نسبة المقاعد التى يحصل عليها الأحزاب مع نسبة الأصوات . ولا يوجد حد أدنى لتمثيل الأحزاب فى البرلمان . وحيث ان عدد المقاعد هى ١٥٠ مقعدا فيكفى حصول أى حزب على ٦٧ر٠٪ من الأصوات على المستوى القومى لكى يفوز بمقعد . وتجرى الانتخابات على أساس القوائم الحزبية فقط . لكن يمكن للناخب أن يعدل فى ترتيب المرشحين على القوائم كما يحلو له كما يستطيع كل حزب أن يتقدم باكثر من قائمة فى الدائرة الواحدة .

السلطة القضائية :

تعتبر المحكمة العليا هى أعلى سلطة قضائية فى البلاد . لكن سلطتها محدودة فيما يتعلق بتفسير القانون وليس لها صلاحية تقرير مدى دستورية القوانين ، أى أن مهمتها تنحصر فى التطبيق السليم للقانون . وقد جرى التقليد فى النظام الهولندى على أن ترسل الحكومة بمشروعات القوانين التى تود عرضها على البرلمان الى مجلس الدولة أولا للتأكد من اتساق هذا المشروع مع النظام القانونى العام ومع الدستور .

النظام الحزبى :

لا توجد أى عقبات سياسية أو قانونية تحول دون تشكيل الأحزاب فى النظام الهولندى . وتتعدد الأحزاب الى درجة مبالغ فيها أحيانا ووصل

عدد الأحزاب التى خاضت الانتخابات التشريعية لعام ١٩٣٣ مثلا الى ٥٤ حزبا ويحاول القانون الحد من ظاهرة انتشار الأحزاب الصغيرة من خلال نظام التامين المالى المرتفع نسبيا والذى يتعين على أى حزب دفعه قبل أن يتقدم بقوائم مرشحيه ، ولا يستطيع أى حزب استعادة هذا التامين الا اذا حصل على ٠ر٧٥٪ على الاقل من أصوات الدائرة .

ورغم كثرة الأحزاب فى هولندة الا أن خمسة أحزاب فقط هى التى صاغت الحياة الحزبية والسياسية فيها وتحصل مجتمعة على أكثر من ٩٠٪ من أصوات الناخبين عادة . وفيما يلى نبذة مختصرة عن هذه الأحزاب .

١ ـ حزب النداء المسيحى الديمقراطى CDA :

وهو حزب تأسس عام ١٩٨٠ من اتحاد ثلاثة أحزاب دينية أحدها كاثوليكى وهو حزب الشعب الكاثوليكى KVP ذو النكهة التقدمية والآخران بروتستانت وهما : الحزب المعادى للثورية ARP اليمينى وهو أقدم الأحزاب الهولندية وكان قد نشأ عام ١٨٧٩ لمكافحة أفكار الثورة الفرنسية ، والاتحاد المسيحى التاريخى الأكثر اعتدالا ، والذى كان قد أسس عام ١٩٠٨ .

وكان حزب الشعب الكاثوليكى هو أقوى مكونات التحالف الثلاثى ، بل وكان حتى السبعينات أكبر الأحزاب الهولندية جميعها من حيث عدد المقاعد فى البرلمان . وعندما لوحظ مع بداية السبعينات تدهور منتظم فى شعبية الأحزاب الدينية وانصراف الناخبين عنها ، قررت التحالف عام ١٩٧٧ وخاضت الانتخابات التشريعية معا قبل أن تنصهر فى حزب واحد عام ١٩٨٠ . وقد استفادت الأحزاب الثلاثة من هذه الوحدة التى مكنتها من الصمود ثم التقدم . وقد فاز حزب النداء المسيحى فى انتخابات ١٩٨٦ بأكبر عدد من المقاعد (٥٤ مقابل ٤٥ فقط فى انتخابات ١٩٨٢) وهو ما يمثل ٢٤ر٦٪ من الأصوات (مقابل ٢٩ر٣٪ عام ١٩٨٢) .

وبشكل عام يعتبر حزب النداء المسيحى حزبا وسطيا يحتوى على

جناحان أحدهما أكثر يسارية والآخر أكثر يمينية لكنه من حيث السياسات الاقتصادية والاجتماعية والسياسات الخارجية أقرب الى اليمين . ويتميز عن الأحزاب الأخرى فى تركيزه على أهمية تطبيق المبادىء المسيحية على الحياة السياسية الهولندية . ويتمتع بالمرونة الكافية التى تمكنه من التحالف مع اليسار العلمانى او اليمين العلمانى على حد سواء .

٢ ـ حزب العمال PVDA :

وهو حزب تأسس رسميا عام ١٩٤٦ ولكنه يمتد بجذوره الى عام ١٨٩٤ الذى شهد تأسيس حزب العمال الاشتراكى الديمقراطى الماركسى . وأصبح بعد الحرب العالمية الثانية أكثر اعتدالا وانفتاحا على التيارات المسيحية كما ضم الى صفوفه مجموعات مختلفة من التى قاومت الاحتلال الألمانى . ورغم سياساته الشديدة الاعتدال والتى تشبه داخليا وخارجيا سياسة الأحزاب الاشتراكية الديمقراطية حاليا فى أوروبا فانه يقع بالتأكيد فى ناحية اليسار على الخريطة الحزبية فى هولندة .

ويعتبر حزب العمال هو ثانى أكبر الأحزاب حاليا (٣٣ر٣٪ من الأصوات ـ ٥٢ مقعد) وله تأثيره الكبير داخل الأوساط العمالية وفى الطبقات الدنيا والوسطى . وتقوم سياسته داخليا على أهمية تحقيق العدالة الاجتماعية وخارجيا على دعم الوحدة الأوروبية ومعارضة نشر الصواريخ الامريكية فى أوروبا والتعاطف مع العالم الثالث من منطلق انسانى .

٣ ـ حزب الشعب من أجل الحرية والديمقراطية VVD :

وقد أسس عام ١٩٤٨ ولكنه يعبر عن التيار الليبرالى الذى يضرب بجذوره عميقا فى الحياة السياسية الهولندية وكان هو التيار السائد حتى الحرب العالمية الأولى قبل ازالة كافة العقبات أمام الديمقراطية الكاملة وتبنى نظام التمثيل النسبى .

ويشكل هذا الحزب حاليا قوة انتخابية تصل الى حوالى ١٨٪ (٢٧

مقعد فى انتخابات ١٩٨٦) • ويقع ، على الخريطة الحزبية ، على يمين الحزب الدينى حيث يشدد على ضرورة عدم تدخل الدولة فى النشاط الاقتصادى وترك الحرية كاملة للقطاع الخـاص • ويؤيد بشدة كل من حلف الأطلنطى والجماعة الأوروبية •

٤ ـ الديمقراطيون « ٦٦ » D 66 :

وهو حزب ليبرالى ـ راديكالى تأسس عام ١٩٦٦ ونجح الى حد كبير فى البداية ولكنه تعثر خلال الثمانينات ثم عاد وحافظ على موقعه كحزب يحتل المرتبة الرابعة بعد الأحزاب الثلاثة الكبرى السابق الاشارة اليها . وقد حصل فى انتخابات ١٩٨٦ على ١ر٦٪ (٩ مقاعد ـ مقابل ٦ عام ١٩٨٢). ويعتبر هذا الحزب هو الحليف الطبيعى لحزب العمال على الرغم من أن موقفه من القضايا الاقتصادية اقرب الى الوسط الدينى •

٥ ـ الأحزاب الصغيرة :

وهى كثيرة جدا وتضم جماعات مختلفة لاتجاهات تتراوح بين أقصى اليمين وأقصى اليسار وأكثرها انشقاقات من الأحزاب القائمة • وهى أحزاب ضعيفة لا يمثل اكبرها اكثر من ٢٪ من الأصوات وثلاث مقاعد على أحسن تقدير ومعظمها يقل عن ١٪ من الأصوات •

اهم المشكلات والتوقعات :

يرى بعض المراقبين أن النظام السياسى الهولندى يمر منذ السبعينات بمرحلة انتقالية تدريجية • فبعـد أن كان النظام يقوم على أعمدة تعبر كل منها عن قوى اجتماعية ـ دينية وسياسية ـ واضحة ومحددة • نجده يتجه أكثر نحو نوع من الاستقطاب الاقتصادى ـ الاجتماعى ، وخصوصا بعد أن فقد العامل الدينى بعده العقيدى والطـائفى تدريجيا • وأصبحت القـوى الدينية أكثر تعبيرا عن مواقف سياسية من قضايا اقتصادية ـ اجتماعية منها عن مواقف وخلافات عقائدية ـ دينية • وتعتبر طريقة معالجة المشكلات الاقتصادية حاليا هى أهم محـاور الخلافات بين كافة الأحزاب والقـوى

السياسية بالاضافة طبعا الى قضايا البيئة وانتشار الأسـلحة النووية فى اوروبا وعلاقة هولندة بالناتو وبالجماعة الاقتصادية الأوروبية .

اهم الارتباطات الدولية :

ـ هولندة عضو مؤسس بالأمم المتحدة والمنظمات المتخصصة المرتبطة بها. كما أنها عضو مؤسس ايضا بكل من : مجموعة البينوليكس (مع بلجيكا ولوكسمبورج) ، والمجلس الأوروبى ، والجماعة الاقتصادية الأوروبية ومنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية ومنظمة حلف شمال الأطلنطى (الناتو) .

المراجع

1 — Day, A and Degenhardt, H (eds) Political Parties of the World. Harlow, Essex : Longman, 1980.

2 — Lijphart, A. The Politcs of Accomodation : Pluralism and Democracy in the Netherlands, Berkeley : University of California Press, 1975.

3 — Delury, G. World Encyclopedia of Political Systems and Parties, New York : Facts on File Publications, 2nd ed. 1988. PP. 776 - 785.

الفصل الرابع

دول الجماعة الأوروبية
حديثة العهد بالديمقراطية

١ - اسبانيا

٢ - ايرلندة

ايرلندة الشمالية

٣ - البرتغال

٤ - اليونان

١ ـ أسبانيا

لمحة عامة :

النظام السياسى الأسبانى هو نظام دستورى ملكى برلمانى . لكن تقاليده الديمقراطية ما تزال حديثة العهد ، ولم تبدأ فى التبلور تدريجيا الا بعد رحيل الجنرال فرانكو الذى حكم أسبانيا حكما استبداديا مطلقا طوال الفترة من ١٩٣٩ ـ ١٩٧٥ .

ويعتبر الدستور الأسبانى الصادر عام ١٩٧٨ من أكثر دساتير العالم تفصيلا (١٦٩ مادة) . وقد عكست صياغته مقتضيات التوازن بين قوى اليمين واليسار فى ذلك الوقت وتحت عين الجيش الساهرة . ولذلك فقد احتوى على نصوص لا تخلو من تناقض ظاهر . ويرى بعض المحللين انها قد تكون موضوعا لخلافات حادة فيما بعد وخصوصا تلك التى تحدد علاقة النظام السياسى بالجيش أو بالكنيسة أو بالنظام الاقتصادى . وعلى سبيل المثال تنص المادة ٣٨ على احترام وضمان المبادرة الفردية فى ظل اقتصاد السوق ز وفى الوقت نفسه تبيح المادة ١٢٨ للحكومة حق التدخل فى النشاط الاقتصادى حين تدعو المصلحة العامة ذلك وللحيلولة دون قيام الاحتكارات . وتذهب المادة ١٣١ الى حد تخويل الحكومة صلاحية تخطيط النشاط الاقتصادى العام استجابة للحاجات الاجتماعية » .

العلاقة بين السلطات :

وتقوم على التعاون والتداخل بين السلطتين التنفيذية والتشريعية فالحكومة تشكل من الحزب أو الأحزاب التى تتمتع بأغلبية داخل البرلمان ، وخاصة مجلس النواب وهى مسئولة أمامه . ولا تستطيع الاستمرار فى الحكم اذا حجب عنها البرلمان ثقته . ولكن يلاحظ أن الملك ، وهو لا يسأل أمام البرلمان ، ما يزال ، بسبب ظروف أسبانيا الخاصة ، يلعب دورا

سياسيا هاما ولو من وراء ستار . ولم تتحول بعد سلطاته وصلاحياته التنفيذية والتشريعية التى يكفلها له الدستور الى مناصب شرفية كما هو الحال فى النظم الملكية الديمقراطية العريقة والمستقرة . وتتمتع السلطة القضائية باستقلال كامل عن السلطتين التشريعية والتنفيذية .

السلطة التنفيذية :

الملك هو رئيس الدولة ورمز وحدتها واستمرارها وفقا لنص الدستور ويصدق على القوانين وهو القائد الأعلى للقوات المسلحة . ويعين رئيس الوزراء بعد التشاور مع ممثلى الأحزاب لتكليف الشخص القادر على تشكيل حكومة تحظى بثقة مجلس النواب .

وتتركز السلطات الحقيقية فى يد رئيس الوزراء الذى يختار وزراءه ومعاونيه . ومع ذلك لعب الملك الحالى خوان كارلوس دورا رئيسيا أشبه بدور صمام الأمان وتمكن من اجهاض عدد من المحاولات الانقلابية فى السنوات الأولى التى أعقبت رحيل الجنرال فرانكو .

السلطة التشريعية :

ويباشرها برلمان « كورتيس Cortes » يتكون من مجلسين : « مجلس النواب Congreso de Disputados » ويضم ٣٥٠ عضوا يمثلون أقاليم أسبانيا الخمسين وتتفاوت المقاعد المخصصة لكل اقليم حسب عدد السكان . وجدير بالذكر أن لكل من سبته ومليلة (الواقعتان فى الأراضى المغربية) مقعد واحد فى هذا المجلس .

وينتخب هؤلاء النواب بالاقتراع المباشر وفقا لنظام التمثيل النسبى ويتم الترشيح على قوائم حزبية . ويشترط حصول أى حزب على ٣٪ على الأقل من أصوات الاقليم لكى يصبح له ممثلين عن هذا الاقليم فى البرلمان .

مجلس الشيوخ Senado . ويضم ٢٠٨ أعضاء ينتخبون بالاقتراع المباشر على أساس الدوائر الفردية (أى نظام التمثيل الشخصى) .

ويتمتع مجلس النواب بأهم السلطات التشريعية . ويملك مجلس الشيوخ حق الاعتراض على مشروعات القوانين التى يوافق عليها مجلس النواب ، ويتعين على هذا الأخير فى هذه الحالة اعادة مناقشاتها فاذا وافق عليها مرة اخرى بالأغلبية أصبحت تشريعا واجبا . ولا يستطيع مجلس الشيوخ أن يؤخر النظر فى القوانين المعروضة عليه لأكثر من شهرين . ويملك مجلس النواب وحده حق حجب الثقة عن الحكومة ولكن يتعين أن يتضمن الاقتراح بسحب الثقة تسمية مرشح جديد لرئاسة الوزراء .

ولتعديل الدستور يشترط توافر أغلبية ٣/٥ فى كل من المجلسين فاذا كان التعديل المقترح يمس الحريات المدنية والنظام الأساسى للدولة تصبح الأغلبية المطلوبة هى الثلثين .

السلطة القضائية :

المحكمة العليا هى أعلى هيئة قضائية فى البلاد . وهناك محكمة دستورية تختص بالنظر فى دستورية القوانين . وتتكون من ١٢ قاضيا تعين الحكومة منهم اثنين ومجلس القضاء الأعلى اثنين ومجلس النواب أربعة ومجلس الشيوخ أربعة . وهناك قضايا كثيرة معروضة أمام هذه المحكمة .

ويحظر النظام الأسبانى تشكيل محاكم سياسية غير عادية . وتقتصر المحاكم العسكرية على القضايا الخاصة بالقوات المسلحة فيما عدا حالات الطوارىء .

النظام الحزبى وأهم القوى والتيارات السياسية :

تم حظر قيام أى أحزاب سياسية فى عهد فرانكو فيما عدا الحزب الرسمى للنظام (الفلانج أو الكتائب) . وبعد موت فرانكو أباح مجلس النواب عام ١٩٧٦ تشكيل الأحزاب ولكن على أساس انتقائى صرف ، ولم ينشأ فى هذه الفترة سوى حزب وسطى يمينى هو الحزب الشعبى AP ورفضت الأحزاب اليسارية أن تعلن عن نفسها فى هذه الظروف . وعندما

رضخت الحكومة للضغط الشعبى وأباحت قيام الأحزاب وصدر قانون خاص بها عام ١٩٧٧ تم تسجيل أكثر من ٢٠٠ حزب لكن لم يحصل منها على مقاعد فى الانتخابات البرلمانية التالية سوى ١٨ حزبا . ويدور عدد الأحزاب الممثلة فى البرلمان حاليا حول عشرة أحزاب وفيما يلى نبذة قصيرة عن أهمها :

١ ـ حزب العمال الاشتراكى الأسبانى SPOE :

ظهر لأول مرة الى حيز الوجود عام ١٨٧٤ ، وازداد نفوذه سريعا . وشارك مع أحزاب اليسار الديمقراطية فى الائتلاف الحاكم فى فترة الجمهورية الثانية (١٩١٣ ـ ١٩٣٦) وأظهر مع باقى القوى الجمهورية مقاومة باسلة أثناء الحرب الأهلية (١٩٣٦ ـ ١٩٣٩) والتى انتهت بهزيمة الجمهوريين وقيام الديكتاتورية الفاشية بقيادة فرانكو . واستمرت تنظيمات الحزب وخلاياه تمارس نشاطا سريا فى أسبانيا وفى المنفى لكن أصابها بالتدريج ضعف شديد . وأعاد الحزب تنظيم صفوفه بعد عودته للشرعية بفضل مساعدة الأحزاب الاشتراكية الأوروبية . ودخل انتخابات عام ١٩٧٧ وحصل على ما يقرب من ٣٠٪ من الأصوات (١١٨ مقعد) فى مجلس النواب واستمر فى الصعود بثبات الى أن حصل على ٤٩٪ وعلى أغلبية مطلقة من مقاعد المجلس عام ١٩٨٢ . ولكنه تراجع فى انتخابات ١٩٨٦ (٤٤٪ من الأصوات ـ ١٨٤ مقعد) .

وقد تحول حزب العمال الاشتراكى الأسبانى من حزب طبقى ماركسى الايديولوجية الى حزب وسطى اصلاحى يشبه أحزاب الاشتراكية الديمقراطية الأوروبية . ويتبنى الحزب برنامجا اصلاحيا ، وخصوصا بعد أن أصبح زعيمه فيليب جونزاليس رئيسا للوزراء ، يهدف الى تحقيق مزيد من العدل الاجتماعى من خلال تعديل التشريعات الخاصة بالعمالة والتأمينات الاجتماعية والضرائب ويؤيد فى الوقت نفسه مطالب « الأقاليم التاريخية » الخاصة بالحكم الذاتى ، لكنه يرفض منح اقليم الباسك ، المطالب بالاستقلال الكامل، حق تقرير المصير . وتقوم سياسته الخارجية على دعم علاقات أسبانيا مع

كل من الجماعة الأوروبية ومنظمة حلف شمال الأطلنطى الذى التحقت به أسبانيا رسميا عام ١٩٨٢ .

٢ ـ حزب التحالف الشعبى AP :

أسس هذا الحزب بعد فترة قصيرة من وفاة فرانكو . واعتمد فى البداية على المؤيدين لنظام فرانكو واعتبر نفسه الحارس الأمين على النظام القديم . ثم ضم الى صفوفه تدريجيا قوى يمينية محافظة أخرى . والصورة الغالبة عليه ، منذ المؤتمر العام للحزب عام ١٩٨٣ ، هى الصورة الليبرالية ـ المحافظة . وفى هذا يشبه الى حد ما حزب المحافظين البريطانى وخصوصا بعد أن حاول أن يضع خطا فاصلا بينه وبين اليمين المتطرف بعد أن وافق على عدد من الاصلاحات السياسية ونبذ العنف .

حصل هذا الحزب فى انتخابات ١٩٧٧ على ستة عشر مقعدا فقط فى مجلس النواب . وقبيل انتخابات ١٩٧٩ دخل فى تحالف مع جماعات يمينية أخرى مشكلا حزب « التحالف الديمقراطى » لكنه لم يحصل الا على تسعة مقاعد . وجاءت الانطلاقة الكبرى عام ١٩٨٢ ، بعد أن تخلص من الجماعات المتطرفة ، حين حصل فى الانتخابات على ٢٥٪ من اجمالى الأصوات (١٠٦ مقاعد) ليصبح أكبر أحزاب المعارضة غير الاشتراكية .

٣ ـ الأحزاب الأخرى :

وأهمها عدد من أحزاب الوسط وكان أبرز هذه الأحزاب اتحاد الوسط الديمقراطى CDS وهو عبارة عن تحالف بين المجموعات الليبرالية والمسيحية والاشتراكية الديمقراطية . وقد حصل هذا الحزب فى انتخابات ١٩٧٧ على ١٦٥ مقعد (٣٥٪ من الأصوات) وأصبح رئيسه أدولفو سواريز رئيسا للوزارة عام ١٩٧٧ لكن صورته التى غلب عليها طابع الاشتراكية الديمقراطية على الطريقة الأوروبية لم ترق لأوساط العمال التى ضغطت حتى استقال . ولم يتمكن خليفته من السيطرة على الصراعات والخلافات الايديولوجية بين المجموعات المكونة له . وحل نفسه عام ١٩٨٣ . وبعد

انتخابات برز حزب الوسط الاشتراكى الديمقراطى الذى حصل فى انتخابات ١٩٨٦ على ٩٪ من الأصوات (١٩ مقعدا) وحزب الاصلاح الديمقراطى وكلاهما يتنافسان على أصوات الوسط .

أما الحزب الشيوعى الأسبانى فيعد أن كان أقوى أحزاب التحالف الحاكم قبل استيلاء فرانكو على السلطة ، فلم يتمكن فى انتخابات ١٩٧٩ من الحصول على أكثر من ١١٪ من الأصوات (٢٣ مقعد) ثم بدأ فى الانهيار بعد ذلك . ولم يحصل فى انتخابات ١٩٨٦ على أكثر من ٤٪ من الأصوات (٤ مقاعد) .

وتجدر الاشارة الى وجود العديد من الأحزاب « الاقليمية » وهى أحزاب تحظى بثقل انتخابى متفاوت داخل الأقاليم المطالبة بالحكم الذاتى ، فى مقدمة هذه الأحزاب حزب الباسك الوطنى الذى تأسس عام ١٨٩٣ وساهم فى ابراز خصوصية اقليم الباسك والتعبير عنها . ومن أهم مطالبه المحافظة على لغة شعب الباسك وعلى تقاليده الاجتماعية الخاصة . وحصل فى انتخابات ١٩٨٤ المحلية على ٣٢ مقعدا فى برلمان الاقليم من بين مجموع المقاعد البالغ عددها خمسة وسبعين مقعدا .

أهم التشكلات السياسية وجماعات الضغط :

يواجه النظام السياسى الأسبانى عددا من التشكلات السياسية وربما كان أهمها على الاطلاق ثقل الجيش الأسبانى وما يلقيه من ظلال على المعادلة السياسية الأسبانية التى ما تزال مكوناتها هشة ، وأعمال العنف التى تقوم بها المنظمات الانفصالية وخصوصا فى اقليم الباسك .

ويرى بعض المحللين أن الجيش الأسبانى له طبيعة خاصة . فهو فى تشكيله أقرب الى الطائفة المميزة لأن الضباط ينتمون فى معظمهم الى سلالات عسكرية صرفة (أى انهم توارثوا الخدمة العسكرية أبا عن جد) ، وينحدرون من عائلات اقطاعية وريفية . وقد تربى الجيش على التقاليد الفاشية فى عهد

فرانكو . صحيح أن بعض قطاعات الجيش موالية للملكية وبعضها الآخر لا يخفى نزعته الليبرالية . الا أن هذه القطاعات تشكل أقلية . فالطابع المحافظ غالب على الجيش . ولم ينظر الجيش بارتياح مطلقا للتغييرات التى طرأت على النظام السياسى والاقتصادى ـ الاجتماعى لأسبانيا بعد فرانكو . وقد حاول الجيش القيام بأربع انقلابات خلال الفترة من ١٩٧٧ ـ ١٩٨٢ كان أخطرها محاولة فبراير ١٩٨١ التى لعب الملك دورا أساسيا فى احباطها. ورغم هدوء الأوضاع الآن ، الا أن حداثة التجربة الديمقراطية فى أسبانيا تجعل من العسير التكهن بمستقبل النظام الأسبانى فى ظل الملك ، والذى شكل صمام أمن للتحولات الديمقراطية حتى الآن ، والجيش الذى حاول ضربها مرارا .

أما العنف السياسى فيشكل الوجه الآخر للتحديات التى يواجهها النظام السياسى الأسبانى والذى تجسده أعمال العنف الخطرة التى تقوم بها منظمة ايتا ETA التى تهدف الى تحقيق الاستقلال الكامل لاقليم الباسك ، وهى عبارة عن جناح يسارى منشق عن حزب الباسك الوطنى .

وأخيرا ربما تجدر الاشارة فى هذا السياق أيضا الى أن رجال الكنيسة ينظرون بقلق الى التحولات الجارية على المجتمع الأسبانى حاليا واتجاهه المتزايد نحو العلمانية والتحرر .

أهم الارتباطات الدولية :

قبلت أسبانيا عضوا بالأمم المتحدة وبكافة المنظمات المتخصصة المرتبطة بها عام ١٩٥٥ . وهى حاليا عضو بالمجلس الأوروبى وبمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية . وانضمت الى منظمة حلف شمال الأطلنطى عام ١٩٨٢ والى الجماعة الاقتصادية الأوروبية فى أول يناير ١٩٨٦ .

المراجــع

1 — Bar, Antonio. The Emerging Spanish Party System : Is there a Model ? West European Politics, October 1984.

2 — Coverdale, John. The Political Transformation of Spain after Franco. New York : Praeger Publishers, 1979.

3 — Share, Donald. «Two Transitions : Democratization and the Evolution of the Spanish Socialist left» West European Politics, January 1985.

٢ ـ ايرلنـــــدة

لمحة عامة :

يحمل النظام السياسى الايرلندى بعضا من ملامح النظم السياسية فى عدد من دول العالم الثالث ، وذلك بسبب تشابه الظروف السياسية والاجتماعية فى كل منهما · فقد خضعت ايرلنده للسيطرة البريطانية لقرون عديدة ويكاد تاريخها يصبح تاريخ الثورات فى مواجهة التاج البريطانى · ولذلك نجد ان احزابها السياسية الحالية خرجت جميعها تقريبا من عباءة حركة التحرر التى قادت البلاد نحو الاستقلال فى عام ١٩٢٢ · من ناحية أخرى فقد كانت ايرلنده وما تزال الى حد ما واحدة من افقر الدول الأوروبية ويفسر ذلك تشابه الكثير من مشكلات الاقتصادية والاجتماعية الى حد كبير مع مشكلات العالم الثالث ·

وقد تبلور النظام الحزبى فى ايرلنده من خلال الانقسامات التى شهدتها حركة التحرر الوطنى حول عدد من القضايا كان أولها الموقف من معاهدة ١٩٢١ التى منحت ايرلنده استقلالا مقيدا داخل اطار مجموعة الكومنولث ، ثم حول السياسات الاقتصادية والاجتماعية فى مرحلة ما بعد الاستقلال · لكن الى جانب المشكلات الاقتصادية والاجتماعية وبرامج الأحزاب المختلفة لمعالجتها فان أداء النظام السياسى برمته فى ايرلنده مرهون بعدد من المشكلات الأخرى فى مقدمتها كيفية معالجة مشكلة الشمال والعلاقة مع المملكة المتحدة والى حد ما مع السوق الأوروبية المشتركة ·

ويعكس النظام السياسى فى ايرلنده ملامح ثقافة سياسية محددة تستمد جذورها من المبادىء الكاثوليكية المحافظة وتعتبر فى حد ذاتها عقبة تعترض سبل التوصل الى حلول لبعض المشكلات الجوهرية وفى مقدمتها مشكلة الشمال حيث الأغلبية بروتستانتية ·

العلاقة بين السلطات :

النظام السياسى فى ايرلنده هو نظام برلمانى جمهورى ترجح فيه كفة السلطة التشريعية ، ممثلة فى مجلس العموم ، وتتحدد العلاقة بين السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية من خلال مبدأ المسئولية الجماعية للوزارة أمام البرلمان وتركز السلطة التنفيذية فى يد زعيم الحزب صاحب الأغلبية البرلمانية ، ولذلك تتوقف درجة استقرار النظام على قدرة الأحزاب فى ان يحصل أى منها منفردا على أغلبية برلمان أو على التماسك فى حالة اضطرارها الى تشكيل حكومة ائتلافية .

السلطة التنفيذية :

يتكون الفرع التنفيذى للسلطة من رئيس الدولة ومجلس للوزراء وينتخب رئيس الدولة بالاقتراع المباشر لمدة ٧ سنوات . ويمارس رئيس الدولة سلطات شكلية ويقوم بمهام يغلب عليها الطابع الاحتفالى . وفيما عدا حقه فى رفض حل مجلس النواب اذا طلبه رئيس وزراء فقد ثقة الأغلبية البرلمانية ، فان جميع ما يمارسه من سلطات ينص عليها الدستور تتم وفقا لرغبة ومشيئة رئيس الوزراء . وهكذا يشبه دور رئيس الجمهورية فى النظام الايرلندى دور الملك (أو الملكة) فى النظام البريطانى الى حد كبير . ولا يجوز لرئيس الجمهورية اعادة ترشيح نفسه أكثر من دورتين رئاسيتين .

أما السلطة الفعلية فيباشرها رئيس الوزراء ، والذى هو فى الوقت نفسه زعيم الأغلبية البرلمانية سواء كانت هذه الأغلبية لحزب واحد أو لائتلاف حزبى . ومن خلال سيطرة رئيس الوزراء على هذه الأغلبية يستطيع أن يمارس أهم الأدوار فى النظام السياسى ليس فقط كرئيس للحكومة والجهاز التنفيذى وانما أيضا كمحرك للآلة التشريعية .

السلطة التشريعية :

يتكون البرلمان فى جمهورية ايرلنده من مجلسين :

أولا : مجلس النواب Dail Eireann وعدد مقاعده ١٦٦ مقعدا يتم

شغلهم بالانتخاب المباشر وفقا لنظام التصويت الفردى القابل للتحويل Single tresferable Vote system وهو نظام خاص للتمثيل النسبى يتم بموجبه تسجيل المرشحين فى كل دائرة من الدوائر الواحدة والأربعين على البطاقة الانتخابية حسب الترتيب الأبجدى للاسماء ويدون أمام كل مرشح انتماءه الحزبى . ويختار الناخب عددا من النواب يتراوح من ٣ ـ ٥ عن كل دائرة حسب حجم الدائرة ، كتفضيل أول ، وعدد مماثل كتفضيل ثان . ويتعين حصول المرشح على عدد من الأصوات يساوى مجموع عدد الأصوات الصحيحة مقسوما على ممثلى الدائرة الانتخابية + ١ . وتحول الأصوات الى من وقع عليهم اختيار الناخبين كتفضيل ثان فى حالة حصول مرشحو الاختيار الأول على عدد من الأصوات أقل مما يجب كما تحول اليهم أيضا الأصوات الزائدة عن الأصوات المطلوبة . ولا يشترط أن يكون المرشح مقيما فى دائرته الانتخابية . وقد سمح هذا النظام لمواطنى ايرلنده الشمالية من الترشيح فى الجنوب فى حالات معينة . وسن الانتخاب ١٨ سنة . ولا يشترط أن يكون المرشح عضوا فى حزب معين وان كانت فرص الفوز لمرشحى الأحزاب أفضل .

ويختار المجلس رئيسه ورؤساء اللجان النوعية من بين نواب حزب الأغلبية أو أحزاب الائتلاف الحكومى فيما عدا لجنة الموازنة العامة التى يتعين أن يرأسها نائب من المعارضة . وتقترح الحكومة مشروعات القوانين ، ويمكن للنواب فى حالات معينة اقتراح مشروعات للقوانين بمبادرة فردية . ويعتبر التصويت على مشروعات القوانين المقدمة من الحكومة تصويتا بالثقة فى الوقت نفسه .

ثانيا : مجلس الشيوخ Seanad

وعدد مقاعده ستون مقعدا يتم شغلهم بثلاث طرق مختلفة : ٤٣ يتم اختيارهم من جانب المنظمات المهنية والاجتماعية المختلفة وفقا لنظام خاص ، ٦ يمثلون الجامعات الايرلندية (٣ يمثلون الجامعة الأهلية ، ٣ يمثلون الجامعة الكاثوليكية) ، ١١ يعينهم رئيس الوزراء وكان المفروض أن يفسح المجال

بهذه الطريقة أمام الكفاءات والقيادات الادارية المختلفة من غير المنخرطة فى الأحزاب بالضرورة . لكن التجربة أثبتت أن غالبيتهم العظمى من ذوى الانتماءات الحزبية وعادة لا تختلف الخريطة الحزبية فى مجلس الشيوخ عنها فى مجلس النواب . ويتعين أن يتم تشكيل مجلس الشيوخ خلال ٩٠ يوما على الأكثر من تشكيل مجلس النواب الجديد .

وكقاعدة عامة يشارك المجلسين على قدم المساواة فى السلطة التشريعية . ومع ذلك فاذا رفض مجلس الشيوخ مشروع قرار واعيد الى مجلس العموم ووافق عليه مجلس العموم خلال تسعين يوما من عرضه عليه مرة ثانية يصبح هذا التشريع قانونا حتى ولو رفضه مجلس الشيوخ للمرة الثانية .

السلطة القضائية :

المحكمة العليا هى أعلى سلطة قضائية فى البلاد . وتتكون من خمسة قضاة ورئيس يعينهم رئيس الدولة بناء على اقتراح من رئيس الوزراء . ولا يجوز تنحية القضاة ، والاسباب تتعلق فقط بوضوح السلوك غير السوى أو العجز . وتقوم المحكمة العليا أحيانا بدور المحكمة الدستورية للنظر فى مدى دستورية تشريعات معينة ، ليس من بينها التشريعات المالية أو بعض أنواع التشريعات الأخرى ، وتكون الاحالة اليها بقرار من رئيس الدولة .

النظام الحزبى :

التف الشعب الايرلندى حول حركة التحرر الايرلندية Sinn Fein والتى قادت الكفاح المسلح ضد الاحتلال البريطانى . لكن الحركة انقسمت حول الموقف من معاهدة ١٩٢١ التى منحت « دولة ايرلنده الحرة » وضع الدومنيون داخل الكومنولث. فقد أيد تيار الأغلبية بزعامة W T Cosgrave المعاهدة وقنع بما تحقق وتحول الى حزب اسمه الايرلندى Cumann na ngael أى « المجتمع الايرلندى » الذى غير اسمه فيما بعد الى Finegael أى « القبيلة الايرلندية » وتولى الحكم حتى عام ١٩٣٢ ، وتيار الأقلية بزعامة

de Valera الذى رفض المعاهدة ولم يقبل باقل من قيام جمهورية ايرلندية مستقلة وتحول الى حزب أقلية اسمه الايرلندى Fianna Fail أى « المحاربون من أجل القدر » وبالتدريج التفت أغلبية الشعب الايرلندى حول هذا الحزب الذى قاد ايرلنده نحو الاستقلال الكامل واعلان الجمهورية والانفصال عن الكومنولث عام ١٩٤٩ وأصبح هو حزب الأغلبية الحاكم . وتحول النظام الحزبى فى ايرلنده الى نظام ثنائى يسيطر عليه حزبان كبيران مع وجود احزاب أقلية يتوقف دورها فى النظام السياسى على قدرة أى من الحزبين الكبيرين على الحصول على أغلبية برلمانية تمكنه من الانفراد بالحكم .

وجدير بالذكر أن الدستور الايرلندى الصادر عام ١٩٣٧ لا ينص صراحة على تعدد الأحزاب وان كانت هناك قوانين كثيرة تنظم العمل الحزبى وتحدد حقوق وواجبات الأحزاب ويتعين تسجيل الحزب لكى يحظى بالشرعية التى تمكنه من الحصول على كافة حقوقه ويتم التسجيل امام امين سر مجلس النواب . والحزب الوحيد الذى رفض تسجيله هو حزب Sinn Fein المؤقت والذى يعتقد أنه الجناح السياسى للجيش الايرلندى الجمهورى المؤقت الذى يعمل على تحرير شمال ايرلنده وضمها للجنوب بالقوة المسلحة .

أهم الأحزاب والقوى السياسية :

١ ـ Fianna Fail « المحاربون من اجل القدر » :

قاد هذا الحزب الذى أسسه دى فاليرا المعارضة ضد معاهدة ١٩٢١ واستفاد الحزب كثير من شخصية زعيمه الكاريزميه التى التف الشعب حولها وتمكن من الحصول على أغلبية برلمانية لأول مرة عام ١٩٣٢ وأصبح منذ ذلك الحين وحتى الآن أكبر الأحزاب الايرلندية على الرغم من انه واجه صعوبات فى فترات مختلفة لتشكيل الحكومة منفردا . لكن لم تقل نسبة ما حصل عليه من أصوات فى أى انتخابات تشريعية حتى الآن عن ٤١٪ .

وقد تسببت الاضطرابات فى شمال ايرلنده مع نهاية الستينات فى احداث خلافات حادة داخل صفوف الحزب بين الجناح المعتدل والجناح

المتشدد الذى تحمس لمساعدة الثوار الكاثوليك . ولكن الاتجاه العام الاساسى فى الحزب هو التعاون مع بريطانيا لايجاد تسوية للازمة فى الشمال بشرط الا تقفل هذه التسوية الباب أمام امكانية اعادة التوحيد يوما بين الشمال والجنوب ولكن عن طريق الرضا والقبول وبالوسائل السلمية . وبالنسبة لقضايا السياسة الخارجية الأخرى يؤيد الحزب دعم مسيرة الوحدة الأوروبية وانتهاج سياسة محايدة فى صراع الشرق والغرب والتعاون مع العالم الثالث .

وعلى صعيد السياسات الداخلية تتمحور سياساته الاقتصادية والاجتماعية حول محاولة التوفيق مع مصالح الفئات المختلفة التى يعبر عنها الحزب وهى أساسا مصالح الطبقة المتوسطة وفوق المتوسطة وخصوصا أعيان الريف ، واتباع سياسة براجماتية لمواجهة المشاكل الطارئة واللجوء الى التمويل بالعجز لمواجهة مشكلة البطالة المتفاقمة .

٦ ـ Fine Gael (القبيلة الايرلندية) :

التف حول هذا الحزب كل الفئات الراغبة فى الاستقرار وعودة النظام بعد توصل حركة التحرير الايرلندية الى معاهدة ١٩٢١ . وشكل هذا الحزب بزعامة كوسجراف الحكومات المتعاقبة خلال الفترة من ١٩٢٢ ـ ١٩٣٢ . لكنه تطور تطورا كثيرا بعد انتقاله الى صفوف المعارضة وابتداء من منتصف الستينات نجح الحزب فى تغيير صورته المحافظة الى صورة أكثر تقدمية وبدا تحت تأثير احد قياداته اللامعة وهو الاقتصادى جاريت فيتز جرالد يبلور برنامجا للاصلاح الاقتصادى . تحالف الحزب مع العديد من الأحزاب الصغيرة وخاصة حزب العمل ليشكل فى فترات مختلفة حكومات ائتلافية بزعامته وكانت تلك هى وسيلته الوحيدة للوصول الى السلطة منذ فقدها عام ١٩٣٢ . ويعتبر حزب العمل الايرلندى من أكثر الأحزاب تحالفا معه فى السنوات الأخيرة .

وعلى صعيد السياسة الداخلية اشتهر الحزب بسياساته المتشددة فى مكافحة الارهاب والتنظيمات السرية وخصوصا المسلحة . كما اشتهر

بسياساته الضريبية والنقدية فى الاقتصاد ومحاولة الحفاظ على أصحاب الدخول الدنيا من خلال التوسع فى الخدمات الاجتماعية ومنح التسهيلات والاعفاءات الضريبية .

اما على صعيد السياسة الخارجية فيحاول الحزب اقامة جسور متينة مع البروتستانت فى شمال ايرلنده بما فى ذلك أكثر الأطراف تشددا ومحاولة التقريب بينهم وبين الأقلية الكاثوليكية . ويقترح الحزب اجراء تعديلات دستورية لازالة بعض النصوص التى يمكن ان يرى فيها البروتستانت نوعا من التزمت الكاثوليكى ، مثل الحظر او التقييد الذى يفرضه الدستور فى موضوع الطلاق مثلا ، كاحد الوسائل التى يمكن ان تسهم فى تمهيد الطريق أمام اعادة التوحيد .

٣ ـ حزب العمل الايرلندى :

هو اقدم الأحزاب الايرلندية اذ تأسس عام ١٩١٢ وارتبط فى نشأته بظهور النقابات العمالية . ومنذ بداية الستينات حاول الحزب تغيير هيكله التنظيمى من حزب يعتمد أساسا على النقابات العمالية الى حزب أعرض وأكثر جماهيرية وأصبح اقرب الى الأحزاب الاشتراكية الديمقراطية وجذب بذلك جانبا من فئات المثقفين . وقد تذبذبت قوة الحزب الانتخابية من فترة لأخرى لكن أفضل نتيجة سجلها كانت أكثر قليلا من ١٠٪ من مجموع الأصوات .

وينتهج الحزب سياسة داخلية تشبه سياسة الأحزاب الاشتراكية الديمقراطية فى أوروبا عموما . لكنه يعارض الآن انضمام ايرلندة للسوق الأوروبية المشتركة معارضة صريحة . وفيما يتعلق بموقفه من المشكلة الايرلندية يركز الحزب على عملية بناء الجسور مع البروتستانت فى الشمال أكثر من التركيز على الالتزام الجامد بدولة ايرلندية موحدة .

أهم المشكلات السياسية :

بعد فترة نمو وازدهار كبيرين خلال الستينات بدأت ايرلندة تواجه مشكلات اقتصادية كبيرة وخاصة مشكلات البطالة التى وصلت فى عام ١٩٨٧ الى حوالى ١٨٪ من اجمالى قوة العمل ، وتفاقم مشكلة الديون على نحو لم يسبق له مثيل . وقد واكب هذه الأزمة وربما ترتب عليها مزيد من عدم الاستقرار السياسى كانت أهم مظاهره عدم حصول أى من الحزبين الكبيرين على أغلبية تشريعية وهشاشة التحالفات بين ثانى أكبر الأحزاب والأحزاب الأخرى الصغيرة أو مع المستقلين . ولذلك زاد اللجوء فى حقبة الثمانينات وخصوصا خلال سنواتها الأولى الى الانتخابات التشريعية بشكل متكرر وصل أحيانا الى مرتين فى العام الواحد . ورغم تناقص حدة العنف فى الشمال ، الا انه ما يزال مستمرا بل وامتدت حوادث الاختطاف والقتل الى ايرلندة الجنوبية نفسها . وما تزال مشكلة الشمال من أهم المشكلات التى تستنفذ جهد وطاقة النظام السياسى فى جمهورية ايرلندة .

أهم الارتباطات الدولية :

جمهورية ايرلندة عضو بالأمم المتحدة والمنظمات الدولية المتخصصة منذ عام ١٩٥٥ هى أيضا عضو بمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية والمجلس الأوروبى وقبلت عضوا بالسوق الأوروبية المشتركة عام ١٩٧٢ .

المراجع

1 — Callagher, Michael : Political Parties in the Republic of Ireland, Dublin : Gill and Macmillan, 1985.

2 — O'leary, Cornelius Irish Elections 1918 — 1977 : Parties Voters and proportional Representation. Dublin : Gill and Macmillan, 1979.

الوضـع الخـاص

ايرلنـدة الشمالية

لمحة عامة :

لم تكن ايرلنـدة فى يوم من الأيام جزءا من النسيج الاجتماعى الحضارى للمملكة المتحدة ، وظلت مجرد دولة أجنبية خاضعة للتـاج البريطـانى لقرون عديدة • وقد زاد من حدة شعور الايرلنديين بالتمايز وعدم الرغبة فى الاندماج ان أكثرهم يدينون بالكاثوليكية على عكس سكان بريطـانيا الذين ينتمون الى مذاهب بروتسـتانتية • وبعد قيـام ثورة ١٩١٩ نجح جنوب ايرلنـدة فى الاسـتقلال عام ١٩٢٢ بينما فضل الشـمال الايرلندى التى تقطنه اغلبية بروتسـتانتية أن يبقى تابعا للمملـكة • وحتى عام ١٩٧٢ تمتع شمال ايرلنـدة بنوع من الحـكم الذاتى وكان له جهاز تشريعى مكون من مجلسين : مجلس عموم مكون من ٥٢ مقعد يتم شغلهم عن طريق الاقتراع المباشر من خلال نظام الدوائر الفردية ومجلس شيوخ مكون من ٢٦٠ مقعدا يختارهم مجلس العموم وفقا لقاعدة التمثيل النسبى للمقاطعات الست التى يتكون منها شمال ايرلنـدة • وبالاضافة الى البرلمان كان لشمال ايرلنـدة حكومته الخاصة المكونة من رئيس ووزراء وكان يستطيع التشريع فى جميع المجالات فيما عدا تلك المتعلقة بالأمور السيادية كالدفاع والخارجية •

لـكن التوتر بين الطـائفتين البروتسـتانتية المسيطرة والـكاثوليكية المقهورة ما لبث ان تصاعد ونمت حركة الحقوق المدنية الكاثوليكية ثم اشتعل العنف بين الطائفتين وبعد أن وصل هذا العنف ذروته عام ١٩٧٢ قررت الحـكومة البريطانية وقف الحـكم الذاتى فى ايرلنـدة الشمالية وادارة الاقليم ادارة مباشرة من لندن •

ويدير شئون ايرلنـدة الشمالية منذ مارس ١٩٧٣ مكتب برئاسة سكرتير الدولة لشئون شمال ايرلندة ويعاونه وزير دولة وسكرتيرين برلمانيين . ويتولى سكرتير الدولة مباشرة كافة الشئون المتعلقة بالأمن والقضايا الدستورية ويشرف مباشرة على سير العمل فى الادارات التى تتولى شئون الخدمة المدنية وشئون المالية اما معاونه والسكرتيرين من البرلمانيين فيتولون الاشراف على المسائل المتعلقة بالزراعة والتعليم والتجارة والبيئة والصحة والخدمات الاجتماعية والقوى العاملة .

وقد سبق ان ذكرنا ان لايرلنـدة الشمالية ١٢ مقعد فى مجلس العموم وكان المفروض ان تشكل وفقا لقانون ايرلنـدة الشمالية الصادر عام ١٩٨٢ جمعية اقليمية منتخبة تتكون من ٧٨ مقعدا لها وظائف رقابية واستشارية وتمنح تدريجيا سلطات تشريعية حقيقية وتأخذ قراراتها بأغلبية ٧٠٪ على الأقل . وقد جرت الانتخابات بالفعل فى نهاية ١٩٨٢ لتشكيل هذه الجمعية لكن قيامها لم يؤد الى تخفيف حدة التوتر او حل مشكلة اداء النظام السياسى فى ايرلنـدة الشمالية .

اهم الأحزاب والقوى السياسية :

ولدت جميع الأحزاب والقوى السياسية فى ايرلنـدة فى اطار وبسبب الأزمة الطائفية ولا تعكس الأحزاب وحدها خريطة القوى السياسية لأن هناك قوى محجوبة عن الشرعية ، كما لا تعبر الانتخابات بدقة عن حقيقة موقف ومشاعر المواطنين لأن هناك قوى لا تؤمن بالعمل السياسى وتفضل استخدام العنف كوسيلة للتغيير .

وفى ايرلنـدة الشمالية عشرات من الأحزاب والقوى السياسية المؤثرة يمكن تصنيفها كالتالى :

اولا : الأحزاب والقوى الراغبة فى الوحدة مع بريطـانيا :

وهى جميعهـا احزاب وقوى بروتستانتية وأهمهـا : الحزب الوحـدوى لشمال ايرلنـدة UUP ويعرف عادة باسم الحزب الوحدوى الرسمى OUP وهو اكبر الأحزاب واقدمها جميعا ولعب اهم الأدوار واخطرها فى تحديد مصير الاقليم وربطه ببريطـانيا وفى الفترة من ١٩٢١ ـ ١٩٧٢ حصل على اغلب مقاعد البرلمـان وشكل الحكومة الاقليمية ومع تصاعد حدة المشكلة الطائفية بدأت تظهر احزاب وحدوية اخرى خرجت من تحت عباءته اهمها الحزب الوحدوى الديمقراطى DUP وهو حزب شديد التطرف فى موقفه المعارض لأى نوع من اقتسام السلطة مع الكاثوليك والمؤيد للوحدة التامة مع المملكة المتحـدة وقد تنامت قوة هذا الحزب بسرعة وقفز نصيبه من مجموع الأصوات فى الانتخابات المحلية من ٢ر٥٪ عام ١٩٧٣ الى ٢٧٪ عام ١٩٨١ . وللبروتستانت ايضا تنظيماتهم شبه العسكرية اهمها رابطة الدفاع عن ايرلنـدة الشمالية UDA ويعتقد البعض انها واجهة لمنظمات بروتستانتية عسكرية غير شرعية مثل جماعة المحاربين من أجل الحرية واليد الحمراء وغيرها وهى منظمات تستخدم العنف ضد الكاثوليك ومنظماتهم العسكرية .

ثانيا : الأحزاب والقوى الراغبة فى اعادة توحيـد ايرلنـدة :

وهى جميعها احزاب وقوى كاثوليـكية ويلاحـظ ان معظم هذه القوى وخاصة عند بداية تشكيلها اتجهت الى العمل العسكرى والعنف كوسيلة للقضاء على الوجود البريطـانى فى ايرلنـدة الشمالية وكشرط ضرورى لاعادة توحيد ايرلنـدة وذلك بسبب وضع الكاثوليك الخاص كاقلية لن تتمكن من خلال العمل السياسى وحده أن تحقق ما تصبو اليه من أهداف : وأهم هذه القوى هو الجيش الجمهورى الايرلنـدى IRA ولعب دورا هاما فى تنظيم المعارضة ضد تقسيم ايرلنـدة وانقسم فى عام ١٩٧٠ الى جناحين هما :

الجيش الايرلنـدى الجمهـورى الرسمى OIRA والذى ركز على السياسات الاصلاحية كوسيلة لتحقيق الوحـدة مع نبـذ العنف والجيش الايرلنـدى الجمهـورى المؤقت PIRA وهو الجناح الذى جذب معظم الأعضاء وركز على استخدام العنف كوسيلة وحيدة . ولهذا الجناح تنظيم سياسى يسمى « سن فين المؤقت Provisional Sinn Fein» وهى كلمة تعنى فى

اللغة المحلية « نحن انفسنا » • ويقال ان لهذا التنظيم أفضل جهاز مناضل في يلفاست كما انه شديد الارتباط بحياة الكاثوليك اليومية • وهو ماركسي التوجه ولم يقرر خوض الانتخابات الا بعد نجاح مناضله المعتقل بوبي ساند في الفوز في الانتخابات التكميلية وهو مضرب عن الطعام في أحد سجون لندن وقبل أن يموت بعد ذلك بشهر واحد ورغم ان هذا التنظيم غير بعد عام ١٩٨١ من أسلوبه في العمل وغير موقفه الرافض لخوض الانتخابات الا انه ما زال على موقفه من مقاطعة كافة أجهزة الحكم بما فيها المجالس النيابية القائمة • ولذلك فحتى الناجحون من أعضائه في الانتخابات التي يخوضونها لا يشاركون في المجالس النيابية أو في الحكم •

ثالثا : الأحزاب والقوى الوسطية والاصلاحية :

وهي احزاب او قوى بعضها بروتستانتي وبعضها كاثوليكي وبعضها مختلط • من اهمها حزب التحالف alliance party وهو حزب غير عقائدي وغير طائفي يطالب بالاحتفاظ بروابط مع بريطانيا وفي الوقت نفسه اصلاح النظام السياسي بما يسمح بمشاركة حقيقية للكاثوليك في السلطة • وقد وصل هذا الحزب الى نقطة الذروة عام ١٩٧٧ حين حصل على ١٤٫٩٪ من مجموع الأصوات في الانتخابات المحلية لكنه عاد وهبط من جديد ولم يحصل في انتخابات ١٩٨٥ الا على ٧٪ وهناك حزب العمل الاشتراكي الديمقراطي SDLP وهو حزب يطالب باعادة توحيد ايرلندة من خلال تحقيق الوفاق الوطني بين الطائفتين ومن خلال برنامج طويل المدى للاصلاح السياسي والاجتماعي • ورغم انه يقوم على أسس غير طائفية الا انه في الواقع حزب كاثوليكي • وهناك أيضا حزب الاستقلال الايرلندي الذي يطالب بانسحاب بريطانيا من ايرلندة الشمالية بالوسائل السلمية والتنسيق مع جمهورية ايرلندة حول مستقبل ايرلندة الشمالية مع الاحتفاظ بوضع خاص لايرلندة الشمالية •

لكن مشكلة هذه الأحزاب الوسطية والاصلاحية إنها تسير جميعها على

حبل مشدود ولا تستطيع أن تلعب دورا رئيسيا على الساحة السياسية في ظل التوتر والاستقطاب الذي تحاول ان تتجاوزه •

ولهذا تبدو المشكلة الايرلندية وكأنها مشكلة مستعصية ويبدو انها لن تحل الا من خلال اتفاق تفصيلي بين كل من المملكة المتحدة وجمهورية ايرلندة ترضاه كلا الطائفتين المتصارعتين وهو اتفاق لا بد وان يبدأ حتما بعملية اصلاح سياسي لبناء نظام تقبل الطائفة الكاثوليكية أن تشارك فيه •

المراجـــع

1 — Arther, Paul. Government and Polities of Northern Irland. New York : Longman, 1980.

2 — Bell, J.B. The Secret Army : The IRA 1916 - 1979. Cambridge, Mass : MIT Press, 1979.

3 — Delury, G. World Encyclopedia of Political Systems & Parties. 2nd ed. Vol. 11, Facts on File, New York, 1988 PP. 1189 - 1205.

٣ ـ البرتغـــــال

لمحة عامة :

لم تصبح البرتغال دولة ديمقراطية الا بعد رحيل ديكتاتورها العتيد سالازار والذى حكمها حكما فاشيا لفترة طويلة جدا (١٩٣٢ ـ ١٩٦٨) . وقد خلف سالازار فى الحكم مارسيلو كاتيانو الذى يعد امتدادا لنظامه حتى قيام الثورة فى ٢٥ ابريل ١٩٧٤ ، وقاد التغيير مجموعة من شباب الضباط تحولت حركتهم الانقلابية على الفور الى ثورة شعبية عارمة . وعاشت البرتغال عقب الثورة ، وعلى مدى عامين ، مرحلة من عدم الاستقرار لم تهدأ فيها الاضطرابات والمظاهرات يوما واحدا فضلا عن فشل محاولتين انقلابيتين احداهما يمينية والأخرى يسارية . وخلال هذه الفترة تم تاميم معظم البنوك المحلية وأهم الصناعات الحيوية وأصبح القطاع العام الصناعى يمثل ٢٥٪ من حجم الناتج المحلى وما يقرب من ٥٠٪ من رأس المال الاجمالى الثابت . كما قام الفلاحون المعدمون بالاستيلاء على ما يقرب من ربع الأرض الزراعية التى كانت تسيطر عليها فئة ضئيلة جدا من كبار الملاك . ثم بدأت الأمور تستقر تدريجيا . فصدر دستور جديد للبلاد عام ١٩٧٦ تم تعديله فى عام ١٩٨٢ وتحولت البرتغال تحت اشراف مجلس قيادة الثورة من العسكريين الى جمهورية برلمانية ديمقراطية تقوم على تعدد الأحزاب . وأعيدت معظم الأراضى التىاستولى عليها صغار الفلاحين الى أصحابها الأصليين كما تم التراجع عن جانب كبير من التأميمات . ولا يمثل القطاع العام حاليا أكثر من ١٥٪ من حجم الناتج القومى .

علاقة السلطات :

لم تستقر بعد بشكل نهائى الحدود الفاصلة للعلاقة بين السلطات وان كانت ملامح النظام قد بدأت تتحدد تدريجيا على أساس الجمع بين بعض خصائص كل من النظامين الرئاسى والبرلمانى .

السلطة التشريعية :

وتتولاها هيئة واحدة تسمى الجمعية يتم انتخاب أعضاؤها عن طريق الاقتراع المباشر . وطبقا للدستور البرتغالى يتعين ألا تقل عدد المقاعد فى الجمعية عن ٢٤٠ مقعدا ولا تزيد عن ٢٥٠ . ويمثل النائب فى الجمعية الأمة بأسرها وليس دائرته الانتخابية فقط . ويتم الترشيح على القوائم التى تتقدم بها الأحزاب فرادى أو متآلفة ، لكن لا يشترط فى المرشح أن يكون عضوا فى حزب . ومع ذلك يفقد النائب مقعده فى الجمعية اذا انضم الى غير الحزب الذى رشح على قائمته فى الانتخابات . ومدة الجمعية أربع سنوات . ويحق لرئيس الدولة حلها فى حالات معينة وعندئذ يتعين اجراء انتخابات جديدة خلال تسعين يوما من صدور قرار الحل . وتعتبر الوزارة مسئولة مسئولية جماعية وفردية أمام الجمعية .

السلطة التنفيذية :

وهى موزعة بين رئيس الجمهورية ورئيس الحكومة . ومن الجدير بالذكر أنه عقب نجاح الثورة تعين ، وفقا لاتفاق غير رسمى بين القوات المسلحة وزعماء الأحزاب السياسية ، أن يكون رئيس الجمهورية من العسكريين . وهكذا تم انتخاب الجنرال سانتوس رامالا اينز Eanes فى يونيو ١٩٧٦ رئيسا للجمهورية بأغلبية ٦٢٪ ثم أعيد انتخابه فى ديسمبر ١٩٨٠ بأغلبية ٥٦٪ . ولم تنتقل السلطة نهائيا الى المدنيين الا فى انتخابات ١٩٨٦ التى فاز فيها ماريو سوارس زعيم الحزب الاشتراكى بأغلبية ٥١٪ بعد انتخابات اعادة .

وقبل تعديل الدستور عام ١٩٨٢ كان هناك مجلس ثورة من العسكريين يهيمن على مقاليد الحكم ، يرأسه رئيس الجمهورية ، وينفرد بوضع كل اللوائح والقوانين الخاصة بالقوات المسلحة وله أيضا اصدار قرارات بقوانين لها نفس قوة القوانين الصادرة عن السلطة التشريعية . ولأن هذا المجلس كان يعتبر نفسه مسئولا عن سلامة الثورة واستقرارها فقد كان له صلاحية النظر فى مدى دستورية القوانين الصادرة عن الجمعية . وقد تم حل

المجلس عام ١٩٨٢ ووزعت اختصاصاته على ثلاث هيئات : لجنة دستورية مكونة من ثلاث عشر قاضيا ، مجلس أعلى للدفاع ، ومجلس دولة .

وينتخب رئيس الجمهورية بالاقتراع الحر المباشر لمدة خمس سنوات ولا يجوز له ترشيح نفسه لفترة رئاسية ثالثة. ويصدر رئيس الجمهورية القوانين والقرارات التنفيذية ، وله حق فرض حالة الطوارىء كليا أو جزئيا ولا يحتاج الى موافقة البرلمان اذا لم تتجاوز حالة الطوارىء ثلاثين يوما .

أما رئيس الحكومة فيعينه رئيس الدولة بعد مشاورات مع الأحزاب الممثلة فى البرلمان ، وهو الذى يقترح التشكيل الوزارى الذى يعرضه على رئيس الدولة لاقراره .

ويعتبر رئيس الحكومة مسئولا أمام كل من رئيس الجمهورية والجمعية (البرلمان) أما الوزراء فهم مسئولون أمام كل من رئيس الحكومة والجمعية . وتسقط الحكومة اذا لم تحظى بثقة الجمعية .

السلطة القضائية :

وتحظى باستقلال تام عن كل من السلطتين التشريعية والتنفيذية . وأحكامها واجبة النفاذ من كافة هيئات الدولة . وتعتبر محكمة العدل العليا أعلى درجات محاكم الاستئناف وهى التى تختص أيضا بالرقابة على دستورية القوانين . لكن أحكامها فى هذه الحالة قابلة للاستئناف أمام اللجنة الدستورية . وهى لجنة مكونة من قضاة تشترك فى اختيارهم كل من الحكومة والجمعية والمحكمة العليا .

ويحدد الجهاز القضائى نظامه وهو سيد أحكامه ويتم تشكيل أعلى السلطات القضائية ، وهى مجلس القضاء الأعلى The Higher Council of the Bench ، بالانتخاب من جانب القضاة الممارسين . وهذا المجلس هو الذى يقوم بتعيين القضاة وتنحيتهم وترقيتهم .

الأحزاب والتيارات السياسية الفاعلة :

حرية تكوين الأحزاب والهيئات مكفولة فى الدستور البرتغالى ولا توجد اية قيود على هذه الحرية فيما عدا حظر قيام أحزاب أو تنظيمات فاشية أو شبه عسكرية وأحزاب اقليمية الاسم أو البرامج . ويتعين ان تراعى الأحزاب عدم استخدام مسميات ترمز الى دين بعينه أو كنيسة بعينها . وتقدم الحكومة الدعم للأحزاب وفقا لأوزانها النسبية وما تحصل عليها من مقاعد فى البرلمان .

ويبدو ان النظام الحزبى لم يستقر بعد بشكل حاسم فى البرتغال بسبب حداثة التجربة الديمقراطية ولم تتبلور بعد بشكل نهائى ومستقر نسبيا تفضيلات الناخبين يدل على ذلك تأرجح عدد المقاعد التى تفوز بها الأحزاب المختلفة تأرجحا كبيرا من انتخابات الى أخرى .

وتصل عدد الأحزاب الممثلة فى الجمعية البرتغالية حوالى عشرة أحزاب وهى موزعة عادة بين ثلاث تحالفات : التحالف الديمقراطى (يمين اوسط) والذى يقوده الحزب الاشتراكى الديمقراطى ، الجبهة الجمهورية والاشتراكية (اليسار غير الشيوعى) التى يقوده الحزب الاشتراكى البرتغالى ، والتحالف الشعبى الموحد (اليسار الشيوعى) والذى يقوده الحزب الشيوعى البرتغالى.

وفيما يلى نبذة عن أهم الأحزاب :

١ ـ الحزب الاشتراكى PSP :

جذور التيار الاشتراكى فى البرتغال قديمة وتعود الى عام ١٨٧٥ . اما الحزب الاشتراكى البرتغالى المعاصر فقد تأسس عام ١٩٦٤ حين تمكن ما يقرب من مائة مناضل ، معظمهم فى المنفى ، من تشكيل جبهة العمل الاشتراكى التى قبلت عضوا فى الاشتراكية الدولية عام ١٩٧٢ واصبحت تعرف منذ عام ١٩٧٣ بالحزب الاشتراكى البرتغالى .

ويعتبر الحزب الاشتراكى أقوى الأحزاب وأفضلها تنظيما فى البرتغال . ويعتبر نفسه المدافع الحقيقى عن الطبقة العاملة وعن كل المضطهدين بما فى ذلك مراكز تجمع المهاجرين من المستعمرات فى البرتغال . لكنه فى الواقع

هو يمثل حزب الطبقة المتوسطة أساسا . ويحاول الحزب التوفيق بين اعتبارات العمل الاجتماعى واعتبارات الديمقراطية .

ويدافع عن الاقتصاد المختلط وتحسين نظم التامين وخصوصا فى ميادين الصحة العامة والعمل . ويتركز تأييد الحزب أساسا فى المدن الكبرى والمتوسطة لكنه حظى بتأييد قوى فى الريف بعد أن اتخذ موقفا أقرب الى موقف المحافظين من قضية الأراضى الزراعية التى استولى عليها صغار الفلاحين عقب اندلاع الثورة .

وقد تأرجحت قوة الحزب الانتخابية كثيرا . فقد حصل على ١١٦ مقعد فى الجمعية التأسيسية التى تشكلت عام ١٩٧٥ (٣٨٪ من مجموع الأصوات)، وحصل فى الانتخابات التشريعية الأولى (١٩٧٦) على ١٠٧ مقاعد . لكنه لم يحصل الا على ٦٦ مقعد فى انتخابات ١٩٨٠ ارتفعت الى ١٠١ مقعد فى انتخابات ١٩٨٢ ثم عاد وانتكس بشدة فى انتخابات ١٩٨٥ التى لم يحصل فيها الا على ٥٧ مقعد فقط . ومع ذلك فقد انتخب زعيمه ماريو سوارس رئيسا للجمهورية فى عام ١٩٨٦ .

٢ ـ الحزب الاشتراكى الديمقراطى PSD :

تم انشاء هذا الحزب عقب قيام الثورة مباشرة وكان يعرف فى الأصل بالحزب الديمقراطى الشعبى وحصل على أكبر نسبة من المقاعد فى انتخابات الجمعية التأسيسية ثم جاء ترتيبه فى أول انتخابات تشريعية بعد الحزب الاشتراكى مباشرة . لكنه تفوق على الحزب الاشتراكى نفسه فى انتخابات ١٩٧٩ وأصبح زعيمه كارنيرو هو رئيس الوزراء ، والذى راح ضحية حادث طائرة فى ٥ ديسمبر ١٩٨٠ . ورغم تذبذب عدد المقاعد التى حصل عليها الحزب فى الانتخابات المختلفة الا أن هذا التذبذب بقى محدودا فى نطاق معين ، ونصيبه يتراوح بين ٧٣ مقعد (١٩٧٦) و٨٨ مقعد (١٩٨٥) .

ويركز الحزب الاشتراكى الديمقراطى على قضايا الديمقراطية أكثر من تركيزه على القضايا المتعلقة بالعدالة الاجتماعية ويستمد تأييده أساسا من

الطبقة المتوسطة الكاثوليكية والمحافظة ويعتبر من أكثر الأحزاب شعبية فى اقليمى أزور وماديرا اللذان يتمتعان بالحكم الذاتى .

٣ ـ حزب الوسط الاشتراكى الديمقراطى CDS :

وهو حزب تأسس عقب قيام الثورة أيضا من جانب عدد من الذين شغلوا مناصب رسمية فى النظام القديم . ويعتمد على تأييد القطاع الخاص والشريحة العليا من الطبقة المتوسطة . وقد قفز عدد المقاعد التى حصل عليها من ١٦ مقعد فى الجمعية التأسيسية الى ٤٢ فى أول انتخابات تشريعية تجرى بعد اقرار الدستور (١٩٧٦) وفى انتخابات ١٩٨٠ حصل على أكبر عدد من المقاعد تمكن من الحصول عليه حتى الآن (٤٦ مقعدا) لكنه بدأ ينتكس منذ عام ١٩٨٣ التى حصل فيها على ثلاثين مقعدا واستمر فى التراجع فى انتخابات ١٩٨٥ (٢٢ مقعد فقط) ويشكل هذا الحزب مع الحزب الاشتراكى الديمقراطى تحالفا يمثل يمين الوسط فى البرتغال وهو التحالف الذى يسمى نفسه التحالف الديمقراطى .

٤ ـ الحزب الشيوعى البرتغالى PCP :

تأسس عام ١٩٢١ وبعد سقوط الجمهورية عام ١٩٢٦ بدأ يمارس نشاطه تحت الأرض ، وقاد المقاومة ضد حكم سالازار وكانت له علاقات قوية بحركة القوات المسلحة التى قادت الثورة وشارك فى الحكومات البرتغالية المؤقتة التى شكلت خلال عامى ١٩٧٤ ، ١٩٧٥ . لكن تأثيره بدأ يضعف بعد استقرار نظام التعدد الحزبى . وقد تراوح عدد المقاعد التى حصل عليها الحزب بين ٣٠ مقعد (١٩٧٥) و٤٤ مقعد (١٩٨٠) . وحصل فى انتخابات ١٩٨٥ على ٣٨ مقعد فقط .

وتكمن قوة الحزب الأساسية فى سيطرته على معظم النقابات العمالية وله ثقل انتخابى فى الأحياء الفقيرة فى المدن الكبرى . وتغلب عليه النزعة العقائدية الموالية للأطروحات السوفيتية .

٥ ـ حزب التجديد الديمقراطى PRD :

وهو حزب لم ينشأ الا مؤخرا جدا (٢٤ فبراير ١٩٨٥) وتشكل من انصار الرئيس البرتغالى Eanes الذى استمر فى الرئاسة منذ يونيو ١٩٧٦ وحتى ١٩٨٦ وحظى بشعبية واحترام كبيرين واستطاع قيادة عملية التحول الديمقراطى بنجاح . وقد حصل هذا الحزب الذى يقوده أحد أصدقاء اينز المقربين فى أول انتخابات يخوضها (١٩٨٥) على خمسة واربعين مقعدا .

والى جانب هذه الأحزاب الخمس الرئيسية هناك عدد من الأحزاب نذكر منها من جبهة اليمين : الحزب الملكى الشعبى الذى حصل على ست مقاعد فى الجمعية عام ١٩٨٠ ، ومن أحزاب اليسار غير الشيوعى : الحزب الاشتراكى الديمقراطى المستقل واتحاد اليسار الديمقراطى الاشتراكى والذى حصل كل منهما فى نفس هذه الانتخابات على أربع مقاعد ومن أحزاب اليسار المتطرف : الحركة الديمقراطية البرتغالية (وهى على يسار الحزب الشيوعى) وحصلت على مقعدين فى انتخابات ١٩٨٠ .

أهم المشكلات السياسية :

على الرغم من نجاح النظام الديمقراطى فى البرتغال واستقراره خلال فترة قصيرة نسبيا بعد سنوات قهر وحكم شمولى طالت الى ما يقرب من نصف قرن ، الا أن الثورة البرتغالية تعد نموذجا للثورة غير الكاملة . فقد كان دور القوات المسلحة فيها أساسيا . ويعد تسييس القوات المسلحة أحد النتائج الرئيسية للثورة والتى فجرتها وحاولت كل من العناصر اليمينية والعناصر اليسارية فيها السيطرة عليها قبل أن يستتب الأمر للعناصر الوسطية والمعتدلة . وبعد عدة سنوات من المكاسب الحقيقية للطبقات الشعبية والمتوسطة بدأت هذه المكاسب فى التآكل وسوف يتوقف استقرار النظام الديمقراطى على قدرة الحكومة على حل المشاكل الاقتصادية المتفجرة . لكن لا يستطيع أحد أن يقطع على وجه اليقين ان الجيش قد خرج تماما من المعادلة السياسية فى البرتغال .

اهم الارتبــاطات الدولية :

قبلت البرتغــال عام ١٩٥٥ عضوا بالأمم المتحــدة والمنظمــات الدولية المتخصصة المرتبطة بها فيما عدا هيئة التنمية الدولية IDA والمنظمة الحكومية البحرية الاستشارية IMCO والبرتغال عضو أيضا بمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية ، والرابطة الأوروبية للتجارة الحرة EFTA وقبلت فى يناير١٩٨٦ عضوا بالجماعة الاقتصادية الأوروبية · ومن المعروف كذلك أن البرتغال عضو بحلف شمال الأطلسى (الناتو) منذ تأسيسه عام ١٩٤٩ ·

المراجـــع

1 — Bruneau, Thomas. Politics and Nationhood : Post. Revolutionary Portugal. New York : Praeger, 1984.

2 — Maxwell, Kennteh : «The Emergence of Democracy in Spain and Portugal» Orbis. Spring 1983.

3 — Porch, Douglas. The Portuguese Armed Forces and the Revolution. Stanford. California. The Hoover Institution Press, 1977.

٤ ـ اليـــونان

لمحة عـامة :

اتسمت الحياة السياسية بعدم الاستقرار لفترة تاريخية طويلة وممتدة. فمنذ قيام الحكم الملكى عام ١٨٣٢ لم تهدأ الثورات فى اليونان . ولم يخفف صدور دستور عام ١٨٤٤ ، الذى لم يطبق ، من حدة الاضطرابات التى اتاحت الفرصة لتدخل العديد من القوى الخارجية . وفى زحمة الأحداث والاضطرابات الثورية التى اندلعت فى أعقاب الحرب العالمية الأولى وقع انقلاب عسكرى مناهض للملكية ثم انقلاب آخر فاشل مؤيد لها وانتهى الأمر بازاحة النظام الملكى واعلان قيام الجمهورية عام ١٩٢٤ . لكن هذا النظام لم يصمد طويلا وعادت الملكية مرة أخرى عام ١٩٣٥ وفرضت سيطرتها هذه المرة من خلال حكم عسكرى ديكتاتورى بقيادة الجنرال ميتاكساس اعتبارا من عام ١٩٣٦ وما لبثت أعاصير الحرب العالمية الثانية ان هبت على اليونان وانتهت بالاحتلال الألمانى لها عام ١٩٤١ ولجوء الأسرة المالكة الى خارج البلاد . لكن ما كادت اليونان تتحرر من الاحتلال الألمانى حتى اندلعت الحرب الأهلية بين القوات الشيوعية ، التى لعبت الدور الأساسى فى مقاومة الاحتلال ، والقوات الحكومية مدعومة بالقوات البريطانية . واستمرت الحرب الأهلية ثلاث سنوات انتهت بانتصار القوات الحكومية عام ١٩٤٩ .

وبعد الحرب العالمية الثانية ساد نظام ملكى ـ دستورى لكنه لم يفلح فى ارساء قواعد ثابتة وراسخة للديمقراطية . وفى منتصف الستينات ، وبعد أزمة وزارية ممتدة ، وقبيل انتخابات ١٩٦٧ التى بدت فيها فرصة اليسار كبيرة ، وثب العسكريون الى السلطة ولجأت الأسرة المالكة مرة أخرى الى الخارج . واستمر الحكم العسكرى حتى عام ١٩٧٤ وانتهى بفشل ذريع بعد احتلال تركيا لقبرص واضطر الى تسليم الحكم مرة أخرى الى المدنيين.

وبعد فترة قصيرة سادتها الاضطرابات ومحاولات انقلابية جديدة ، استقر الحكم المدنى وصدر دستور عام ١٩٧٥ بعد استفتاء الشعب على الغاء الملكية، واصبح النظام اليونانى منذ ذلك الوقت نظاما جمهوريا برلمانيا .

العلاقة بين السلطات :

تقوم العلاقة بين السلطتين التنفيذية والتشريعية على أساس من التداخل والتعاون بينهما مع رجحان كفة السلطة التشريعية . فالبرلمان هو الذى ينتخب رئيس الجمهورية . ورئيس الحكومة هو زعيم الأغلبية البرلمانية فى الوقت نفسه . كما ان اعضاء الحكومة يختارون عادة من بين النواب فى البرلمان ولا تستطيع الحكومة الاستمرار فى الحكم دون استمرار تمتعها بثقة البرلمان الذى يستطيع سحب الثقة منها واسقاطها فى اى وقت وفى الوقت نفسه فحين يحصل حزب على أغلبية برلمانية مريحة تصبح السلطة التشريعية تحت سيطرة وتوجيه السلطة التنفيذية . وقد تضمن دستور ١٩٧٥ ترتيبات خاصة . بسبب طبيعة النظام السياسى اليونانى وتاريخه المضطرب . تمنح رئيس الجمهورية سلطات اضافية فى الظروف الاستثنائية تمكنه من الحد من سلطة البرلمان وسلطة رئيس الوزراء لمواجهة الموقف لكن التعديلات الدستورية الصادرة عام ١٩٨٦ ازالت هذا الوضع الطرفى واصبح منصب رئيس الجمهورية اقرب الى ان يكون منصبا شرفيا وفخريا . اما السلطة القضائية فتمارس مهامها بطريقة مستقلة عن السلطتين التشريعية والتنفيذية .

السلطة التنفيذية :

ويباشرها شكلا رئيس الجمهورية وعملا رئيس الوزراء وأعضاء الحكومة .

اولا : رئيس الجمهورية : هو رئيس الدولة ورمز وحدتها وسيادتها والقائد الأعلى للقوات المسلحة ويختاره البرلمان باغلبية الثلثين لمدة ٥ سنوات . ويتعين على البرلمان أن يعقد جلسة خاصة لهذا الغرض قبل

انتهاء فترة الرئاسة بشهر على الأقل . فاذا لم يحصل اى مرشح على الأغلبية المطلوبة اجتمع مرة أخرى لنفس الغرض بعد خمسة أيام . وفى الجولة الثالثة يكتفى باغلبية ٣/٥ . ويتعين حل البرلمان اذا لم يوفق فى اختيار اى مرشح لمنصب الرئيس بالأغلبية المطلوبة وتجرى انتخابات جديدة . فاذا لم يوفق البرلمان فى اختيار مرشح باغلبية ٣/٥ فى الجولة الاولى يكتفى بالأغلبية البسيطة بعد ذلك .

ويمارس رئيس الجمهورية صلاحياته التقليدية كرئيس دولة من خلال رئيس الوزراء والوزراء المختصين . لكنه يملك حق الاعتراض على القوانين اذا رأى انها تنطوى على اهدار لمبادىء دستورية عامة ، فاذا ما عاد ووافق البرلمان عليها باغلبية بسيطة تعين عليه أن يصدرها على الفور . وللرئيس ايضا حق وقف اجتماعات البرلمان لمدة شهر ولمدة واحدة خلال الدورة التشريعية ، وله حق حل البرلمان بناء على اقتراح من الحكومة .

ثانيا : الحكومة : ويشكلها رئيس وزراء يعينه رئيس الدولة . ولا مجال للخيار أمام رئيس الدولة حيث يتعين عليه تكليف زعيم الحزب الحاصل على الأغلبية البرلمانية او القادر على تشكيل حكومة تحظى بثقة البرلمان . ويختار رئيس الوزراء أعضاء حكومته ويصدر قرار تكليفهم من رئيس الدولة . ولا يشترط ان يكون الوزراء من بين أعضاء البرلمان . ومسئولية الحكومة أمام البرلمان جماعية وفردية .

السلطة التشريعية :

ويتولاها مجلس نواب مكون من ثلاثمائة عضو . ينتخب ٢٨٨ منهم بالاقتراع المباشر وبنظام التمثيل النسبى للقوائم الحزبية . وتعين الأحزاب الممثلة فى البرلمان ١٢ نائبا يطلق عليهم نواب الدولة . وتوزع هذه المقاعد على الأحزاب بما يتناسب مع عدد المقاعد التى فازوا بها من خلال الانتخاب .

وتبلغ مدة المجلس أربع سنوات . ويقوم المجلس بالاقتراع بالثقة على الحكومة خلال خمسة عشر يوما من تشكيلها ويستطيع المجلس سحب

الثقة من الحكومة ككل أو من أحد أعضائها وفقا لاجراءات معينة • ويتعين تقديم الاقتراح بحجب الثقة مكتوبا وموقعا عليه من ٦/١ أعضاء البرلمان على الأقل موضحا فيه الأسباب • فاذا وافق عليه المجلس بالأغلبية تعين على الحكومة ككل أو على الوزير المعنى تقديم استقالة فورية • فاذا رفض الاقتراح لا يجوز التقدم بطلب آخر لحجب الثقة قبل مضى ستة أشهر الا اذا حظى هذا الطلب بأغلبية الأعضاء •

السلطة القضائية :

ويتولاها جهاز قضائى ينقسم الى ثلاث فروع رئيسية :

- المدنى والجنائى : وعلى رأسه المحكمة العليا وهى أعلى محكمة استئناف •
- المحاسبى : وعلى رأسه مجلس المحاسبين الذى يتولى فحص حسابات الحكومة وله سلطات قضائية فى مجالات التهرب أو التحايل التى تمس المال العام •
- الادارى : وعلى رأسه مجلس الدولة الذى يختص بالمنازعات الادارية وتظلمات المواطنين من القرارات التى يشوبها عيب لائحى أو قانونى أو دستورى • ويمارس مجلس الدولة فى النظام اليونانى وظيفة تكاد تشبه وظيفة المحكمة الدستورية من حيث ان له صلاحية تقرير مدى دستورية القوانين والقرارات المطبقة ويستطيع الحكم ببطلانها •

وجدير بالذكر ان النظام القضائى فى اليونان يتضمن أيضا وجود محكمة عليا خاصة تضم قضاة من الأفرع الثلاث وتختص بالنظر فى تنازع الاختصاص بين المحاكم أو الفصل فى حالات التعارض بين أحكامها • كما تختص أيضا بنظر الطعون فى نتائج الانتخابات • وأحكامها نهائية وغير قابلة للاستئناف •

ويمارس الجهاز القضائى وظيفته فى استقلال كامل عن السلطتين التشريعية والتنفيذية ويكفل الدستور والقانون ضمانات هذا الاستقلال •

النظام الحزبى وأهم القوى والتيارات السياسية :

تنطوى الحياة السياسية بصفة عامة والنظام الحزبى فى اليونان بصفة خاصة على بعض السمات والملامح التى تميز دول العالم الثالث • فقد ترتب على عدم توافر الاستقرار السياسى غياب عنصر الاستمرارية وكثرة تغير الولاءات والانتماءات السياسية من مرحلة لأخرى • ويعتمد تشكيل القوى والتيارات السياسية على الشخصيات العامة وأصحاب النفوذ والتأثير وما يدور بينها من تحالفات وصفقات ونزاعات أكثر مما يعتمد على الولاء لايديولوجية أو برنامج سياسى • وباستثناء «اليسار اليونانى الذى يحاول اقامة أحزاب جماهيرية حقيقية بالمعنى الحديث لا توجد فى اليونان خريطة حزبية واضحة المعالم • وفيما يلى نبذة مختصرة عن أهم الأحزاب والقوى السياسية المؤثرة حاليا على الساحة فى اليونان •

١ ـ حزب الديمقراطية الجديدة ND :

أسسه قنسطنطين كرامانليس عام ١٩٧٤ ويضم مجموعات مختلفة ومتباينة يمكن تصنيفها سياسيا على أنهـا تنتمى لليمين وبين الوسط • ويشكل العمود الفقرى لهذه الجماعات المختلفة حزب الاتحاد الوطنى الراديكالى الذى كان كرامانليس نفسه قد أسسه عام ١٩٥٥ وألغى مع بقية الأحزاب عام ١٩٦٧ بعد استيلاء العسكريين على الحكم •

وأهم ما يميز سياسات هذا الحزب هو منطقه البراجماتى • فقد غيرت أهم شخصياته القيادية مواقفها التقليدية من العداء السافر للشيوعية والرفض الكامل لتدخل الدولة فى الحياة الاقتصادية الى مواقف أكثر اعتدالا وبنتهج سياسات يغلب عليها الطابع التكنوقراطى • ويحاول الحزب حاليا المواءمة بين اعتبارات الفعالية الاقتصادية ومقتضيات الحدود الدنيا للعدالة الاجتماعية • أما على الصعيد الخارجى فتقوم جوهر سياسته على تطوير العلاقات الاستراتيجية والأمنية والاقتصادية مع الولايات المتحدة والوصول بها الى أقصى مدى ممكن • وفى الوقت نفسه موازنة هذا التوجه بتأكيد الهوية الأوروبية لليونان والتى نجح فى ضمها الى الجماعة الاقتصادية

الأوروبية وأصبحت عضوا كاملا فيها عام ١٩٨١ . ولم يتردد الحزب وهو فى السلطة من الانسحاب من الجناح العسكرى لحلف الناتو احتجاجا على فشل هذا الحلف فى منع تركيا من غزو جزيرة قبرص عام ١٩٧٤ .

وقد فاز هذا الحزب بالأغلبية البرلمانية عام ١٩٧٤ ، ثم عام ١٩٧٧ وبعد أن خسر انتخابات ١٩٨١ بقى لفترة طويلة فى المعارضة ولكنه تمكن من العودة الى السلطة فى مايو ١٩٩٠ بدعم من حزب التجديد الديمقراطى ، وأصبح زعيمه ميتسوتاكيس رئيسا للوزراء . أما زعيمه القديم ومؤسسه فقد انتخب رئيسا للجمهورية عام ١٩٨٠ وأعيد انتخابه مرة أخرى لنفس المنصب عام ١٩٩٠ .

٢ ـ الحركة الاشتراكية الهيلينية (الباسوك) PASOK :

أسسها اندرياس باباندريو فى سبتمبر عام ١٩٧٤ . وتضم عضوية الحركة أيضا جماعات متعددة ينتمى بعضها الى حزب اتحاد الوسط الذى كان والده جورج باباندريو قد أسسه قبل حكم العسكر . وينتمى بعضها الآخر الى حركة التحرير التى أسسها بنفسه لمقاومة حكم العسكر ، بالاضافة الى عناصر وشخصيات عامة كثيرة تنتمى الى يسار الوسط عموما .

ورفع الحزب شعارا ينادى بالاستقلال للوطن والسيادة للشعب والتحرير الاجتماعى وهو شعار يلخص جوهر سياساته الداخلية والخارجية. وعندما تولى هذا الحزب السلطة عام ١٩٨١ ركز على معالجة قضية التفاوت الطبقى وأصدر العديد من التشريعات الاجتماعية لكن الآثار التضخمية لهذه السياسات ، وما أدت اليه من بطالة وعجز فى الموازنة ، دفعته الى انتهاج سياسة تقشفية فى فترة حكمه التالية وتشجيع القطاع الخاص والاستثمار الأجنبى . أما على صعيد السياسة الخارجية فقد اختلفت شعارات الحزب قبل توليه السلطة عن سياساته الفعلية بعدها . وكانت تتردد صيحات تطالب بالانسحاب كلية من حلف الأطلنطى وازالة القواعد العسكرية الامريكية . لكنه أبرم مع الولايات المتحدة اتفاقا يمد فترة السماح للوجود

العسكرى الامريكى حتى عام ١٩٨٨ جدد بعدها ، وبالانسحاب من الجماعة الاقتصادية الأوروبية وهو ما لم يتم . وجدير بالذكر أن السياسات الخارجية لهذا الحزب تميزت عن كافة القوى السياسية الأخرى فى تأييده القوى لمنظمة التحرير الفلسطينية ودعم العلاقة مع الدول العربية .

وقد فاز الحزب بالأغلبية فى انتخابات ١٩٨١ ثم فى انتخابات ١٩٨٥ ولكنه عجز عن الحصول على الأغلبية فى انتخابات ١٩٨٩ وتبدد أمله فى الاحتفاظ بالسلطة بعد أن نجح حزب الديمقراطية الجديدة فى تشكيل الحكومة اخيرا فى مايو ١٩٩٠ . وقد تأثرت شعبية الحزب بعد تكشف فضائح الفساد والبنوك التى تورط فيها عدد من الوزراء وبسبب حياة باباندريو الشخصية المضطربة . وكان الحزب يستمد شعبيته الى حد كبير من سمعة ومكانة زعيمه المحلية والدولية .

٣ ـ الحزب الشيوعى اليونانى :

تأسس عام ١٩١٨ ولم يكن له تأثير يذكر فى فترة ما بين الحربين ولكن نشاطه الكبير فى تنظيم المقاومة ضد الحكم النازى منحه شعبية كبيرة فى نهاية الحرب ثم انهار بعد أن خسرت تنظيماته المسلحة الحرب الأهلية . وفرض عليه الحظر مرتين الأولى عام ١٩٣٦ والثانية عام ١٩٤٧ ، وأعاد تأسيس نفسه عام ١٩٧٤ . ويعتبر حاليا ثالث أكبر الأحزاب اليونانية لكن وزنه الانتخابى لا يتجاوز ١٠٪ (١٢ مقعد) . ويطالب الحزب بتأميم قطاع البترول والرقابة على نشاط الشركات الاحتكارية الكبرى . كما يطالب بالانسحاب من الناتو ومن الجماعة الأوروبية .

٤ ـ الأحزاب الصغيرة :

وأهمها حزب التجديد الديمقراطى الذى تأسس عام ١٩٨٥ بعد انشقاق عدد من نواب حزب الديمقراطية الجديدة لأسباب تبدو شخصية أكثر منها ايديولوجية أو سياسية . وحزب اليونان الشيوعى (حزب الداخل) وهو من أحزاب « الشيوعية الأوروبية » وينحصر نفوذه داخل التجمعات الصناعية الكبرى وخاصة فى أثينا .

القوى السياسية الأخرى وجماعات المصالح :

بالإضافة إلى جماعات المصالح التقليدية والتي تتكون من النقابات العمالية والمنظمات المهنية المختلفة توجد قوتان تؤثران بشكل مباشر أو غير المباشر على الحياة السياسية في اليونان وهما : الجيش والكنيسة الأرثوذكسية الشرقية . فالجيش وراءه تاريخ طويل من الانقلابات العسكرية والتدخل السافر في شئون الحكم ، وسوف تتوقف عملية تحجيم تطلعاته السياسية على مدى النجاح في انتقال وتداول السلطة دون أزمات وزارية حادة أو قلاقل اجتماعية خطيرة . أما الكنيسة فدورها مختلف تماما ولكنه مؤثر . ورغم أنها لا تمانع في الفصل بين الدين والدولة ، وهو ما حاولته حكومة باباندريو ، إلا أن الآثار الناجمة عن هذا الفصل تثير الكثير من المشكلات بين الزعماء الدينيين وبين الحكومة وخصوصا فيما يتعلق بقضايا الطلاق والزواج والإجهاض وغيرها . ومن المعروف أن الكنيسة تخضع لإشراف وزارة التعليم والدين .

أهم المشكلات السياسية :

على الرغم من كل ما يثار حول الوجود العسكري الأمريكي في اليونان وحول علاقة اليونان بحلف شمال الأطلنطي ، إلا أن وضع اليونان حسم في الواقع منذ فترة طويلة كدولة غربية أوروبية مرتبطة استراتيجيا واقتصاديا بالعالم الغربي . وقد تأكدت هذه الحقيقة وأصبحت عقبة فوق الصراعات الحزبية ولم تعد قابلة للتغيير مع تداول السلطة بين حزب الديمقراطية الجديدة والحزب الاشتراكي .

إن المشكلة الرئيسية التي تواجهها اليونان تتلخص في الأزمات الموروثة المتعددة للنظام السياسي والتي تفتح الطريق أمام وثوب العسكريين إلى السلطة بدعوى المحافظة على النظام والاستقرار . وقد دخل النظام بالفعل في أزمة من هذا النوع منذ انتخابات يونيو ١٩٨٩ . فقد فشل أي من الحزبين الكبيرين في الحصول على أغلبية برلمانية أو في تشكيل حكومة ائتلافية بالتحالف مع الأحزاب الصغيرة . وتكشفت مؤخرا فضائح الفساد

والرشوة التي تورط فيها باباندريو وستة من وزرائه وبعض رؤساء الأجهزة والمصالح الحكومية الكبرى . وجرت أربع انتخابات برلمانية على مدى عام قبل أن يتمكن حزب الديمقراطية الجديدة من تشكيل الحكومة بدعم من التجمع الديمقراطي . ويتعين على هذه الحكومة أن تواجه مشاكل اقتصادية لم تشهدها من قبل في تاريخها الحديث وفي مقدمتها عجزا ماليا يصل إلى ٢٥٪ من صافي الناتج القومي .

أهم الارتباطات السياسية :

اليونان عضو مؤسس بالأمم المتحدة والوكالات الدولية المتخصصة المرتبطة بها . وكانت اليونان عضوا مؤسسا بالمجلس الأوروبي (١٩٤٩) وطردت منه بعد سيطرة الجيش على السلطة ثم أعيدت بعد عودة الحياة الديمقراطية . والتحقت اليونان بعضوية حلف الأطلنطي (١٩٥١) ، وانسحبت من جناحه العسكري عام ١٩٧٤ احتجاجا على موقف الحلف من غزو أحد أعضائه (تركيا) لقبرص ولكنها عادت إليه عام ١٩٨٠ . وهي أيضا عضو مؤسس بمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (١٩٦١) . وأصبحت عضوا كاملا بالجماعة الأوروبية اعتبارا من عام ١٩٨١ بعد مرحلة طويلة من التعاون بينهما بدأت عام ١٩٦٢ .

المراجع

1 — Legg, Keith. Politics in Modern Greece. Stanford : S U P, 1969.

2 — Penniman, Howard (ed). Greece at the Polls : the National Elections of 1974 and 1977. Washington, D.C. American Enterprise Institute, 1981.

3 — Delury, George (ed.) World Encyclopedia of Political Systems and Parties, Vol. I New York Oxford : Facts on File, 1998 PP. 413 - 427.

الفصل الخامس

الدويلات الأوروبية والفاتيكان

١ - اندورا
٢ - سان مارينو
٣ - لكسمبورج
٤ - ليشتنشتاين
٥ - مالطة
٦ - موناكو
٧ - الفاتيكان

١ - أنــدورا

لمحة عامة :

أندورا منطقة مراعى تبلغ مساحتها ٤٦٢ كم٢ تقع على الحدود الفرنسية الأسبانية عند جبال البيرينيه . وتستمد شهرتها الحالية من كونها احدى الجنات الضريبية ومزارا لهواة التزحلق على الجليد .

ولأندورا وضع خاص . فهى امارة يتقاسم السيادة عليهـــا كـل من رئيس الدولة الفرنسى وأسقف ارجيل Seu d'urgell الأسـبانى واللذان يمارسان سلطاتهما التشريعية والتنفيذية والقضائية من خلال مندوب دائم هو بمثابة قاض/حاكم Viguier . وتعتبر الشئون الخارجيـة والدفاع والقضاء من قبيل المسائل السيادية . أما ما عدا ذلك فتختص بها الأجهزة المحلية المعنية .

وليس لأندورا دستور مكتوب رغم أن لها نظام ادارى مكتوب أدخلت عليه تعديلات فى فترات متلاحقة كان آخرهـا قانون الاصلاح السـياسى الصادر فى عام ١٩٨١ . ولا يسمح بقيام الأحزاب فى أندورا . أما الجمعيات والهيئات فمصرح بهـا . والواقع أن « رابطة أندورا الديمقراطية » تمارس نشاطا سياسيا يجعل منها شبه حزب .

السلطة التشريعية :

وتمارس السلطة التشريعية فى أندورا من خلال مجلس عام يتكون من ثمانية وعشرين عضوا يتم انتخابهم بالاقتراع المباشر . ويتعين تصديق كل من رئيس الجمهورية الفرنسى وأسقف ارجيل على القوانين التى يقرهـا هذا المجلس قبل أن تصبح سارية المفعول .

السلطة التنفيذية :

وبموجب قانون الاصلاح السياسى السابق الاشارة اليه اصبح لأندورا مجلس وزراء · ويقوم المجلس العام (البرلمان) باختيار رئيس الوزراء الذى يختار أعضاء وزارته ·

السلطة القضائية :

أما النظام القضائى فله طبيعة خاصة · فالمحاكم المدنية الابتدائية تتشكل من قاضيين يقوم المندوبين الدائمين (الفرنسى والأسبانى) بتعيينهما · وأحكام هذه المحاكم قابلة للاستئناف أمام محكمة برئاسة قاضى يتم تعيينه بالتناوب لمدة خمس سنوات · وهناك محكمة استئناف عليا خاصة بشئون أندورا محلها مدينة بربنيون الفرنسية ومحكمة أسقفية ارجيل فى مدينة دارجيل الأسبانية ويمكن لمواطن أندورا التقاضى أمام أى منهما · أما المحاكم الجنائية فهى تتشكل من المندوبين الدائمين Viguier / Viguer وقاضى الاستئناف بالاضافة الى قاضيين آخرين يختارهما المجلس العام · ويتم تعيين المدعى العام بالتناوب من جانب السلطات الفرنسية والأسبانية المختصة ·

أهم المشكلات :

وتواجه أندورا بعض المشاكل الناجمة عن الهجرة المتزايدة وخصوصا من جانب الأسبان الناطقين باللغة الكتالونية (اللغة السائدة فى أندورا) وعن الآثار المترتبة على انضمام أسبانيا الى السوق الأوروبية المشتركة وتزايد المطالب الخاصة بتوسيع وتعميق نطاق المشاركة السياسية ·

المراجع

1 — Delury, George : World Encyclopedia of Political Systems & Parties New York. Facts on File. 2nd ed. Vol. II P. 1329

٢ ــ ســان مارينــو

لمحــة عــامة :

هى احدى الجمهوريات الايطــالية القديمة والتى فضلت الاحتفــاظ باستقلالها ولم تساير حركة الوحدة الايطالية التى أدت الى انشــاء الدولة الايطالية المعاصرة فى عام ١٨٦١ . وقد احترمت ايطاليا الوحدة رغبتها فى الاستقلال فى معاهدة الصداقة التى أبرمت بينهما عام ١٨٦٢ . وقد ظهرت هذه الجمهورية الى حيز الوجود عام ٣٠١ قبل الميــلاد ولذلك تعتبر اقدم جمهورية معاصرة فى العالم . ويرجع دستورها الحالى الى عام ١٦٠٠ ولذلك يعتبر امتدادا معاصرا للدساتير الرومانية القديمة .

علاقة السلطات :

يقوم النظام الســياسى فى سان مارينو على أســاس الفصــل بين السلطات . ولكن صغر مساحة هذه الدولة ، والتى لا تتجاوز ٢٣٫٦ ميل مربع ، وقلة عدد سكانها (حــوالى ٢٢٫٠٠٠ نسمة) ، وتشابه الحيــاة السياسية والاجتماعية فضــلا عن وقوع أراضيها بالكامل داخــل الدولة الايطالية ، كلها عوامل أدت الى بعض التداخل بين المؤسسات السياسية فى كلتا الدولتين .

السلطة التشريعية :

ويتولاها « المجلس العام الكبير Consiglio Grande e Generale » الذى يتكون من ستين عضوا يتم انتخابهم بالاقتراع المباشر لمدة ٥ سنوات من خلال نظام انتخابى يقوم على أساس التمثيل النسبى للأحزاب . ومن الجدير بالذكر أن المرأة فى سان مارينو لم تحصل على حق الانتخاب الا فى عام ١٩٦٠ ولم تتمكن من الترشيح والمنافسة الفعلية على مقاعد المجلس الا منذ عام ١٩٧٤ ، واذا تزوجت من أجنبى فانها تفقد على الفور كافة حقوق

الوافدة بما فى ذلك حق الانتخاب بالطبع . ولم يتغير هذا الوضع الا عام ١٩٨٢ .

السلطة التنفيذية :

وتتولاها هيئة تسمى « كونجرس الدولة Congresso di stato وتتكون من أحد عشر عضــوا يختارون بواسطة المجلس العــام (الهيئة التشريعية) . ويتولى رئاسة هذه الهيئة شخصان ، أى أن قيــادة الدولة ثنائية وليست فردية . ويرجع هذا النظام فى الأصل الى أن أحد الرئيسين كان يمثل مدينة سان مارينو والآخر يمثل بقيــة « اقاليم » الدولة . لــكن استمر العمل بهذا النظام رغم انتفاء الطابع الاقليمى للتمثيـــل الرئاسى حيث يتناسب هذا النظام مع الخريطة الحالية للقوى السياسية فى سان مارينو والتى لم تحصل فيها أى من الأحزاب الســياسية منفردا عــلى الأغلبية البرلـمانية منذ الحرب العالمية الثانية . ولذلك يشغل رئيس حزب الأغلبية فى الائتلاف الحاكم أحد مقعدى الرئاسة والمقعد الآخر يشغله رئيس الحزب الآخر أو بالتناوب مع رؤساء الأحزاب الأخرى المشاركة فى الائتلاف .

السلطة القضائية :

ويتولى « مجلس الاثنا عشر Consiglio de XII » السلطة القضائية . وتقوم الهيئة التشريعية (المجلس العام الكبير) أيضا باختيار أعضائه . ويعتبر هذا المجلس هــو أعلى هيئة قضــائية وأعلى درجــة من درجات الاستئناف . وفى الواقع فان الغالبية العظمى من القضايا المدنية والجنائية تنظر أمام المحاكم الإيطالية .

الأحزاب السياسية :

يقوم النظام السياسى على تعدد الأحزاب ومبدأ تداول الســلطة . وتعتبر الأحزاب الســياسية فى سان مارينو ، الى حد كبير ، امتدادا للأحزاب الإيطالية الشقيقة وان كانت تتمتع عادة بالاســتقلال فى التنظيم والادارة . ويعتبر الحزب الديمقراطى المسيحى ، وهو حزب محافظ ، أقوى الأحزاب الســياسية

فى سان مارينو من الناحية الانتخابية . وقد حصل فى انتخابات ١٩٨٣ على ست وعشرين مقعدا ولكنه لم يستطع أن يحصل وحــده على الأغلبية المطلقة . ويليه فى الترتيب الحزب الشيوعى والذى ما يزال يتمتع برصيد كبير بسبب الدور الكبير الذى لعبه فى مقاومة الاحتلال الألمانى وبسبب اعتدال وتأييد الأوساط العمالية له . وله خمسة عشر مقعدا . وهنــاك ثلاثة أحزاب اشتراكية أقدمها وأكبرها تمثيلا فى البرلمــان الحزب الاشتراكى وله ثمان مقاعد والحزب الاشتراكى الديمقراطى ، وهو الجنــاح اليمينى والحزب الاشتراكى الوحدوى وهو الجناح اليســارى اللذان ظهرا الى حيز الوجود عام ١٩٧٥ بعــد استقلالهمــا عن الحزب الاشتراكى الديمقراطى المستقل .

وتشكلت الحكومة فى سان مارينو من تحالف يسارى بين الشيوعيين والاشتراكيين فى الفترة من ١٩٤٥ ـ ١٩٥٧ وتحــالف يمين الوسط بين الديمقراطيين المسيحيين والاشتراكيين الديمقراطيين فى الفترة من ١٩٥٧ ـ ١٩٧٣ ، وتحالف يسار الوسط بين الديمقراطيين المسيحيين والاشتراكيين فى الفترة من ١٩٧٣ ـ ١٩٧٧ . ومنذ ١٩٧٨ ما زال التحــالف الثلاثى اليسارى والذى يقوده الحزب الشيوعى ويشــارك فيه الحزب الاشتراكى والحزب الاشتراكى الوحدوى صامدا حتى الآن وان كان ذلك بأغلبية ضئيلة جدا .

أهم الارتباطات الدولية :

سان مارينو ليست عضــوا فى الأمم المتحدة . وهى عضــو فقط فى واحدة من المنظمات المتخصصة المرتبطة بها وهى اتحاد البريد العالمى .

المراجع

Delury, George (ed.) World Encyclopedia of Political Systems and Parties. Facts on File Publications, New York, 2nd ed. vol. II, 1988 pp. 1351 - 1353.

٣ ـ لكسمبورج

لمحة عامة :

النظام السياسى فى لوكسمبورج هو نظام ملكى دستورى برلمانى . ومنذ ظهور دوقية لوكسمبورج على الخريطة السياسية الأوروبية بعد معاهدة فيينا ١٨١٥ تداولتها العروش الأوروبية المجاورة الى أن حصلت على استقلالها عام ١٨٦٧ . وصدر دستورها الحالى عام ١٨٦٨ بعد أن أدخلت عليه عدة تعديلات كان آخرها عام ١٩٧٢ . ويتوارث آل ناسو House of Nassau عرش الدوقية منذ ١٨٩٠ .

وقد أدى التجانس الدينى الكبير فى لوكسمبورج (٩٧٪ كاثوليك) الى تمكين الحزب المسيحى هناك من أن يلعب دورا سياسيا هاما وأن يصبح هو الحزب المؤهل طبيعيا للحكم خصوصا بعد انفتاحه الاجتماعى وارتباطه بالنقابات العمالية . وتولى زعيمه رئاسة الوزارة لفترة تزيد على عشرين عاما وهى ظاهرة لافتة للنظر بالنسبة للنظم الأوروبية . كذلك يتسم النظام السياسى فى لوكسمبورج بمظاهر أخرى للاستقرار من أهمها عدم اللجوء الى انتخابات مبكرة واستكمال مجلس النواب دائما لمدته الدستورية وهى خمس سنوات .

العلاقة بين السلطات :

هى نفس العلاقة النمطية القائمة بين السلطتين التنفيذية والتشريعية فى أى نظام برلمانى تقليدى مع فارق بسيط وهو وجود دور متميز لأحد الأجهزة القضائية وهو مجلس الدولة فى بعض مراحل العماية التشريعية ودون أن يؤثر هذا الدور بأى صورة على استقلال السلطة القضائية .

السلطة التنفيذية :

تؤول رئاسة الدولة للدوق بالوراثة وسلطاته شكلية ٠ اما السلطة الفعلية فتتولاها حكومة مسئولة امام البرلمان ٠

السلطة التشريعية :

ويتولاها برلمان مكون من مجلس واحد وهو مجلس النواب عدد اعضائه ٦٤ عضوا يختارون بالاقتراع المباشر وبالتمثيل النسبى للقوائم الحزبية لمدة خمس سنوات ٠ ومن الجدير بالذكر أن دستور لوكسمبورج ، منعا للتسرع والعجلة أو تحكم ظروف معينة فى اصدار التشريعات ، قضى بضرورة أن يناقش مجلس النواب مشروعات القوانين على مرحلتين تفصل بينهما مهلة زمنية مقدارها ثلاثة شهور ٠ واذا لم تستوف التشريعات هذه النواحى الاجرائية يمكن لمجلس المدونة أن يستخدم حق الفيتو لوقف صدور هذه التشريعات ٠ كذلك يتعين عرض مشروعات القوانين واى تعديلات جديدة عليها على مجلس الدولة قبل مناقشتها داخل مجلس النواب ٠

السلطة القضائية :

تعتبر محكمة القضاء العالى أعلى هيئة قضائية فى البلاد ٠ وتتشكل من ستة عشر قاضيا يعينهم الدوق مدى الحياة بناء على راى المحكمة ذاتها ٠ ومن الجدير بالذكر أن قضاة هذه المحكمة هم السلطة العليا التى لها صلاحية تعيين وتنحية قضاة المحاكم فى المستويات الأدنى ٠ وليس للمحكمة صلاحية عامة للنظر فى مدى دستورية القوانين ولكنها حين تجتمع على هيئة محكمة نقض يمكن أن يكون لها صلاحية للنظر فى القانون موضع النزاع ٠

النظام الحزبى وأهم القوى السياسية :

كان حزب العمال الاشتراكى هو أول حزب منظم ظهر فى البلاد عام ١٩٠٢ وأدى ظهوره على شكل حزب حديث الى تنظيم الجماعات الأخرى المناهضة فى صورة أحزاب حديثة فقام حزب اليمين عام ١٩١٤ ثم توالى قيام الأحزاب الجديدة أو المنشقة عن الأحزاب القائمة ٠ وتتشكل الخريطة

الحزبية الحالية فى لوكسمبورج من ثلاث أحزاب رئيسية بالاضافة الى عدد من الأحزاب الصغيرة وغير المؤثرة ٠

١ - حزب الشعب الاجتماعى المسيحى CSV :

وهو حزب يحمل هذا الاسم منذ عام ١٩٤٤ لكنه تأسس قبل ذلك بكثير حين قررت الجماعات اليمينية والمحافظة فى عام ١٩١٤ تشكيل حزب على أسس حديثة وله هيكل تنظيمى واحد وهو حزب اليمين كرد فعل على قيام حزب العمال الاشتراكى ٠ وقد أصبح هذا الحزب فى فترة ما بين الحربين احد اعمدة الائتلافات الحكومية ولكنه بعد الحرب العالمية الثانية وبعد أن اصبحت له نكهة دينية وأيضا اجتماعية واضحة أصبح هو دعامة الحكم الأساسية ٠ وقد أصبح زعيمه ويرنر Werner رئيسا للوزراء فى الفترة من ١٩٥٩ - ١٩٧٤ بشكل متصل ثم من ١٩٧٩ - ١٩٨٤ ٠ وشارك فى الحكم دون انقطاع منذ ١٩١٩ حتى الآن باستثناء الفترة من ١٩٧٤ - ١٩٧٩ ٠ ويحظى الحزب بشكل عام بتأييد الكنيسة وله علاقات وطيدة بالنقابات العمالية فى الوقت نفسه ٠ وحصل فى انتخابات ١٩٨٤ على ٣٥٪ من الأصوات (٢٥ مقعدا) ٠

٢ - حزب العمال الاشتراكى LSAP :

وتأسس عام ١٩٠٢ كحزب مرتبط ارتباطا عضويا بالحركة النقابية العمالية وخصوصا جناحها اليسارى ولعب دورا أساسيا فى تطويرها ٠ لكن هذا الحزب لم يتسم بأى جمود عقائدى ولذلك لم يمنعه توجهه الاشتراكى الواضح من الدخول فى ائتلافات حكومية فى فترات مختلفة مع حزب الشعب الاجتماعى المسيحى ٠ لكن مشكلة الحزب الأساسية تمثلت فى الزعامة فلم يكن الحزب قادرا على افراز زعامة تاريخية شعبية لها نفس ثقل وشعبية الزعامات التى أفرزها حزب الشعب أو الحزب الديمقراطى ، مع ذلك فان قوته الانتخابية حاليا تعادل تقريبا قوة حزب الشعب الاجتماعى المسيحى تماما ٠

٣ ـ الحزب الديمقراطي DP :

تأسس عام ١٩٤٥ واعتمد عند نشأته على بعض أجنحة المقاومة ضد الحكم النازي وبعض الجماعات الليبرالية القديمة . وقد تطور الحزب في ايديولوجيته وبرامجه حتى أصبحت صورته هي صورة الحزب الليبرالي التقدمي كما تعكسها الأحزاب المماثلة في أوربا . ويعتمد الحزب على أصوات الطبقة المتوسطة وخصوصا تلك التي ـ لسبب أو آخر ـ ترفض التصويت لصالح الحزب المسيحي أو الحزب الاشتراكي . ولذلك فان قوته الانتخابية تتغير بشكل محسوس من انتخابات لأخرى ، وقد تراوحت خلال ربع القرن الماضي بين ١٢ ـ ٢٠٪ من مجموع أصوات الناخبين .

وقد حظي الحزب بزعامة جماهيرية تمثلت في جاستون ثورن Thorn الذي ترأس الوزارة في حكومة ائتلافية مع الحزب الاشتراكي في الفترة من ١٩٧٤ ـ ١٩٧٩ قبل أن يصبح مفوضا عاما للجماعات الأوروبية (رئيس اللجنة الأوروبية) عام ١٩٨١ .

ويتضح مما سبق أن الأحزاب الثلاثة الرئيسية في لوكسمبورج هي جميعها أحزاب مرشحة للتحالف الحكومي وهو ما أضفى على النظام السياسي مزيدا من الاستقرار .

٤ ـ الأحزاب الصغيرة :

وهي عديدة لكن ثقلها البرلماني محدود ومتغير . من أهم هذه الأحزاب الحزب الشيوعي الموالي لموسكو والذي تأسس عام ١٩٢١ وكان يحظى في منتصف الستينات بثقة حوالي ١٠٪ من الناخبين . لكن وزنه الانتخابي تدهور بشدة بعد ذلك (٥٪ من الأصوات مقعدين في انتخابات ١٩٨٤) والحزب الاشتراكي الديمقراطي الذي انشق عن حزب العمال الاشتراكي عام ١٩٧١ وحصل في انتخابات ١٩٧٤ على ٨ر٧٪ من الأصوات لكن شعبيته انهارت بعد ذلك (حصل على ٢ر٥٪ من الأصوات عام ١٩٨٤ ولم يتمكن من الفوز بأي مقعد في البرلمان) .

اهم الارتباطات الدولية :

لوكسمبورج هي احدى الدول المؤسسة للأمم المتحدة والمنظمات الدولية المتخصصة المرتبطة بها . وكانت في قلب معظم ان لم يكن جميع التنظيمات الأوروبية والغربية منذ البداية . فهي عضو في مجموعة البينولكس والجماعات الأوروبية الثلاث ومنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية ومنظمة حلف شمال الأطلسي (الناتو) والمجلس الأوروبي واتحاد أوروبا الغربية .

المراجـــع

1 — Weil, G.L The Benelux Nations: The Politics of Small Country Democraties. New York: Holt, 1970.

2 — Hirsch, M. Luxembourg in Henig, S. (ed), Political Parties in the European Community: George Allen and Unwin, London, 1979

٤ ـ ليشتنشتاين

لمحة عامة :

نظامها السياسى ملكى دستورى · وهو نظام يعكس طبيعة الدولة وتاريخها · فهى دولة صغيرة لا يتجاوز عدد سكانها ٢٨٫٠٠٠ نسمة ومساحتها ٦٢ ميل مربع محصورة بين سويسرا والنمسا · وقد ظهرت الى الوجود لأول مرة عام ١٧١٩ كاحدى امارات الامبراطورية المقدسة · وأصبحت جزءا من اتحاد الراين الكونفدرالى (١٨٠٨ ـ ١٨١٥) ثم من الاتحاد الجرمانى (١٨١٥ ـ ١٨٦٦) وحصلت على استقلالها عام ١٨٦٦ · وهى فى حقيقة الأمر لا تملك مقومات الاستقلال الكامل اذ تربطها بسويسرا منذ عام ١٩٢٣ وحدة جمركية · والفرنك السويسرى هو العملة المستخدمة فيها · كما أن سويسرا هى التى تتولى التمثيل الديبلوماسى وشئون الدفاع نيابة عن الامارة · وقد أحالتها النظم الضريبية والبنكية الحرة المطبقة فيها الى جنة للاستثمار الأجنبى الى حد أن عدد الشركات المسجلة فيها والتى تتخذ منها مقرا لها يزيد عن عدد السكان (٣٠٫٠٠٠ شركة) ·

العلاقة بين السلطات :

يعتبر الأمير هو المفتاح الحقيقى للنظام السياسى ويمارس مهامه كرئيس للدولة ، وهو الذى يقر القوانين وله حق حل البرلمان فى أى وقت · وتمارس الحكومة التى يختارها البرلمان مهمة تيسير شئون الدولة كما تحظى السلطة القضائية باستقلال كامل عن السلطتين التشريعية والتنفيذية ·

السلطة التنفيذية :

وتتولاها حكومة مشكلة من خمسة أعضاء ترشحها السلطة التشريعية (الدايت) ويصدر بتكليفها مرسوم من الأمير · ويرأس الحكومة زعيم حزب

الأغلبية وأصبح تقليدا ، منذ عام ١٩٨٠ ، أن يتولى زعيم حـــزب الأقلية البرلمـانية منصب نائب رئيس الوزراء .

السلطة التشريعية :

ويباشرها برلمـان من مجلس واحد يسمى الدايت Diet ويتكون من خمسة عشر عضوا ينتخبون بالاقتراع المباشر لمدة اربع سنوات وفقا لنظام التمثيل النسبى . ومن الجدير بالذكر أن المرأة لم تحصل على حق الانتخاب الا فى عام ١٩٨٤ .

السلطة القضائية :

وتحظى باستقلال كامل عن السلطتين التشريعية والتنفيذية . ويتكون النظام القضائى من ثلاث مستويات من المحاكم فى المسائل المدنية والجنائية. كما توجـد محكمـة ادارية ومجلس دولة للنظر فى القضـايا الادارية والدستورية .

النظام الحزبى :

حرية تشكيل الأحزاب مكفولة فى ليشتنشتاين ولـكن حزبان فقط همـا اللذان يشكلان محور الحيـاة السياسية فى الامارة ويتبـادلان السلطة الآن وهما حزب المواطنين التقدمى FBP وهو ، رغم اسمه ، حزب يمينى محافظ فى الواقع ، وحزب الوطن الاتحـادى VU وهـو حـزب له نكهة تقدمية وعمالية . وقد احتكر الحزب المحافظ الحياة السياسية فى الفترة من ١٩٢٨ ـ ١٩٧٠ حصل خلالها على الأغلبية البرلمـانية وشـكل الحكومة منفردا ، لكن منذ ١٩٧٠ تمكن حزب الوطن من تبادل السلطة معه بشكل متكرر بل وأصبحت كفته أكثر رجحانا فى السنوات الأخيرة . وهذا التبادل المتكرر للسلطة هو الذى أدى الى الاتفاق على أن يصبح زعيم حزب الأقلية البرلمـانية نائبا لرئيس الحكومة .

اهم الارتباطات الدولية :

ليشتنشتاين ليست عضوا بالأمم المتحدة ولكنها عضو ببعض الوكالات المتخصصة التابعة لها مثل اتحاد الاتصالات الدولية واتحاد البريد العالمى . كما انها عضو بالنظام الأساسى لمحكمة العدل الدولية . وهى على الصعيد الأوروبى ، عضو بالمجلس الأوروبى والرابطة الأوروبية للتجارة الحرة .

المراجــع

Delury, George (ed) . World Encyclopedia of Political Systems and Parties Facts on File Publications, New york, 1988. 2 nd ed. Vol. II PP. 1342-1343.

٥ ـ مالطـــة

نبذة عـامة :

النظام السياسى فى مالطة هو نظام جمهورى برلمـانى ثنائى الحزبين ولكنه واجه مشاكل عديدة نتيجة حدة الاستقطاب فيه بين معسكرين أحدهما تقدمى اشتراكى علمانى والآخر رأســمالى محــافظ ومرتبط بالكنيســة الـكاثوليكية الرومانية ٠ وقـد زاد موقـع مالطة وتاريخها من حدة هـذا الاستقطاب ٠

ومن المعروف أن مالطة جزيرة صــغيرة يقل تعــداد سكانها عن ٣٥٠,٠٠٠ نسمة ولا تتجاوز مساحتها ٣١٦ كم٢ وتقــع فى قلب البحر المتوسط جنوب ايطاليا بالقرب من السواحل العربية وخاصة الســواحل التونسية والليبية ٠

وقد حصلت مالطة على استقلالها من بريطانيــا عام ١٩٦٤ وأصبحت عضوا بالكومنولث لكنها ظلت مرتبطة بالتاج البريطانى حتى عـام ١٩٧٤ وهو العام الذى أعلن فيه قيام الجمهورية ٠

علاقة السلطات :

يقوم النظام السياسى فى جمهـــورية مالطة ، من حيث المبـدأ ، على الفصل بين السلطات ٠

السلطة التشريعية :

ويتولاها مجلس نواب House of Repersentatives مكون من خمس وستين نائبا يتم انتخابهم بالاقتراع المباشر كـــل خمس سنوات وبنظام التمثيل النسبى ٠

وقد أثار تطبيق نظام الانتخاب بالتمثيل النسبى ، على الطريقة المالطية مشكلات حادة بعد أن أدت انتخابات ١٩٨١ التشريعية الى مفارقة غريبة فقد حصل حزب العمل الحاكم على ١ر٤٩٪ فقط من مجموع أصوات الناخبين بينما حصل الحزب الوطنى المعارض على ١ر٥٠٪ ومع ذلك حصل حزب العمل على أغلبية المقاعد (٣٤ مقعدا) فى مقابل ٣١ مقعدا للحزب الوطنى وهما نفس عدد المقاعد التى حصل عليها الحزبان فى انتخابات ١٩٧٦ التى كان حزب العمل قد حصل فيها على ٢ر٥١٪ من مجموع الأصوات والحزب الوطنى على ٨ر٤٨٪ !

وترتب على هذا الوضع أزمة سياسية بسبب مقاطعة الحزب الوطنى للبرلمان ومطالبته باصلاح النظام الانتخابى وهو ما تم قبيل الانتخابات التالية ٠

السلطة التنفيذية :

ويتولاها كل من رئيس الجمهورية ورئيس الحكومة ٠ وتبدو السمة البرلمانية للنظام من حقيقة أن رئيس الجمهورية لا ينتخب بالاقتراع المباشر وانما يختاره مجلس النواب لمدة ٥ سنوات أيضا ٠ أما رئيس الحكومة فهو رئيس حزب الأغلبية البرلمانية ويصدر بتعيينه قرارا من رئيس الجمهورية. ويتولى اختيار الوزراء بنفسه بالتشاور مع قيادات حزبه ٠ وتعتبر الوزارة مسئولة مسئولية جماعية أمام البرلمان ٠

السلطة القضائية :

الأصل أن النظام القضائى مستقل عن السلطة التنفيذية ٠ ولكنه تعرض لأزمة حادة عام ٨٠ على اثر قيام بعض الأفراد بمقاضاة الحكومة بسبب قيامها باغلاق أحد المستشفيات الخاصة ٠ فقد أوقفت الحكومة قضاة المحاكم العليا وأجبرت رئيسهم على الاستقالة ٠ وصدر قانون جديد عام ١٩٨١ رفضته نقابة المحامين والحزب الوطنى المعارض وجسدت هذه الأزمة التوجهات الديكتاتورية لحزب العمل فى ذلك الوقت ٠

النظام الحزبى :

هو نظام ثنائى الحزبين ٠ وتعود هذه الثنائية فى الأصل الى انقسام النخبة المالطية حول قضية اصلاح التعليم الى فريقين : أحدهما يوافق على المقترحات البريطانية باحلال اللغة الانجليزية محل اللغة الايطالية فى المدارس الابتدائية ، ويبدو أن هذا الفريق هو الذى شكل فيما بعد نواة حزب العمل ، وفريق آخر يرفض هذا الاتجاه وشكل على ما يبدو فيما بعد نواة للحزب الوطنى المحافظ ٠

١ - حزب العمل :

أسسه الدكتور بول بوفا Paul Boffa عام ١٩٢١ ٠ وهو حزب محكم التنظيم وتكاد لا تخلو قرية فى مالطة من لجنة لحزب العمل فيها ٠ وتشكل تنظيماته بالانتخاب الديمقراطى الحر من القاعدة الى القمة ٠ وهو حزب اشتراكى يهدف الى اقامة دولة اشتراكية فى مالطة وتذويب الفوارق بين الطبقات ٠ ويعتمد على تأييد الطبقة العاملة وكذلك الطبقة المتوسطة من غير المهن الحرة ٠ وهو حزب علمانى خاض معارك عديدة ضد النفوذ الكبير للكنيسة الكاثوليكية الرومانية ٠ أما سياسته الخارجية فتقوم على عدم الانحياز ومحاولة الحصول على اعتراف من كافة القوى المتنافسة بحياد مالطة ٠

وقد تزعم دومينيك مينتوف الحزب منذ أواخر الأربعينيات وحتى بداية الثمانينات ٠ وحصل حزب العمل على الأغلبية التشريعية لأول مرة عام ١٩٥٥ وتمكن من الاحتفاظ بالسلطة حتى عام ١٩٦٢ ثم عاد اليها عام ١٩٧١ وبقى فى الحكم دون انقطاع حتى منتصف الثمانينات ٠ وخلال هذه الفترة تمكن من تعديل الهياكل الاقتصادية والاجتماعية لمالطة لتحقيق التحول نحو الاشتراكية ٠ وفى انتخابات ١٩٨٧ حصل على حوالى ٤٩٪ من الأصوات ٠

٢ - الحزب الوطنى الديمقراطى المسيحى :

وقد أسسه الدكتور ميزى F. Mizzi فى بداية العشرينات أيضا ٠

وتنظيمه ليس على نفس درجة الاحكام التى تميز حزب العمل · ولكنه يعتمد فى الانتخابات على نفوذ الأعيان فى الريف وأصحاب المهن الحرة والرأسمالية فى المدن · وينتهج سياسات تقف عـــلى طرفى نقيض من سياسات حزب العمل فهو حزب يطالب بتحديث الاقتصاد على أساس المنافسة الحرة وآليات السوق ، وهو حزب وثيق الصلة بالكنيسة ولا يمانع بل يدعم من دورها ونفوذها وخصوصا فى مجالات التعليم والصحة · أما بالنسبة للسياســة الخارجيـــة فلم يكن الحزب يخفى رغبتـــه فى الارتبـــاط بحلف الأطلنطى استراتيجيا وبالجماعة الأوروبية اقتصاديا وسياسيا ·

اهم الارتباطات الخارجية :

عضو بالكومنولث ومجلس أوروبا بالاضافة الى عضويتها للامم المتحدة ومعظم المنظمات الدولية المتخصصة · وقد ابرمت فى عام ١٩٨١ اتفاقيات حياد مع العديد من الدول وبالذات مع فرنسا وايطاليا والاتحاد السوفيتى والجزائر ·

المراجـــع

1 — Boissevain, Jermy. Saints and Firewprks. Religion and Politics in Rural Malta. London University of London, 1965.

2 — Delury, George (ed). World Encyclopedia of Political Systeme & Parties, 2 nd ed. Vol 11. Facts on File, New York 1988. PP. 723 - 726.

٦ - موناكـــو

لمحة عامة :

موناكو مدينة - دولة تقع على الساحل الفرنسى للبحر المتوسط . ونظامها السياسى ملكى دستورى يراسه أمير يختار وفقا لنظام وراثى يؤول فيه العرش الى أكبر الأبناء الشرعيين • وينظم دستور الامارة ، المعدل عام ١٩٦٢ ، العلاقة بين السلطات • وللأمير وفقا لهذا الدستور صلاحيات تشريعية وتنفيذية وقضائية يمارسها بنفسه أو بالمشاركة أو التفويض من خلال هيئات مختصة •

السلطة التشريعية :

ويتولى السلطة التشريعية مجلس منتخب بالاقتراع المباشر لمدة ٥ سنوات يسمى (المجلس الوطنى » ويتكون من ثمانية عشر عضوا • وسن الانتخاب فى الامارة خمس وعشرون عاما • ويجتمع المجلس الوطنى فى العادة مرتين فى العام ويختص بمناقشة واقرار الميزانية التى تعرضها عليه الحكومة ومناقشة مشروعات القوانين التى يقترحها الأمير • ولا تصبح القوانين التى يقرها سارية المفعول الا بعد التصديق عليها من جانب الأمير • ووفقا للدستور يتعين عرض القوانين التى يقرها المجلس خلال ثمانين يوما بعد موافقة الحكومة عليها ، فاذا لم يعترض عليها الأمير خلال عشرة أيام أصبحت نافذة •

السلطة التنفيذية :

أما السلطة التنفيذية فيتولاها مجلس حكومى مكون من ثلاثة أعضاء يرأسه وزير دولة • ويختص وزير الدولة أساسا بالشئون الخارجية للامارة بالاضافة الى رئاسته للحكومة والاشراف على سير أعمالها • ويمارس سلطاته تحت اشراف الأمير • أما الأعضاء الثلاثة فى الحكومة فيتولى أحدهم الشئون

المالية والاقتصادية والثانى الأشغال العامة والشئون الاجتماعية والثالث الشئون الداخلية · ووفقا لاتفاقيات مبرمة بين الحكومة الفرنسية وامارة موناكو يتعين ان يكون كلا من وزير الدولة (رئيس الحكومة) ووزير الداخلية مواطنين فرنسيين · ويختار الأمير وزير دولته من بين قائمة من كبار الموظفين ترشحهم الحكومة الفرنسية ويصدر قرارا بتعيينه ·

السلطة القضائية :

ووفقا للدستور يفوض الأمير سلطاته القضائية الى جهاز قضائى يضم محاكم مختصة ومحكمة عليا · ويقوم الأمير بتعيين قضاة المحكمة العايا بناء على ترشيح المجلس الوطنى ·

الأحزاب السياسية :

ويعد حزب اتحـــاد الوطنى والديمقراطى هو الحزب الحقيقى الوحيد المنظم فى الامارة · وقد حصل هذا الحزب على جميع مقاعد المجلس الوطنى فى انتخابات عام ١٩٨٣ · وفى امارة لا يتجاوز عدد الناخبين فيهـا ثلاثة آلاف ناخب يصبح الولاء الشخصى ، وليس الصراع الايديولوجى هو المحور الرئيسى للعملية السياسية ·

اهم الارتباطات الدولية :

موناكو ليست عضوا بالأمم المتحدة ولكنها عضـــو بعدد من المنظمات الدولية المتخصصة المرتبطة بها من أهمها اليونسكو ومنظمة الصحة العالمية. ووفقا لاتفاقية مبرمة بينها وبين فرنسا فى ١٧ يوليو ١٩١٨ يحق لفرنسا أن تحتفظ بقواتها العسكرية على أرض موناكو كمـــا يحق لها أن تقبل أو تعترض على أى اتفاقات دولية تبرمها مع الخارج ·

المراجـــع

Delury , George (ed) . World Encyclopedia of political Systems & Parties. Facts on File Publications, New York. 2 nd ed. Vol. II. 1988 PP. 1347-1348.

٧ ـ الفـــاتيكان

لمحة عامة :

يعتبر الفاتيكان أصغر دول العالم مساحة وسكانا . فمساحتها تقل عن نصف كيلو متر مربع وسكانها أقل من ثمانمائة شخص . ومع ذلك فلها أهمية كبيرة وهى دولة ذات طابع خاص انهـــا دولة ـ مقر للكرسى البابوى ، أعلى سلطة دينية مسيحية فى العالم .

وقد مرت العلاقة بين الدولة (السلطة الزمنية) والكنيسة (السلطة الروحية) بمراحل وأطوار متعددة سادتها عوامل الصراع والاضـطراب . واتخذ هذا الصراع شكلا أكثر تحديدا فى ايطاليا بالذات . فحتى القرن التاسع‌عشر كانت الكنيسةالكاثوليكية تسيطر وتمتلك وتتمتع بسلطات‌سيادية لا على روما فقط وانما على أقاليم واسعة فى وسط ايطاليا . وبعد سقوط روما وانتصار حركة الوحدة الايطالية كان من الطبيعى أن تحـــاول الدولة الوليدة فرض سيادتها على كل أراضيها وعلى كافة رعاياها ولذلك أصدرت فى عام ١٨٧١ قانون الضمانات الذى يحدد العلاقة بينها وبين الكنيسة . لكن البابا بيوس العاشر رفض هذا القانون لأنه لم يعترف للكنيســة بأى حقوق سيادية . وفى عام ١٩٢٩ تمكن البابا بيوس الحادى عشر من ابرام اتفاقيتى لاتران مع حكومة موسولينى الفاشية واللتان تضمنتا ليس فقط اعتراف الحكومة الايطـــالية باستقلال وسيادة الفاتيكان وانما أيضـا بأن الكاثوليكية الرومانية هى الدين الرسمى لايطاليا . وبعد سقوط الفاشية وانتصار الاتجاهات العلمانية والديمقراطية فى ايطاليا بعـــد الحرب اكتفى دستور ١٩٤٨ بالنص على ضمان وسيادة واستقلال الفاتيكان ولكن استمرت الكثير من القضايا الخلافية بين الدولة والكنيسة وخصـــوصا فيما يتعلق بالتعليم والزواج وخلافه . وأخيرا حسمت هذه القضايا وتم تقنين العلاقة

بين الدولة الإيطالية ودولة الفاتيكان فى اتفاقية بابوية جديدة Concordat (أبرمت عام ١٩٨٤) .

وهكذا فان الفاتيكان هى دولة ـ كنيسة . دولة تتوافر فيها كل العناصر اللازمة لقيام الدولة من أرض (اقليم) وشعب (سكان مدينة الفاتيكان) وسلطة (حكومة) تفرض قوانينها وأحكامها على هذا الحيز المحدود مساحة وسكانا . وفى هذا الاطار تمتلك الفاتيكان كل رموز وسمات الدولة : نشيد خاص . وعلم . وجهاز أمن . وجيش (الحرس السويسرى) ومحطة للاذاعة والتليفزيون . ومطار ... الخ . لكن هذه الدولة قامت أصلا لغرض محدد هو خدمة الكنيسة وتمكينها من تأدية رسالتها العالمية بحرية واستقلال . ولذلك فان نظام الفاتيكان هو نظام له طبيعة خاصة لأن وظيفته تتعلق بالشئون الدينية أساسا . ويعتبر البابا هو الحاكم المطلق للدولة والكنيسة معا ويتمتع بسلطات تشريعية وتنفيذية وقضائية غير محدودة . لكنه فى الواقع لا يشغل نفسه كثيرا بادارة « الدولة » ويفوض سلطاته فى هذا الشأن الى لجنة بابوية خاصة مكونة من سبع من الكرادلة يعينهم البابا لمدة ٥ سنوات وتستطيع هذه اللجنة أن تستعين بمن تشاء من الفنيين والاداريين . أما جهد البابا الأساسى فينصرف الى ادارة الكنيسة وفيما يلى أهم مؤسسات الكرسى البابوى .

البـابا :

هو ، بالاضافة الى صفته كرئيس لدولة الفاتيكان ، أعلى سلطة دينية فى الكنيسة الكاثوليكية . ويختاره مجمع الكرادلة بالانتخاب وبنظام الاقتراع السرى بأغلبية الثلثين . ويشغل منصبه مدى الحياة . ولا يخلو الكرسى البابوى الا بوفاة شخص البابا أو اذا تنحى هو طواعية لأى سبب من الأسباب . ولا يمكن خلعه الا فى حالة واحدة فقط عند ثبوت الهرطقة ويتم ذلك بقرار من المجمع العام للكنيسة . وقد اختير البابا الحالى ، يوحنا بولس الثانى ، وهو بولندى ، عام ١٩٧٨ وهو أول بابا غير ايطالى منذ عام ١٥٢٢ .

مجمع الكرادلة Sacred College of Cardinals

هيئة تضم كل من حصلوا على مرتبة الكاردينال . وقد بقى عدد الكرادلة محدودا لفترة طويلة فحتى منتصف القرن الحالى لم يتجاوز هذا العدد ٦٠ كاردينالا ثم زاد بعد ذلك زيادة مضطردة مع قفزات سريعة فى بعض الأحيان : ١٩٥٨ (٥٢) ، ١٩٦٣ (٨٢) ، ١٩٧٣) (١٤٥) . ووصل هذا العدد عام ١٩٨٧ الى ١٤٢ . وهم ينتمون الى ٥٧ جنسية نصفهم تقريبا من أوروبا (وثلثهم من ايطاليا) . ويعين الكاردينال بقرار من البابا .

وتعاون هذه الهيئة البابا . وكانت عملية الانتخاب تستغرق وقتا طويلا جدا وصل الى عامين أحيانا . كما كانت هذه العملية تتعرض لضغوط ومساومات لانهائية . ولذلك استقر الأمر منذ فترة على جمع هذه الهيئة خلال ثمانية عشر يوما من خلو منصب البابا وعزلها عن العالم الخارجى تماما داخل مصلى سستين فى الفاتيكان Sistine Chapel الى أن يتم انتخاب بابا جديد . ومن الجدير بالذكر أن حق انتخاب البابا قاصر على الكرادلة الذين لم يتجاوزوا سن الثمانين .

ويتولى معظم الكرادلة مهام رعوية فى جميع أنحاء العالم ، وبعضهم يشغل وظائف رسمية فى الفاتيكان ويقيمون فى روما ولكنهم جميعا مواطنين فى دولة الفاتيكان .

حكومة الفاتيكان أو الجهاز الادارى للكرسى البابوى The Curia :

ويضم هذا الجهاز مجموعة معقدة من الهيئات تتنوع مسمياتها : سكرتاريات ، مجالس ـ لجان ... الخ . ويعمل فى هذا الجهاز ما يزيد على ثلاثة آلاف موظف من رجال الدين ومن غير رجال الدين . ويعاون هذا الجهاز البابا فى الاضطلاع بوظائفه التشريعية والتنفيذية والقضائية . وفيما يلى أهم الوحدات التى يتكون منها هذا الجهاز مقسمة وفقا لطبيعة الوظيفة التى تقوم بها .

أولا ـ الوظيفة التشريعية :

وتضطلع بها عشر جمعيات Congregations تختص كل منها بشأن من الشئون التى تهم الكنيسة : الشئون المتعلقة بالعقيدة ، الشئون المتعلقة بالأساقفة ، شئون الكنائس الشرقية ، شئون الأسرار (القرابين) ، شئون الاكليروس ، الشئون العلمانية ، شئون الدعوة ، شئون القديسين ، شئون التعليم ، الشعائر الالهية .

والعضوية فى هذه الجمعيات قاصرة على الكرادلة أو الأساقفة المقيمين فى الفاتيكان ويصدر بتشكيلها قرار من البابا ومدة العضوية فيها خمس سنوات . ويرأس كل منها موجه (أو محافظ) Prefect .

ثانيا ـ الوظيفة التنفيذية :

وتضطلع بها مجموعة من الهيئات المختلفة والمتنوعة يمكن اجمال أهمها على الوجه التالى :

١ ـ سكرتارية الدولة أو البابا :

وهى أعلى هيئة تنفيذية . وتشبه مجلس الوزراء ويديرها سكرتير البابا أو سكرتير الدولة وهو منصب يعادل منصب رئيس الوزراء ومهمته التنسيق بين كافة هيئات وادارات الفاتيكان وينظم اجتماعات دورية لمحافظى أو موجهى الجمعيات .

٢ ـ مجلس الشئون العامة :

وهو مسئول عن السياسة الخارجية للفاتيكان ويرأسه سكرتير يعد بمثابة وزير شئون خارجية الفاتيكان .

٣ ـ عدد من الادارات والأجهزة المختلفة التى تتولى الأعمال الادارية والمالية وتنظم الاجتماعات والدورات والحلقات الدراسية فى كافة ميادين النشاطات التى يضطلع بها الفاتيكان .

ثالثا ـ الوظيفة القضائية :

وتضطلع بها ثلاث جهات :

١ ـ مجمع التوبة الرسولى Apostolic Penitentiary

ويختص بقضايا الضمير والنذور وما شابه ذلك .

٢ ـ محكمة الروتا The sacred Roman Rota

وتختص بالنظر فى القضايا المتعلقة ببطلان الزواج .

٣ ـ المحكمة العليا

The Supreme Tribunal of Apostolic Signature

وهى بمثابة محكمة استئناف ونقض وتختص بحسم النزاعات الادارية التى قد تنشب بين الأجهزة الكنسية المختلفة .

وتقع هذه الأجهزة أو المؤسسات جميعا تحت سلطة وهيمنة البابا ومن ثم فان التقسيم الوظيفى بينها لا يستند الى نفس الأسس والمنطلقات الفلسفية لفكرة الفصل بين السلطات ورغم أن هذه المؤسسات لا يمكن أن تشكل تحديا حقيقيا لسلطة البابا الا أن البابا مهما بلغت سلطته أو قوة شخصيته لا يمكن أن يتجاهل أدوارها أو آراءها .

ومن الجدير بالذكر أن التنظيم الهرمى للكنيسة الكاثوليكية الرومانية تحت مظلة الكرسى البابوى لا يعنى تطابق أو وحدة المواقف من القضايا الدينية أو الدنيوية بين السلطات الدينية المسئولة داخل الكنيسة العالمية . فهناك اتجاهات ومواقف أكثر تحفظا من اتجاهات ومواقف الفاتيكان وهناك اتجاهات ومواقف أكثر تحررا بل وهناك مواقف ثورية فى تحررها وانطلاقها . وربما يكون من المفيد أن نذكر فى هذا السياق بموقف العديد من رجال الدين الكاثوليك فى أمريكا اللاتينية والتى يعبر عنه التيار الثورى والتحررى السائد هناك ويطلق عليهم Liberation theologists

أهم الارتباطات الدولية :

يتمتع الفاتيكان بوضع المراقب وله بعثة دائمة لدى كـل من : الأمم المتحدة (فى نيويورك وجنيف) ، واليونسكو (باريس) ، ومنظمة الأغذية والزراعة (روما) . ولكنه عضو كامل العضوية فى كل من : اتحاد البريد العالمى ، اتحاد الاتصالات الدولى ، والوكالة الدولية للطاقة الذرية .

المراجـــع

1. CARDINAL IGINO, The Holy See and The International Order, New York, 1976.

2. MAYER, F. The Vatican, Portrait of a State and a Community, Dublin, 1980.

خاتمة

لا شك أن لدراسة النظم السياسية الغربية فى حد ذاتها فائدة محققة على الصعيد الأكاديمى ٠ لكن العام لا يصبح نافعا للمواطنين ، قراء عاديين كانوا أم باحثين متخصصين ، الا اذا تحول الى أداة لتطوير واقعهم والارتقاء بنظمهم الاجتماعية انطلاقا من الفهم الصحيح والمتعمق لتجارب الآخرين ٠

وقد أدى تعثر النظم السياسية والاجتماعية فى عالمنا العربى والاسلامى وعجزها عن تحقيق الأهداف المشروعة والنبيلة لأمتنا العربية والاسلامية الى اثارة جدل واسع منذ سنوات ، وما زال محتدما حتى الآن ، حول قضيتى الأصالة والمعاصرة وعلاقة الدين بالسياسة ٠ اذ يطرح دعاة الأصولية الاسلامية ضرورة العودة الى التراث لكى نستلهم منه وحده نظمنا السياسية والاجتماعية والاقتصادية حفاظا على هويتنا الثقافية وخصوصيتنا الحضارية . ورفض النماذج الجاهزة وخصوصا تلك المستوردة من الغرب لأنها يمكن أن تؤدى الى فقدان هويتنا وخصوصيتنا أو تشويههما على الأقل ٠ من ناحية أخرى يدعى « التيار العلمانى » ، كرد فعل فيما يبدو على تيار الأصولية الاسلامية ، أن السبب الجوهرى فى تطور المجتمعات الغربية وتقدمها يعود أساسا الى تمكنها من الفصل بين الدين والسياسة فصلا تاما ٠

وتثير مثل هذه الأطروحات العامة ، ونحن بصدد استعراض ما يمكن أن توحى به الدراسة المقارنة والمتعمقة للنظم السياسية الليبرالية فى الغرب من دروس ، قضية ما اذا كان الفكر الليبرالى ، الذى تستلهم جميع هذه النظم أصوله ومبادئه العامة ، يفضى الى نموذج سياسى واجتماعى نمطى يصادر بالضرورة ومقدما على خصوصية المجتمعات التى تسترشد به ويقضى على هويتها ٠ كما تثير فى الوقت نفسه قضية ما اذا كان هناك فصلا قاطعا بين الدين والسياسة فى المجتمعات الغربية ٠

الواقع أننا اذا تأملنا طبيعة المجتمعات التي تمثلها دول أوروبا الغربية وأمريكا الشمالية فسوف نجد أنها تختلف اختلافا شديدا من حيث الموقع الجغرافي والمناخ والموارد الطبيعية المتاحة والمعطيات الديمغرافية ودرجة التقدم الاقتصادي والاجتماعي والتقني .... الخ . ولكل منها تجربته التاريخية الخاصة التي أفرزت نمطا فريدا ومتميزا من الثقافة السياسية وما يرتبط بها من قيم وأفكار ورموز ومصالح تحدد خطوط وتضاريس خريطة التعاون والصراع بين فئاته الاجتماعية المختلفة وطرق ووسائل معالجتها .

ويشير التطور التاريخي لهذه النظم ايضا أنها تتباين تباينا شديدا من حيث مدى استمراريتها ودرجة استقرارها . فقد تطور بعضها بشكل تدرجي و ارتقائي واتسمت مؤسساتها بقدر كبير من الاستمرارية والاستقرار النسبي دون التعرض لهزات او ثورات عنيفة ومتكررة . ويصدق هذا بدرجات متفاوتة على النظم السياسية في المملكة المتحدة والدانمارك والولايات المتحدة وبعض الدول الأخرى . بينما نجد ان النظم المعاصرة في العديد منها هي نتاج تاريخ شديد الاضطراب . ولم تحظ بعضها بالاستقرار الفعلي . بما في ذلك بعض الدول التي توصف عادة بأنها ذات تاريخ ديمقراطي عريق ، الا منذ فترة قصيرة نسبيا . فالنظام السياسي الفرنسي مثلا لم يتمتع بقدر كبير من الاستمرارية والاستقرار نتيجة للثورات السياسية والاجتماعية المتكررة والتحديات الخارجية التي واجهته . بل ان ديجول وصل الى السلطة في فرنسا عام ١٩٥٨ من خلال حركة أشبه بالانقلاب العسكري . وتم تفصيل دستور جديد على مقاس شخصية ديجول الكاريزمية وتحول الشكل المؤسسي للنظام من نظام برلماني خالص الى نظام مختلط يجمع بين ملامح النظامين الرئاسي والبرلماني . وتمكنت نظم فاشية وديكتاتورية من السيطرة على مقاليد الحكم في كل من ايطاليا والمانيا في مرحلة ما بين الحربين . واستمرت سيطرة نظم مماثلة على مقاليد الحكم في أسبانيا والبرتغال حتى منتصف السبعينات من هذا القرن . كما لعب الجيش دورا بارزا في الحياة السياسية لعديد من الدول الأوروبية ، ولكن

اختلفت طبيعة هذا الدور من مرحلة لأخرى ومن بلد لآخر . فقد ظل الجيش وما يزال عائقا أمام التطور الديمقراطي في اليونان واسبانيا . اما في البرتغال فقد لعب الجيش دورا طليعيا في قيادة الثورة التي اسقطت حكم سالازار الديكتاتوري ثم قام بتأمين مرحلة التحول نحو الديمقراطية التي لم تبدأ في الاستقرار الا في الثمانينات . بل ان المتأمل في تطور الممارسة الديمقراطية في هذه النظم وبالذات فيما يتعلق بحقوق المواطنة سوف يكتشف مثلا ان المرأة لم تحصل على حقوقها الانتخابية كاملة في العديد من هذه الدول الا منذ فترة وجيزة نسبيا وان حركة الحقوق المدنية والسياسية لم تؤت ثمارها في بلد مثل الولايات المتحدة الا منذ فترة وجيزة أيضا .

معنى ذلك أن النظم السياسية في أوروبا الغربية وأمريكا الشمالية كانت وما تزال في حالة تحول وتطور مستمرين بحثا عن صيغ وأشكال مؤسسية أرقى وضمانات اجرائية وتنظيمية أوفر من أجل تحقيق مزيد من المشاركة السياسية والعدل الاجتماعي لكافة المواطنين . ويتم هذا التحول أو التطور وفقا لمعطيات الواقع المحلي في تفاعله مع البيئة المحيطة اقليميا وعالميا ، ويأخذ شكلا عنيفا او ثوريا او فجائيا أحيانا وسلميا أو اصلاحيا أو تدرجيا أحيانا أخرى . وحركة هذه النظم في تطورها لا تتم بدافع البحث عن نمط أو نموذج نظري متصور وانما تفرض اتجاهاتها مشكلات الواقع ومحاولة البحث عن حلول لها . وهي مشكلات تختلف اختلافا جوهريا من مجتمع الى آخر .

ويبدو أننا نتوقف أكثر مما ينبغي عند التصنيفات المختلفة للنظم السياسية حيث نفرق ، من حيث أشكالها الدستورية والمؤسسية بين النظم الرئاسية والنظم البرلمانية والنظم المختلطة ، أو بين النظم الجمهورية والنظم الملكية ، ومن حيث درجة مركزية أو لامركزية السلطة بين النظم الفيدرالية أو الكونفدرالية وبين النظم المركزية . فهذه التصنيفات هي في الواقع تصنيفات شكلية وتفيد في الأغراض الأكاديمية ولا تعني أبدا أن النظم التي تدرج في كل منها تتشابه أو تتماثل بالضرورة من حيث طريقة الأداء أو

الكفاءة فى حل قضايا مجتمعاتها الداخلية والخارجية . وعلى سبيل المثال لا يوجد أى تشابه حقيقى بين النظم السياسية فى كل من فرنسا وفنلندة والبرتغال رغم أنها تنتمى جميعا الى فصيلة النظم المختلطة التى تجمع بين ملامح النظم الرئاسية والنظم البرلمانية . والنظام البرلمانى فى سويسرا يختلف تماما عن النظم البرلمانية فى كل من بريطانيا أو النرويج أو الدانمارك . والصيغة الفيدرالية ، سواء من حيث المبررات أو طرق الأداء تختلف فى الولايات المتحدة عنها فى النمسا أو فى المانيا مثلا . وطريقة اقتراب النظم السياسية فى سويسرا أو بلجيكا أو هولندة لحل مشكلاتها اللغوية أو الاثنية أو الدينية تختلف تماما من نظام الى آخر . ولهذا يخيل الى ان كل نظام من النظم السياسية فى أوروبا الغربية وأمريكا الشمالية يشكل نموذجا قائما بذاته يعكس خصوصية المجتمع الذى يعبر عنه حتى وان تشابهت هذه النظم فى أشكالها المؤسسية او درجة تقدمها الاقتصادى والاجتماعى .

ولكى تتضح لنا هذه الصورة بشكل أفضل فلنحاول أن نتأمل معا كيف تمثلت هذه النظم القيم والمبادىء الليبرالية العامة واستوعبها كل منها بطريقته الخاصة . فالتعددية مثلا ، كقيمة أو كمبدأ عام ، تشكل عصب النظم الليبرالية . وهى مطبقة بشكل مطلق وبدون أى تحفظات تقريبا فى جميع النظم السياسية لأوروبا الغربية وأمريكا الشمالية . وهى تعنى حرية تشكيل الأحزاب السياسية والنقابات العمالية والروابط المهنية وكافة أشكال التجمعات الانسانية التى تفرضها دوافع فكرية أو مصلحية . ومع ذلك فقد تشربتها كل منها بطريقتها الخاصة وأفرزت آثارا ورتبت نتائج سياسية واجتماعية واقتصادية وفكرية مغايرة فى كل حالة .

فقد أفرزت التعددية السياسية مثلا نظاما حزبيا ثنائيا فى كل من الولايات المتحدة وبريطانيا وثلاثيا فى بلجيكا وسويسرا ومتعدد الأقطاب الى درجة التفتت فى ايطاليا وفرنسا وفنلندة وغيرها . واختلفت خريطة القوى والتيارات الاجتماعية والفكرية اختلافا كبيرا من دولة الى أخرى . ففى

الولايات المتحدة لا وجود لليسار تقريبا على هذه الخريطة ، بينما يعد الحزب الشيوعى مثلا واحد من أهم الأحزاب السياسية فى ايطاليا ، ويمارس الحزب الاشتراكى السلطة فى فرنسا منذ عام ١٩٨١ ، وتسيطر أحزاب الاشتراكية الديمقراطية على دفة الحكم فى العديد من الدول الاسكندنافية منذ الحرب العالمية الثانية تقريبا . بل ان وظيفة الأحزاب السياسية نفسها وثقلها داخل النظام السياسى وتأثيرها على عملية صنع القرار تختلف وتتباين من حالة الى اخرى . فالأحزاب السياسية فى الولايات المتحدة تبدو وكأنها مجرد قنوات للترشيح وخوض الانتخابات اكثر منها مراكز لصياغة وبلورة السياسات والسياسات البديلة ، بينما تشكل فى بريطانيا جوهر الحياة السياسية وتمارس وظائفها الرئيسية كمعامل لتفريخ وتدريب القيادات السياسية على فن الحكم . وهى فى أيسلندة تشكل مركز الثقل الأساسى فى النظام السياسى حيث تحدد الصفقات الحزبية المتكررة مصير السلطتين التنفيذية والتشريعية معا . وفى الوقت الذى تنشأ وتتكاثر وتختفى الأحزاب السياسية فى سهولة ويسر فى بعض الدول نجدها فى بعضها الآخر تتسم بكثير من عناصر الثبات والاستقرار والاستمرارية . ففى النرويج مثلا استقرت الخريطة الحزبية والسياسية منذ فترة طويلة نسبيا الى درجة ان نسبة التغير فى عدد الأصوات التى تحصل عليها الأحزاب الرئيسية من انتخابات الى أخرى لا تتجاوز ٣٪ .

ومن اللافت للنظر فى هذا السياق نفسه أن الظاهرة السياسية الواحدة ترتب آثارا سياسية واجتماعية مختلفة من نظام الى آخر وفقا لاختلاف الثقافة السياسية السائدة وتقاليد المجتمع المدنى . فظاهرة تفتت أصوات الناخبين وعجز أى من الأحزاب السياسية الكبيرة عن الحصول على اغلبية برلمانية تمكنه من تشكيل الحكومة منفرداً هى ، على سبيل المثال ، ظاهرة عامة تقريبا وتميز العديد من النظم السياسية فى أوروبا . لكنها ترتب آثارا ونتائج مغايرة فى كل حالة . فهى فى ايطاليا تشكل ، بسبب حدة الاستقطاب السياسى والاجتماعى ، مظهرا من مظاهر عدم الاستقرار

الوزارى وتؤدى الى اللجوء المتكرر للانتخابات التشريعية المبكرة . اما فى سويسرا فقد أدت الظاهرة نفسها ، بسبب الطبيعة الكونفدرالية للنظام ومقتضيات التوازن اللغوى والاثنى والدينى ، الى صيغة وفاق وطنى مستقرة ومشاركة جميع الأحزاب الكبرى فى السلطة التنفيذية أيا كانت نتائج الانتخابات ، بحيث أصبحت قضية طرح الثقة فى البرلمان غير ذى موضوع أصلا . وتمكنت التقاليد المدنية للمجتمع الدانماركى من التعامل والتكيف الايجابى مع وضع يتميز بوجود أكثر من عشرة أحزاب ممثلة فى البرلمان لا يستطيع اكبرها ان يحصل على أكثر من ٣٠٪ من اجمالى المقاعد . وفى النرويج تجرى الانتخابات التشريعية فى موعدها تماما ويندر اللجوء الى انتخابات مبكرة على الرغم من أن السلطة التنفيذية تمارس من خلال حكومة ائتلافية دائما .

فاذا نحينا مبدأ التعددية جانبا وتأملنا القيم أو المبادىء العامة الأخرى التى تشكل ركائز الفكر الليبرالى مثل المشاركة السياسية وحقوق الانسان والمواطن وغيرها فسوف نتوصل الى نفس النتيجة وهى أن كل مجتمع يتمثلها بطريقته الخاصة ويفرز أشكالا وصيغا مؤسسية وأوضاعا اجرائية وتنظيمية تختلف من نظام الى آخر . فمثلا تكفل جميع النظم الليبرالية نزاهة الانتخابات ولا تقدم على أى اجراء لتزييف ارادة الناخبين . لكن أشكال المجالس النيابية وتنظيم العمل بها ومراحل واجراءات العملية التشريعية ذاتها ، ونظم الانتخاب وجداول وقواعد قيد المواطنين وتحديد الدوائر الانتخابية ونسب المشاركة فى الانتخابات .. الخ تختلف اختلافا واضحا من نظام الى آخر . وهناك نظم تحاول أن تقترب من فكرة الديمقراطية المباشرة كما هو الحال فى النظام السويسرى أو تلجأ بشكل متكرر الى الشعب لاستفتائه مباشرة حول كثير من الأمور الهامة كما يحدث فى سويسرا وفى الدانمارك ، بينما لا تلجأ نظم أخرى كثيرة الى أسلوب الاستفتاء الا نادرا . من ناحية أخرى نجد أن استقلال السلطة القضائية يمثل أيضا ركيزة من ركائز الليبرالية وتكفله كافة النظم السياسية فى

أوروبا الغربية وأمريكا الشمالية . لكن تنظيم هذه السلطة وحجم ونوعية الحقوق المدنية والاجتماعية والاقتصادية المكفولة للمواطنين ووسائل ضمانها تختلف من نظام الى آخر .

وأخيرا فاننا اذا القينا نظرة فاحصة على هذه النظم من منظور جماعات المصالح وجماعات الضغط واساليب عملها ، والرأى العام والعوامل المؤثرة على تشكيله ، وأدوات الاتصال المرئية والمسموعة والمقروءة وكيفية تنظيمها وعلاقتها بالسلطات العامة أو المؤسسات الوطنية المختلفة أو بجماعات المصالح والضغط .. الخ ، فسوف نجد أنها تختلف اختلافا واضحا من نظام الى آخر . وفى هذا السياق فاننا اذا تأملنا ، على سبيل المثال ، المغزى العميق لملابسات فضيحة ووترجيت ، والتى ثارت بعد اكتشاف تورط الرئيس الأمريكى نيكسون وادارته فى عملية تصنت على مقر اجتماعات الحزب الديمقراطى المنافس ، وما أدت اليه من تنحية واحد من أقوى الرؤساء فى التاريخ الأمريكى ، فاننا نستطيع أن نستشف منها بعضا من سمات وخصوصية المجتمع الأمريكى وما تتمتع به وسائل الاعلام المختلفة من ثقل وتأثير على النظام السياسى والرأى العام فيه . ويبدو لى بديهيا أن اكتشاف فضيحة مماثلة فى أى نظام سياسى غربى آخر على نفس درجة التقدم الاقتصادى والاجتماعى للولايات المتحدة ، ما كان يؤدى بالضرورة الى نفس النتائج أو يعالج بنفس الطريقة أو يفجر مثل هذه الضجة كما حدث فى الولايات المتحدة .

أخلص مما تقدم الى أن الدراسة المتعمقة للنظم السياسية فى دول أوروبا الغربية وأمريكا الشمالية تشير الى وجود قدر هائل من التنوع والثراء فى أسلوب كل منها فى حل مشكلاته السياسية والاجتماعية على المستويين المؤسسى والاجرائى وهو أسلوب يعكس خصوصية كل منها على كافة الأصعدة والمستويات . بعبارة أخرى فان وحدة المنطلقات الفلسفية ، ممثلة فى المبادىء العامة للفكر السياسى الليبرالى لم تصادر على خصوصية

وهوية كل منها ، بل على العكس تماما ، وفرت المناخ الأمثل لابراز هذه الخصوصية وتلك الهوية ٠

اما بالنسبة لقضية علاقة الدين بالسياسة فى الغرب المسيحى فاننى أعتقد أن الصورة البانورامية التى يرسمها هذا الكتاب للنظم السياسية فى أوروبا الغربية وأمريكا الشمالية يمكن أن تساعدنا على وضعها فى اطارها الصحيح ٠ ويتعين عند رصد طبيعة هذه العلاقة وتحليلها ان نميز بين أمرين :

الأول : يتعلق بوضع الفاتيكان ودوره فى العالم المسيحى وخاصة الغربى ٠ فالفاتيكان دولة ــ كنيسة أو كنيسة لها وضع الدولة ويرأسها البابا والذى يمثل أعلى سلطة دينية وروحية فى العالم المسيحى ٠ وقد تحدد الوضع الحالى للفاتيكان بعد صراع طويل ومرير بين السلطة الزمنية ممثلة فى الملوك والأمراء الاقطاعيين فى أوروبا والسلطة الروحية ممثلة فى الكنيسة. ولقرون طويلة استمدت السلطة السياسية فى أوروبا شرعيتها من فكرة الحق الالهى ثم حسم الصراع فى النهاية لصالح السلطة الزمنية واستقرت العلاقة تدريجيا بين الحكام والمحكومين استنادا الى فكرة أن الأمة هى مصدر السلطات ، وبذلك حلت « الشرعية الديمقراطية » محل « شرعية الحق الالهى » ٠ وفى هذا السياق أصبحت وظيفة الفاتيكان الأساسية هى رعاية شئون الدين وترك شئون الدنيا للمواطنين ينظمونها بالطريقة التى يرتضونها ٠

لكن تخلى رجال الدين المسيحى عن ممارسة سلطة الحكم المباشر للشعوب المسيحية لا يعنى أبد أن هناك انفصال كامل وقطيعة بين الدين والسياسة فى الغرب ٠ فالفاتيكان ، حتى بحكم وظيفته ومسئولياته الدينية ، يعتبر نفسه مسئولا عن المحافظة على القيم المسيحية ٠ وهناك قضايا جنائية كثيرة يستحيل الفصل فيها ، حتى بمفهوم الدين المسيحى. بين ما هو دنيوى وما هو دينى مثل أمور الزواج والطلاق والتعليم ناهيك

طبعا عن شئون العقيدة نفسها وهذه أمور تهتم بها الكنيسة بشكل مباشر وتعتبرها من صميم مسئولياتها وهو وضع يرتب نتائج سياسية بالضرورة.

والواقع أن الدور السياسى للفاتيكان بشكل خاص وللكنائس عموما ليس محصورا فى هذه الزاوية الضيقة ٠ فالفاتيكان رؤيته السياسية الخاصة ومواقفه المحددة من أهم القضايا الدولية ٠ ولا شك أن هذه الرؤية وتلك المواقف تسهم فى صياغة وتوجيه الرأى العام المسيحى حولها ٠ وكثيرا ما يلعب الفاتيكان دورا سياسيا مباشرا فى بعض الأزمات الدولية وخصوصا تلك الأزمات التى تتشابك فيها الأبعاد الطائفية والدينية مع الأبعاد السياسية والقومية مثل الأزمة اللبنانية مثلا ٠ وكان الدور السياسى للفاتيكان بشكل عام وللكنيسة البولندية بشكل خاص ، شديد الوضوح فى أحداث بولندة التى شكلت الارهاصات الأولى لعملية التغيير الشامل والتى اجتاحت دول أوروبا الشرقية بعد ذلك وكان لها تأثيرها على مسار النظام العالمى ككل ٠

الثانى : يتعلق بوضع الأحزاب السياسية المسيحية فى النظم السياسية الغربية ٠ ففى العديد من الدول الغربية ، وخاصة الاوروبية ، توجد أحزاب سياسية قوية ما تزال تحرص على أن تسمى نفسها بالمسيحية وتتضمن مبادئها المعلنة وبرامجها أهدافا ومشروعات تتعلق بالمحافظة على القيم المسيحية وتنظيم المجتمع المدنى وفقا لها ٠ ومعظم هذه الأحزاب ليست مجرد أحزاب هامشية أو ثانوية ولكن الكثير منها يحكم منفردا أو يشارك فى حكومة ائتلافية ٠ فالحزب المسيحى الديمقراطى فى ايطاليا هو أكبر وأهم الأحزاب السياسية فيها ويشكل الحكم منفردا أحيانا أو يقود التحالف الحاكم أحيانا أخرى ٠ وفى هولندة لعبت الصراعات الدينية دورا هاما فى صياغة نظامها السياسى والاجتماعى ٠ ويعتبر حزب النداء المسيحى ، وهو تجمع يضم ثلاث أحزاب دينية سابقة كاثوليكية وبروتستانتية ، هو أكبر وأهم الأحزاب الهولندية ، ويشارك باستمرار فى الائتلاف الحاكم ٠ وفى سويسرا أيضا يعتبر الحزب المسيحى الديمقراطى أكبر الأحزاب وركيزة الائتلاف الحاكم ٠ كذلك الحال فى ألمانيا حيث سيطر الحزب المسيحى الديمقراطى

والحزب المسيحى الاجتماعى على الحكم منفردا لفترة طويلة ، ويقود الائتلاف الحاكم حاليا . وفى النرويج يعتبر حزب الشعب المسيحى هو ثالث أكبر الأحزاب السياسية هناك ، كما يعد الحزب الاجتماعى المسيحى واحدا من أكبر الأحزاب السياسية في بلجيكا .

ويتضح من هذه الصورة أن الدين لم ينفصل أبدا عن السياسة فى الغرب ، وأن تأثيره على الحياة السياسية شديد الوضوح سواء من خلال مواقف الكنائس المختلفة من القضايا السياسية والاجتماعية على الصعيدين المحلى والعالمى ، أو من خلال الأحزاب السياسية المسيحية التى تسعى ، بحكم وظيفتها وسبب وجودها ذاته ، الى الوصول الى السلطة وادارة المجتمع وفقا لرؤيتها ومعتقداتها . ولا تثير صفة « المسيحية » فى أسماء هذه الأحزاب نفس الحساسية التى تثيرها صفة « الاسلامية » فى أسماء الأحزاب أو التيارات الفكرية عندنا . لكن الخطاب السياسى للأحزاب المسيحية فى الغرب الليبرالى ينطلق بداية من التسليم بوجود « الآخر » وبحقه فى اقتناع مايراه من معتقدات . ولا تسعى هذه الأحزاب الى السلطة لاقامة مجتمع « دينى » أو تطبيق « شريعة السماء » ، وعندما تحكم فانها لا تدعى بأنها تحكم باسم « الحق الالهى » . لكنها تقوم بترجمة عقيدتها أو رؤيتها الدينية الى برامج محددة فى مجالات التعليم والصحة والاقتصاد والاسكان والسياسة الخارجية ... الخ ، وتقبل بحكم الناخبين عليها ، دون أى ادعاء لاحتكار الحقيقة ، وتداول السلطة نزولا على رغبة الأغلبية .

أود أن أصل فى هذه الخاتمة الى نتيجة محددة وهى أن الفكر الليبرالى الذى ترتكز عليه النظم السياسية فى أوروبا الغربية وأمريكا الشمالية ، والتى عرض هذا الكتاب لملامحها الأساسية ، تتيح ، فى تصوري ، أفضل تعبير مؤسس عن حركة حقوق الانسان بمضامينها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية . وهى حركة شاركت جميع الشعوب والحضارات الانسانية في بلورة مضامينها المختلفة . فقد ناضلت البشرية قاطبة من أجل هذه الحقوق ، وسوف يكون من الظلم للحضارات الأخرى أن تنسب الفضل فيها للحضارة الغربية وحدها ، بل ومن الخطر أن يصبح الغرب

وحده هو الذى يجسدها ويدافع عنها . فى هذا السياق يعتبر الفكر السياسى الليبرالى فى صورته المعاصرة فكرا انسانيا عالميا وليس فكرا غربيا خالصا . وتتيح النظم السياسية التى تستلهمه أطرا مؤسسية مرنة قادرة على التعبير عن هوية وخصوصية المجتمعات التى تتبناها فى أفضل وأصدق صورة ممكنة . ويتعين علينا فى هذا السياق ألا نكتفى بالتشدق بأن الاسلام كان هو المدافع الأول عن حقوق الانسان فى وقت كان الغرب فيه يئن تحت وطأة الاستبداد والطغيان والاضطهاد . فهذه المقولة صحيحة تماما . لكن التحدى الذى يواجهه العالم الاسلامى يتمثل اليوم أساسا فى كيفية ترجمة المبادىء الاسلامية العامة الى مؤسسات حديثة واجراءات قانونية محددة تكفل من الناحية العملية حقوق كافة المواطنين فى الرأى والعقيدة وحرمة الجسد والمسكن ... الخ وتتيح له مشاركة فعالية فى صنع القرار السياسى. وفى هذا السياق يمكن أن يتحول الفهم العميق لتجارب الآخرين ودراسة احوالهم ونظمهم الى علم نافع وهو ما يحاول أن يسهم فيه هذا الكتاب .

والله أعلم .

هذا الكتاب :

يهدف هذا الكتاب الى تزويد القارىء العادى والباحث المتخصص على السواء بقدر معقول من المعلومات الأساسية والمعرفة المنظمة لفهم النظم السياسية الليبرالية فى العالم المعاصر ·

ويتسم هذا الكتاب بسمتين أساسيتين تميزانه عن غيره من الكتب التى تتناول دراسة وتحليل النظم السياسية :

الأولى : أنه يغطى جميع النظم السياسية فى أوربا الغربية وأمريكا الشمالية على سبيل الحصر ، ولا يكتفى بانتقاء نماذج معبرة عنها كما جرت العادة ، وتشكل هذه النظم الأغلبية الساحقة للنظم الديمقراطية المعاصرة فى العالم أجمع ·

الثانية : أن الكتاب ، على خلاف المؤلفات التقليدية ، ينأى بنفسه عن التأصيل والتنظير مكتفيا بفرز وتجميع وتصنيف وعرض وتحليل المعلومات بطريقة تسمح ليس فقط بالتعرف على سمات وملامح كل نظام وانما أيضا باجراء المقارنة بينها فى سهولة ويسر ·

ويتضمن هذا الكتاب مقدمة يوضح فيها المؤلف طبيعة المعلومات التى تشكل مادته العلمية والمعايير التى اعتمدها فى تصنيف النظم المختلفة وتوزيعها على فصول الكتاب الخمسة · كما يتضمن أيضا خاتمة مطولة وهامة يناقش فيها المؤلف طبيعة الدروس التى يمكن أن توحى بها الدراسة العلمية المقارنة للنظم السياسية الليبرالية فى الديمقراطيات الغربية لالقاء الضوء على بعض جوانب الجدل المحتدم على الساحة العربية حول قضايا الدين والسياسة والأصالة والمعاصرة وغيرها من القضايا الحيوية ·